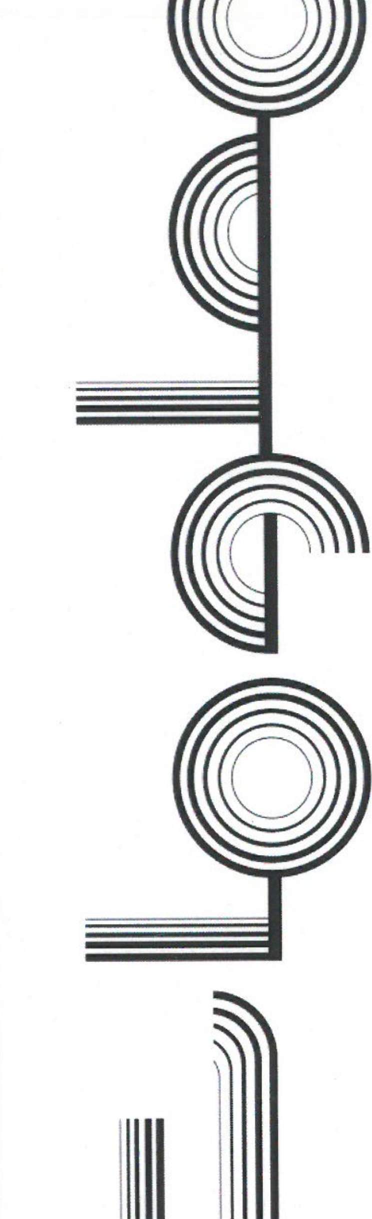


روسيا تَعُودُ من جديد..

☐ الأحداث والوثائق

☐ الدراسات

العدد السادس والأربعون بعد المائة

كانون الثاني / يناير ٢٠١٦

مجلة تعنى بقضية كل شهر
تصدر عن جريدة «السفير»

العدد السادس والأربعون بعد المائة كانون الثاني / يناير ٢٠١٦

إعداد وتقديم:
بادية حيدر

إخراج وتنفيذ:
أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by Assafir Newspaper

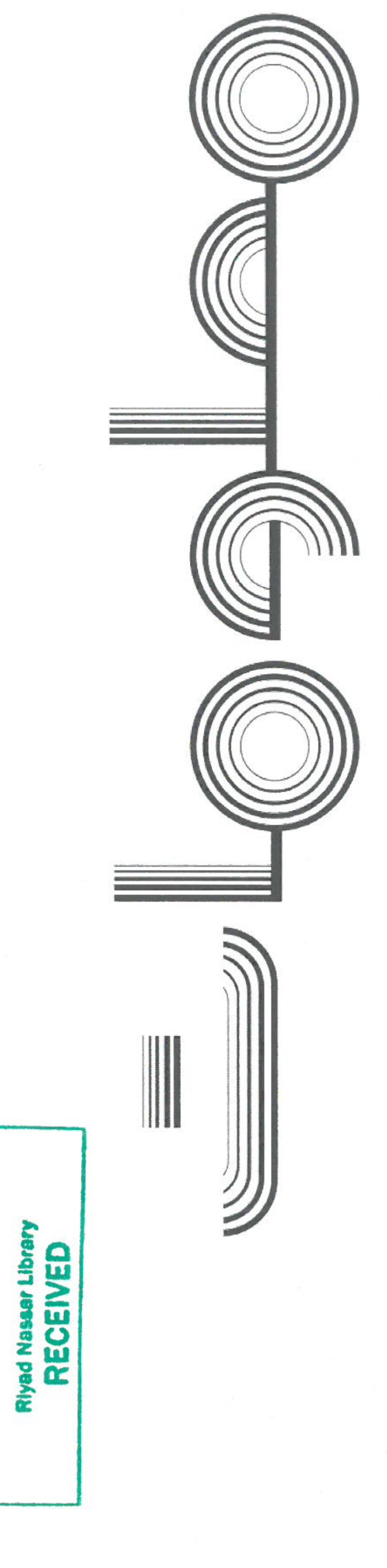
No. 146 January 2016

المدير المسؤول:
أحمد طلال سلمان

بيروت ـ الحمراء ـ نزلة الساروللا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ـ ٠١/٧٤٣٦٠١
ص. ب. ١٣٥/٨٢٨ بيروت ـ لبنان

e.mail: maaloumat@assafir.com

لشراء النسخة الالكترونية:
http://archives.assafir.com



Issn: 1993-8084

المحتويات

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

الدراسات

تقديم

روسيا تحمي دورها الجديد وحلفاءها عسكرياً

ينشغل العالم اليوم ـ بناسه ومفكّريه ومراقبيه ـ بالدور الروسي الجديد.

*هذا الدور الذي رُصد منذ العام ٢٠٠٨ بأنه «مستعاد قومياً بقوّة» بحسب «**الفورين أفيرز**» يعود في نهايات هذا العام (٢٠١٥) هادراً بعاصفة تثيرها قاذفات السوخوي الروسية في سماء الشرق الأوسط.*

لم يعد استخدام حقّ النّقض (الفيتو) في مجلس الأمن والدبلوماسية الروسية المقاتلة سلاحيْ روسيا الوحيدين في إدارة الصراع على النفوذ، وفي المسرح السياسي العالمي بعامة، وفي الشرق الأوسط خصوصاً، وفي مواضع نفوذها التاريخية فيه تحديداً.

وها هو الردّ الروسي يأتي مجلجلاً بعد إسقاط تركيا طائرة السوخوي الروسية في سوريا إلى درجة تبلبلت معها ألسن المراقبين وهم يحللون تأثير هذا الردّ في الميزان الاستراتيجي القائم!

*بلبلة الحيرة هذه سبقتها نظريات تعمية سياسية على الوضع القائم في الساحة السورية منذ التدخل الروسي فيها نظّر لها الإعلام الغربي ومن ينحو نحوه بيننا (وهم كثيرون للأسف)، فقبيل إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ نشرت «**وول ستريت جورنال**» مقالة في ٢٠١٥/١١/١٩ أشارت فيها إلى أنه وبسبب الوجود الروسي القوي في الساحة السورية فإن الإدارة الأميركية وحلفاءها الأوروبيين والعرب يأملون في أن ينزعوا روسيا من حلفها وتوافقها مع إيران حول مصير الأسد لدى محادثات التسوية النهائية للأزمة السورية. وأشارت إلى أن دبلوماسيي هذه الأطراف ينشطون بهدوء في هذا المجال. وهي تنقل عن دبلوماسيين منهم قولهم إن الرئيس الروسي وعد بأنه «سيساعد في احتواء إيران» إذا ما ساعده في التسوية المرتقبة القادة العرب!*

ومنذ ذلك الحين وقع عدد من الإعلاميين العرب في خطأ مقولة إن روسيا

الدراسات

تقديم

روسيا تحمي دورها الجديد وحلفاءها عسكرياً

*ينشغل العالم اليوم ـ بناسه ومفكّريه ومراقبيه ـ بالدور الروسي الجديد. هذا الدور الذي رُصد منذ العام ٢٠٠٨ بأنه «مستعاد قومياً بقوّة» بحسب «**الفورين أفيرز**» يعود في نهايات هذا العام (٢٠١٥) هادراً بعاصفة تثيرها قاذفات السوخوي الروسية في سماء الشرق الأوسط.*

لم يعد استخدام حقّ النّقض (الفيتو) في مجلس الأمن والدبلوماسية الروسية المقاتلة سلاحيْ روسيا الوحيدين في ادارة الصراع على النفوذ، وفي المسرح السياسي العالمي بعامة، وفي الشرق الأوسط خصوصاً، وفي مواضع نفوذها التاريخية فيه تحديداً.

وها هو الردّ الروسي يأتي مجلجلاً بعد إسقاط تركيا طائرة السوخوي الروسية في سوريا إلى درجة تبلبلت معها ألسن المراقبين وهم يحللون تأثير هذا الردّ في الميزان الاستراتيجي القائم!

*بلبلة الحيرة هذه سبقتها نظريات تعمية سياسية على الوضع القائم في الساحة السورية منذ التدخل الروسي فيها نظّر لها الإعلام الغربي ومن ينحو نحوه بيننا (وهم كثيرون للأسف)، فقبيل إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ نشرت «**وول ستريت جورنال**» مقالة في ٢٠١٥/١١/١٩ أشارت فيها إلى أنه وبسبب الوجود الروسي القوي في الساحة السورية فإن الإدارة الأميركية وحلفاءها الأوروبيين والعرب يأملون في أن ينزعوا روسيا من حلفها وتوافقها مع إيران حول مصير الأسد لدى محادثات التسوية النهائية للأزمة السورية. وأشارت إلى أن دبلوماسيي هذه الأطراف ينشطون بهدوء في هذا المجال. وهي تنقل عن دبلوماسيين منهم قولهم إن الرئيس الروسي وعد بأنه «سيساعد في احتواء إيران» إذا ما ساعده في التسوية المرتقبة القادة العرب!*

ومنذ ذلك الحين وقع عدد من الإعلاميين العرب في خطأ مقولة إن روسيا

جاءت إلى سوريا لتقويض النفوذ الإيراني فيها، مقتصرين في هذا التحليل على التمنيات دون سواها. فالصحيفة المذكورة تذكر أيضاً أن المعلقين الروس رفضوا التعليق على ما نمي عن الرئيس الروسي من قول.

في اليوم الرابع والعشرين من الشهر نفسه أسقطت تركيا طائرة السوخوي الروسية؛ أي بعد يوم واحد من زيارة بوتين طهران، فجاء الرد الروسي ليجيب السائلين والمراقبين بإفحام ما بعده إفحام!

رفض أولاً التبريرات التركية، ومنع تركيا من خرق الأجواء السورية بالتهديد باللجوء إلى القوة العسكرية!

استقدم ثانياً صواريخ اس ٤٠٠ الروسية المتقدّمة إلى الساحة السورية بدل صواريخ اس ٣٠٠ المتفق عليها، فكان لهذا الأمر تأثير فادح في الميزان الاستراتيجي القائم أربك الجميع، وبلبلهم بمن فيهم إسرائيل.

فهل كانت مناورة تركيا الغبيّة ـ ومن وراءها ـ ردّاً على زيارة قام بها الرئيس الروسي إلى إيران قبل يوم واحد من إسقاط الطائرة؟

على أنّه مهما كان شأن الحقيقة في نيات بوتين حول مصير الرئيس السوري، فإن هذا الدور التركي «الذكي» لا بدّ أنّه ساهم كثيراً في إعادة أمور التحالف إلى نصابها، بل وأعاد تأكيد لحمتها، فقد قال بوتين بغضب: «نحن لا نطعن حلفاءنا في الظهر».. وذلك من طهران بالتحديد!

وبالعودة إلى مناطق نفوذ روسيا التاريخية (السوفياتية) يشير أحد المراقبين العسكريين إلى أن جميع الدلائل والمؤشرات تدل على أن روسيا عاقدة العزم على استرجاع كل «سوريا المفيدة»؛ أي إحكام السيطرة على المنطقة الوسطى ذات الأهمية البشرية والاستراتيجية فيها. ولا ينبغي لنا أن ننسى الاستثمار السوفياتي العميق في بناء الجيوش الوطنية العربية، وخصوصاً في مصر وسوريا وغيرهما على نحو أقل، منذ أمد بعيد، وإخفاقنا الأخلاقي ـ نحن العرب ـ عندما دُفعنا إلى نكران هذا الجميل.

هل أسقطت تركيا طائرة السوخوي لأن الدبلوماسية الروسية نجحت أيضاً في

استصدار قرارات من مجلس الأمن تسم «داعش» وغيرها بالإرهاب، فيما ترفض روسيا على لسان وزير خارجيتها مجاراة الأميركيين في اعتبار «حزب الله» منظمة إرهابية، لأن الإرهاب بالنسبة إليها يشكله آلاف القاتلين الشيشانيين المتطرّفين من دول الاتحاد السوفياتي السابق لا من يحاربهم معها في الأراضي السورية؟

أسئلة كثيرة، وأجوبة أقل.. لكن المراقبين المحايدين يجمعون على بداية أفول الزمن الأميركي الأحادي القطبية، وخصوصاً في الشرق الأوسط.

وندرك نحن العرب أن عودة الثنائية القطبية هي عودة صديقة لنا إذا ما عرفنا كيف نوظفها لصالح الشعوب العربية كما كان فعل عبد الناصر..

إنّ عودة روسيا إلى المنطقة العربية مهما كانت دوافعها المحللة تحليلاً وافياً في صفحات هذا العدد من «معلومات» هي في الأساس بداية حلف ـ بين أحلاف راهنة ـ آخذ بالتشكّل لمواجهة أحادية طالت، وجارت، فأشقت العالم أجمع.

وعلى العرب أن يجدوا موقعاً كريماً لهم في معركة هذه الأحلاف..

«معلومات»

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

عودة روسيا المدوّية

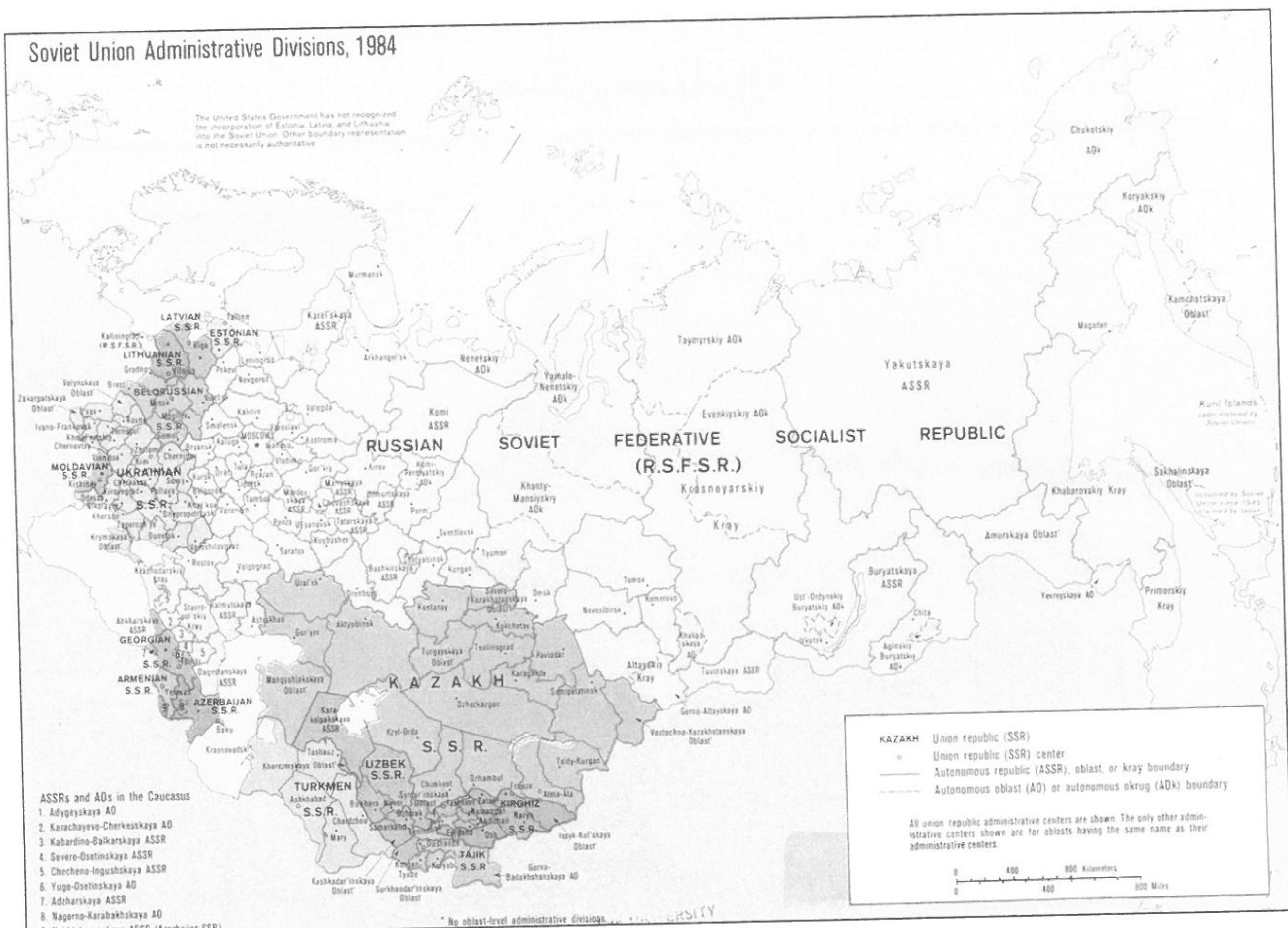


الكرملين

بعد غياب قسري مديد ومع انحسار نفوذ روسيا (والاتحاد السوفياتي) في الشرق الأوسط منذ نحو أربعة عقود، ها هي روسيا تعود بقوة واندفاع إلى المنطقة عبر البوابة السورية. وهي تعود برايات متعددة: الدولة العظمى، الجمهورية القيصرية، الحليف الموثوق، والنظام الذي للكنيسة الأرثوذكسية فيه مكانة ونفوذ في مرحلة ما بعد الشيوعية. وجامع الرايات رئيس قوي من نتاج حقبات روسيا المتعاقبة منذ نحو قرن إلى اليوم. تعود روسيا متحّصنة بالدور التاريخي وبالمصالح الاقتصادية والسياسية، وتغيب الايديولوجيا التي لازمت السياسة السوفياتية طيلة سبعين عاماً.

موسكو دعمت النظام السوري منذ بدء الأزمة في ٢٠١١ وتطوّر موقفها مع تفاقم النزاع وبسبب أحداث تزامنت معه، ابرزها الاشتباك مع الولايات المتحدة وأوروبا في أوكرانيا والاتفاق النووي بين إيران والمجتمع الدولي. للتدخل العسكري الروسي في سوريا ابعاد اربعة. على المستوى الدولي، **أولاً**، فبعد خسارة الحرب الباردة وتراجع روسيا على المستويات كافة، استعادت موسكو قواها، عسكرياً وسياسياً، وكانت الفرصة متاحة في سوريا جرّاء التخبط الكبير في السياسة الأميركية. الأزمة الأوكرانية أعادت إحياء بعض عناصر الحرب الباردة. وكان سبقها الصدام بين واشنطن وموسكو في جورجيا، ولاحقاً التوسع في تفسير قرار مجلس الامن في ليبيا وتدخّل الحلف الأطلسي لإطاحة النظام الليبي، خلافاً لموقف روسيا.

البعد الثاني مرتبط بالساحة السورية، حيث يتواجد أكبر تجمّع للتنظيمات الإسلامية المتطرفة التي حاربتها موسكو منذ التسعينيات. **الحرب الروسية في سوريا هي عملياً امتداد لجبهات القتال التي طالما تهيّأ الجيش الروسي لضربها، ولا سيما أن الجماعات السلفية التي وصلت سوريا عبر تركيا من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً هي الأكثر تشدّداً وعنفاً.** معركة روسيا مع الإرهاب تُخاض على أرض حليفة بالتنسيق مع الجيش السوري، وهي أوضاع قتال مناسبة، خلافاً للاحتلال السوفياتي لأفغانستان. محاولات البعض اللعب على الوتر المذهبي لا تؤثر في القرار الروسي، إذ إن القضاء على الإرهاب التكفيري يحصل نيابة



خريطة الاتحاد السوفياتي السابق

عن أوروبا، المهدّدة بأزمة اللاجئين، وعن أميركا المتردّدة.

ولروسيا، **ثالثاً**، أجندة إقليمية عبر الأزمة السورية. بين روسيا وإيران علاقات وثيقة، لم تنقطع حتى في زمن احتدام المواجهة بين إيران والغرب، وتعزّزت مؤخراً مع اتفاق فيينا. كما أن علاقات روسيا مع مصر والعراق والأردن شهدت تحسناً في الآونة الأخيرة، بينما علاقات روسيا مع تركيا في تراجع متواصل بعدما أصبح الطيران الحربي الروسي على حدود تركيا. فبعد خسارة مواقعها في المنطقة، في المشرق العربي ومصر واليمن ودول أخرى، تعود روسيا في زمن تهالك النظام الإقليمي العربي والفراغ الذي أحدثته السياسة الأميركية المتعثرة. وتأتي عودة روسيا بالتحالف مع إيران التي بدأت تطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي، وبعدما أحرقت تركيا أوراقها مع الأطراف جميعها، في العالم العربي، ولا سيما مصر، وأوروبا، وحتى إسرائيل.

أما في سوريا، فلروسيا مصالح معروفة، قديمة ومتجدّدة، وهي حليفة أنظمة الحكم السورية منذ الخمسينيات. موسكو تدعم النظام وهي أيضاً حليفة داعميه. والأهم، أنها الدولة الوحيدة القادرة على إيجاد تسوية للنزاع بما لها من نفوذ مع النظام وتواصل مع بعض أطراف المعارضة. البداية هذه المرة من فيينا حيث أطلقت روسيا مفاوضات تشكل خريطة طريق لمرحلة انتقالية بدأت جواً علّها تحطّ رحالها براً. أما واشنطن فهي غير قادرة أو غير راغبة في إيجاد حلول للنزاع ودول الاتحاد الأوروبي، المتضرّر الأكبر من حالة الفلتان في سوريا، منهمكة بأزماتها الداخلية. السعودية منشغلة باليمن، والعالم العربي ساحة حروب متنقلة، وأنقرة تخوض معركة في الداخل على قياس طموحات الرئيس التركي وأخرى أكثر شراسة ضد الأكراد، أشدّ خصوم «داعش». وبين القيصر الحاكم والسلطان الطامح، تتوسّع مناطق الحظر البرّي على تركيا ويتعطّل الحظر الجوي في سوريا الذي طالما سعت اليه أنقرة.

سوريا اليوم أرض نزاع مفتوح ومعبر لكل طامح لجنّة، على الأرض أو في السماء. ويلات الحرب لا يسلم منها أحد. تبقى في النهاية محاولات إيجاد تسوية سياسية لنزاع مدوّل قبل فوات الأوان أو ربما بعده.

(فريد الياس الخازن، «السفير»، ٣١/١٠/٢٠١٥)

نداء إلى شعوب الشرق



..والعلم

يا شعوب الشرق

منذ ست سنوات، عرفت أوروبا مجزرة رهيبة ضخمة، عرفت أوروبا حرباً عالمية زهقت خلالها أرواح ٣٥ مليون نسمة، ودمرت مئات المدن الكبيرة وآلاف القرى، وجرى اجتياح البلدان الأوروبية وعانت الشعوب من ويلات فقر وجوع لا مثيل لهما.

حتى الآن، كانت هذه الحرب الضروس تخاض في أوروبا ولم تمس آسيا وأفريقيا إلا جزئياً.

خيضت الحرب من قبل الشعوب الأوروبية ولم تشترك فيها شعوب الشرق إلا جزئياً. وحدها اشتركت في الحرب قوات تضم مئات الألوف من الفلاحين الأتراك ممن غرر بهم حكامهم، وساسهم الرأسماليون الإنكليز، ومليونان أو ثلاثة ملايين هندي وأفريقي اشتراهم الرأسماليون الإنكليز والفرنسيون وقذفوا بهم، كأرقاء إلى براثن الموت في ساحات القتال الأجنبية في فرنسا، دفاعاً عن مصالح أجنبية لا يفقهون منها شيئاً ـ مصالح أصحاب المصارف والصناعيين الإنكليز والفرنسيين.

وعلى الرغم من أن شعوب الشرق ظلت بمنأى عن هذه الحرب الطاحنة، فلم تسهم فيها إلا بشكل ثانوي، فقد خيضت هذه المجزرة ليس من أجل بلدان أوروبا، ليس من أجل بلدان وشعوب الغرب، وإنما من أجل بلدان وشعوب الشرق.

خيضت هذه الحرب لاقتسام العالم، وعلى الأخص آسيا، خيضت لاقتسام الشرق. خيضت من أجل أن يتقرر من هو الذي سيسيطر على أقطار آسيا، ولمصلحة من سوف تستعبد شعوب الشرق.

خيضت الحرب لكي يتقرر أياً من الرأسماليين الإنكليز أو الألمان سوف يسلخ جلد العمال والفلاحين الأتراك والإيرانيين والمصريين والهنود.

وها أن سنوات المجزرة الرهيبة الأربع قد انتهت بانتصار إنكلترا وفرنسا. سحق الرأسماليون الألمان وسحق معهم الشعب الألماني بأسره، وتحطمت قواه، وحكم عليه بالمجاعة. أما فرنسا الظافرة، فقد أطاحت الحرب بجميع البالغين من سكانها تقريباً، ودمرت كل مناطقها الصناعية، لقد نزفت فرنسا نزفاً شديداً خلال القتال وباتت عاجزة كلياً بعد النصر. وكنتيجة لهذه المجزرة البربرية الرجعية، أمست بريطانيا الاستعمارية السيد المطلق اليد في أوروبا وآسيا. فهي وحدها بين دول أوروبا لا تزال قادرة على تجميع القوى وحشدها، لأنها خاضت الحرب بواسطة غيرها، أي بواسطة الشعوب التي تستعبدها كالهنود والأفريقيين، أي أنها خاضت الحرب على ظهر مستعمراتها المقهورة.

وبعد أن خرجت بريطانيا منتصرة، تسيطر على نصف الكرة الارضية، أخذت الحكومة الإنكليزية تعد العدة لقطف ثمار انتصاراتها. وبدأت بتمكين قبضتها على كافة البلدان الآسيوية وباستعباد كافة شعوب الشرق.

إن طغمة أصحاب المصارف الرأسماليين الجشعين المتربعة على رأس الحكومة الإنكليزية باتت لا تهاب أحداً، لذا راحت تستعبد فلاحي وعمال الشرق جهاراً.

يا شعوب الشرق! تعلمون ماذا فعلت بريطانيا في الهند. لقد حولت مئات الملايين من الفلاحين والعمال الهنود إلى جموع مسلوبة الحقوق، تسام سوم الدواب.

الفلاح الهندي يدفع للحكومة الإنكليزية حصة من المحصول من الضخامة بحيث إن ما يتبقى له لا يكفيه معاش أشهر قليلة. والعامل الهندي مضطر للعمل في مصنع الرأسمالي الإنكليزي لقاء أجر من التفاهة بحيث لا يكفيه لشراء قوت يومه من الارز. ملايين الهنود يموتون من الجوع كل سنة. وملايين أخرى تقضي في المستنقعات والادغال من عناء الأشغال الشاقة لملء جيوب الرأسماليين الإنكليز.

وهناك ملايين أخرى من الهنود حرموا من تحصيل خبزهم اليومي في أرضهم الغنية الخصبة، فاضطروا إلى الانخراط في الجيش الإنكليزي حيث يعيشون حياة الجنود البائسة، ويخوضون حروباً لا تنتهي في زوايا الكرة الأرضية الأربع ضد جميع شعوب العالم لتوطيد السيطرة الإنكليزية التي لا ترحم في كل مكان. هؤلاء يبذلون حياتهم ودمهم لكي يراكم الرأسماليون الإنكليز الثروات وينعمون بالربح والرفاه والازدهار بينما الهنود أنفسهم محرومون من ابسط الحقوق الإنسانية، بينما الضباط الإنكليز، هؤلاء الابناء الصلفون للبرجوازية الإنكليزية التي تعتاش على جثث الهنود، لا يعترفون بالهنود شعباً مثل باقي الشعوب.

فالهندي لا يجرؤ على الجلوس إلى المائدة التي يجلس إليها الإنكليزي، او السكن في حيه، أو السفر في القطار الذي يقله أو ارتياد المدرسة التي يرتاد. فالهندي في نظر البرجوازية الإنكليزية كائن منبوذ. إنه عبد أو دابة لا يحق له أن يشاطر البشر أحاسيسهم أو حاجاتهم. وعندما ينتفض الفلاحون والعمال الهنود، يرد عليهم الإنكليز بالقتل الجماعي. إن شوارع القرى الهندية المتمردة مفروشة بمئات الجثث، أما الذين يبقون على قيد الحياة، فإن الضباط الإنكليز يتسلون بإجبارهم على الزحف على بطونهم وعلى لعق أحذية مستعبديهم.

يا شعوب الشرق!

أتعلمون ماذا فعلت إنكلترا بتركيا؟ فرضت عليها سلماً وضع ثلاثة أرباع آسيا الصغرى - التي يسكنها العثمانيون دون سواهم والتي تضم كل المدن الصناعية في تركيا - تحت سيطرة فرنسا وإنكلترا وإيطاليا واليونان. ثم فرضوا على الأقسام الباقية من تركيا ضرائب باهظة إلى درجة أن العثمانيين باتوا مضطرين لشهر إفلاسهم ولدفع الجزية لإنكلترا إلى الأبد.

وعندما رفض الشعب التركي هذا السلم الجائر، احتل الإنكليز اسطنبول، قبلة انظار المسلمين، وحلوا البرلمان التركي، واعتقلوا جميع الزعماء الشعبيين، وأعدموا أفضلهم ثم نفوا المئات إلى جزيرة مالطا حيث قذف بهم إلى غياهب سجون القلعة القديمة. الإنكليز يسيطرون الآن على القسطنطينية. وقد سلبوا الأتراك كل ما يمكن سلبه. أخذوا المال والمصارف والمصانع ومعامل صب المعادن وسكك الحديد والبواخر. وقطعوا كل المنافذ إلى آسيا الصغرى. تركيا تفتقر الآن لأصغر قطعة حديد، لأصغر قطعة معدن. والفلاح التركي مضطر للاستغناء عن القمصان ولفلاحة الأرض بواسطة المحراث الخشبي.

هذا وقد استعان الإنكليز باليونانيين لاحتلال ولاية سميرنا، وبالفرنسيين لاحتلال أضنة، وبالقوات المشكلة من سكان المستعمرات لاحتلال بورصة وازميت. وحاصروا الأتراك من كل جهة، وأخذوا يتقدمون إلى داخل البلد في محاولة لاستنزاف مقاومة الشعب التركي الذي تعرض حتى الآن لعشر حروب متعاقبة. وكان الإنكليز مخلصين لتقاليدهم. فأخذوا يحتقرون الشعب التركي، ويكيلون الإهانات لأفراده في المناطق المحتلة. في القسطنطينية احتلوا المدارس والجامعات وحولوها إلى ثكنات عسكرية. ومنعوا التعليم باللغة التركية، وأقفلوا الصحف التركية، وحطموا المنظمات العمالية، وملأوا السجون بالوطنيين، ووضعوا السكان تحت سلطة الشرطة الإنكليزية المتوحشة ذات الصلاحيات المطلقة التي يعتبر أفرادها أن لهم ملء الحق في أن يضربوا المواطنين على رؤوسهم بالعصي في شوارع القسطنطينية في وضح النهار لمجرد أنهم يعتمرون الطربوش فالبرجوازية الإنكليزية ترى أن كل من يرتدي الطربوش، كل تركي هو أدنى الكائنات منزلة، وهو عبد منبوذ تجب معاملته كما تعامل الكلاب.

وبالتأكيد فإن الإنكليز يعاملون الأتراك في المناطق المحتلة كما تعامل الكلاب. يفرضون عليهم السخرة ويعاقبونهم بالعصا. ويعملون بواسطة الخديعة والخسة والإكراه إلى تحويل تركيا إلى بلد محتل، وإجبار جماهير الشعب التركي على الكدح لملء جيوبهم.

يا شعوب الشرق!

ماذا قدمت إنكلترا لإيران؟ بعد أن قضى الرأسماليون الإنكليز على الانتفاضة الفلاحية ضد الشاه والإقطاعيين، وشنقوا وأعدموا بالرصاص آلاف المؤلفة من الفلاحين، أعادوا الحكم إلى الشاه والإقطاعيين الذين أطاح بهم الشعب، وسلبوا الفلاحين الأراضي التي صادروها من الإقطاع، وحولوهم مرة ثانية إلى عبيد...

وبعد أن رشوا حكومة الشاه الفاسدة، فرض الرأسماليون الإنكليز معاهدة خسة وخيانة تحولت بموجبها ملكية إيران وشعبها بأسرهما إلى يدهم. فسيطروا بذلك على ثروة إيران كلها وأدخلوا إلى المدن الإيرانية حاميات من الجنود الهنود والسبايين الضللين والمستعبدين، وبدأوا يديرون إيران كأنها بلد محتل، ويعاملون الشعب الإيراني المستقل (اسمياً على الأقل) وكأنه شعب من الأقنان.

يا شعوب الشرق!

ماذا قدمت إنكلترا للجزيرة العربية والعراق؟ أعلنت أن ثلاث دول إسلامية مستقلة قد تحولت إلى مستعمرات تابعة لها، وطردت أصحاب الأرض من العرب من أراضيهم، وحرمتهم من أخصب وديان نهري دجلة والفرات ومن أفضل المراعي الحيوية لمعيشتهم، وسلبت أثمن الموارد النفطية في الموصل والبصرة. وهكذا حرم العرب من كافة موارد الرزق، بينما بريطانيا تراهن على المجاعة التي يعانون منها لإخضاعهم واستعبادهم.

ما الذي تقدمه إنكلترا لفلسطين؟ إرضاء لحفنة من الرأسماليين اليهود والإنكليز، طردت العرب من أراضيهم ومنحتها للمستوطنين اليهود. ولكي تؤمن في الوقت ذاته متنفساً لتذمر العرب، سلطتهم على المستعمرات اليهودية التي أنشأتها هي نفسها، زارعة الخلاف والتذمر والبغضاء بين جميع القبائل، مضعفة كلا الطرفين لكي تنفرد هي بالسيطرة.

ماذا قدمت إنكلترا لمصر حيث السكان يرزحون تحت نير الرأسماليين الإنكليز منذ ثمانية عقود، وهو نير أثقل من نير الفراعنة الذين بنوا الاهرامات الجبارة بعمل العبيد؟

ماذا قدمت إنكلترا للصين؟ لقد استعمرت إنكلترا تلك الأرض المترامية الأطراف بالتعاون مع شريكتها اليابان الإمبريالية وراحت تستغل ٣٠٠ مليون نسمة وتسممهم بالأفيون. وتضافرت القوات البريطانية واليابانية لقمع بدايات الغليان الثوري بوحشية نادرة المثيل. وهي إذ أعادت إلى الحكم الطغاة الذين أطاح بهم الشعب، تحاول بكل قواها الإبقاء على مئات الملايين من الصينيين تحت نير الاستبداد والقهر والفقر لمضاعفة استغلالهم.

ماذا قدمت إنكلترا لكوريا، لذلك البلد المزدهر ذي الحضارة الألفية؟ سلمتها للرأسماليين اليابانيين يفترسونها. هؤلاء الرأسماليون الذين يخضعون الشعب الكوري بالحديد والنار للرأسمالية الإنكليزية واليابانية.

وماذا قدمت إنكلترا لأفغانستان؟ هناك، ترشو حكومة الأمير لإبقاء الشعب تحت نير القهر والفقر والجهل، محولة هذا البلد إلى شبه صحراء، مستخدمة هذه الصحراء كعازل بين الهند التي تضطهدها وسائر العالم.

ما الذي تفعله إنكلترا في أرمينيا وجورجيا حيث تستخدم ذهبها لإبقاء جماهير الفلاحين والعمال تحت نير حكومات الطاشناق والمناشفة المكروهة التي ترهب وتضطهد شعوبها وتدفع بهم إلى محاربة شعوب أذربيجان وروسيا المنعتقة من النير البرجوازي؟

ولقد تغلغل الاستعمار الإنكليزي حتى إلى تركستان وخيفا وبوخارا وآذربيجان وداغستان والقفقاس الشمالي. وإن عملاءه يحشرون أنوفهم في كل الأمور، ويوزعون الذهب الإنكليزي بسخاء - هذا الذهب الذي تستخرجه الشعوب المقهورة بالدم والعرق. وفي كل مكان يدعم الإنكليز المستبدين والطغاة، والآغوات والإقطاعيين، ويحاربون الحركة الثورية الصاعدة، ويعملون على إبقاء الشعوب بأي ثمن في حالة من القهر والفقر والخراب والجهل.

ذلك أن قهر وخراب وبؤس وجهل شعوب الشرق هي موارد الثروة بالنسبة لإنكلترا الاستعمارية.

يا شعوب الشرق!

أنتم مالكو أغنى وأخصب وأوسع الأراضي في العالم. وهذه الأراضي، التي كانت بالأمس مهد البشرية، قادرة ليس على إطعام سكانها وحسب وإنما أيضاً سكان العالم أجمع. وعلى الرغم من ذلك، فإن عشرة ملايين من الفلاحين والعمال الإيرانيين والاتراك محرومون من رغيف الخبز والعمل على أراضيهم البالغة الخصوبة والاتساع، فيضطرون إلى هجرة وطنهم الام بحثاً عن مورد للرزق في البلاد الاجنبية.

إنهم مضطرون للهجرة لان كل ما في بلادهم - الأراضي، المال، المصارف، المصانع والمتاجر - هي بيد الرأسماليين الإنكليز. وهم مضطرون للهجرة لانهم ليسوا أسياداً في وطنهم. وبدل أن يكونوا هم الذين يصدرون الاوامر، فالأوامر تصدر عن الاجانب، عن الإنكليز. هكذا كانت الامور في السابق، قبل الحرب، عندما كانت المنافسة على أشدها بين إنكلترا الاستعمارية من جهة والاستعماريين الألمان والفرنسيين والروس من جهة ثانية، عندما لم تكن إنكلترا تتجرأ على مد يدها لكل بلدان الشرق مخافة أن تتلقى ضربة من منافس غدار.

أما الآن، بعد أن سحقت الإمبريالية البريطانية وأضعفت كافة منافسيها وأضحت سيد أوروبا وآسيا بلا منازع، فقد أطلقت العنان لشهوات الحكام الرأسماليين الذين انقضوا كالذئاب الكاسرة يعملون نهشاً في جسد شعوب الشرق المدمى.

إن رأس المال الإنكليزي محجور عليه في أوروبا. لقد نما، لكن المجالات مسدودة امامه. والعمال الاوروبيون، الذين أيقظت وعيهم الدعاية الثورية، تحولوا إلى عبيد سيئين. فقد رفضوا العمل المجاني، وبدأوا يطالبون بأجور مرتفعة وطعام لائق. ولكي يرفع رأس المال هذا الحجر المفروض عليه، لكي يحقق الارباح المرتفعة، ويتمكن من رمي بعض الفتات للعمال الاوروبيين لكي يوقف تنامي المزاج الثوري بينهم، أي لكي يتمكن من رشوة بعض القيادات العليا للجماهير العمالية، **فإنه يحتاج إلى أراض جديدة وعمال جدد، يحتاج إلى عبيد بلا حقوق أو امتيازات.**

وقد وجد الرأسماليون الإنكليز هذه الأراضي الجديدة في بلدان الشرق، كما وجدوا العبيد المحرومين من الحقوق والامتيازات في شعوب الشرق.

إن الرأسماليين الإنكليز يحاولون احتلال تركيا وإيران والعراق والجزيرة العربية وأفغانستان ومصر لانتزاع الارض من فلاحي تلك البلدان وشراء أراضي المديونين بأبخس الأثمان. ويرمي الرأسماليون الإنكليز من وراء الانتزاع والشراء إنشاء مزارع شاسعة واستخدام الفلاحين الشرقيين المحرومين كعمال زراعيين أو كمجرد عبيد، في تركيا وإيران والعراق. يريدون استخدام اليد العاملة الرخيصة، يريدون استغلال جوع الفقراء الأتراك والإيرانيين والعرب لبناء المصانع وسكك الحديد والمناجم. يريدون استخدام المصنوعات الرخيصة لتدمير التجارة المحلية والملايين من الحرفيين المحليين الذين تعج بهم المدن الشرقية، يريدون رميهم في الشارع وحرمانهم من العمل. وهم، **إذ يؤسسون الشركات الكبرى، يدمرون التجار المحليين الصغار ويرمون بهم إلى الشارع، إلى مصاف البروليتاريا حيث يضطرون لبيع عملهم.**

إن الرأسماليين الإنكليز يريدون تحويل كل شعوب الشرق إلى بروليتاريين، ويعملون على تدمير اقتصاد جميع الفلاحين والحرفيين والتجار، ودفعهم إلى مزارعهم ومصانعهم ومناجمهم كعبيد مأجورين يتضورون جوعاً. ثم يفرضون العمل المضني والاجور التي لا تسد الجوع لابتزاز عرق ودم الشعوب الشرقية المستعبدة. ويحولون عرق العمال ودم الفلاحين إلى فضل قيمة، إلى أرباح، إلى ذهب صاف وعملة نقدية.

هذا هو المستقبل الذي تقدمه إنكلترا الاستعمارية لشعوب الشرق!

إن تعداد سكان إنكلترا هو أربعون مليون نسمة، ولا يتجاوز عدد المضطهدين والمستغلين بينهم المليون نسمة، بينما الملايين التسعة والثلاثين الباقية مكونة من العمال والفلاحين المضطهدين والمستغلين. إنكلترا هذه تريد السيطرة على نصف العالم، تريد استعباد ٨٠٠ مليون من كادحي الشرق. والبرجوازي الإنكليزي ـ الذي يجبر ٣٩ عاملاً إنكليزياً على الكدح من أجله ـ يريد الآن إجبار ٢٠٠٠ عامل وفلاح من إيران وتركيا والعراق والهند ومصر على الكدح من أجله أيضاً. هذا يعني أن ألفين وأربعين من الجياع المقهورين الذين لا ينعمون بأي من مباهج الحياة مضطرون لأن يكدحوا طوال حياتهم لمصلحة حشرة طفيلية واحدة هي البرجوازي الإنكليزي. وإن مليوناً من مثل هؤلاء الطفيليين والمستغلين، من أصحاب مصارف وصناعيين إنكليز، يريدون استعباد ٨٠٠ مليون من كادحي الشرق! ولا بد من القول إنهم يحسنون تنفيذ مآربهم، فلا يردعهم خجل أو وخز ضمير أو خوف. ليسوا يملكون غير الجشع المتوحش والتعطش الذي لا يروى للربح. الخراب، المجاعة، الدم، العذاب، صيحات الألم المنبعثة من حناجر ٨٠٠ مليون إنسان ـ كل هذه لا تعني شيئاً بالنسبة لهم. وحده الربح هو المهم. وحده الكسب هو المهم.

ومن أجل هذا الربح وذاك الكسب، يمسك الاستعماريون الإنكليز بخناق شعوب الشرق، ويهيئون لهم مستقبلاً أسود: الدمار الشامل، العبودية الأزلية، الحقوق المسحوقة، القهر، الاستغلال الذي لا يحد. هذا هو مصير شعوب الشرق إذا استمرت الحكومة الإنكليزية الحالية ممسكة بزمام السلطة، إذا حافظت إنكلترا الاستعمارية على قوتها وتمكنت من تدعيم سيطرتها على بلدان الشرق. إن حفنة من أصحاب المصارف الإنكليز ينهشون مئات الملايين من فلاحي وعمال الشرق.

لكن مؤامرتهم لن تمر!

ففي وجه الرأسماليين الإنكليز، في وجه حكام إنكلترا الاستعمارية، تنتصب القوة المنظمة لفلاحي وعمال الشرق، الملتفين حول علم الأممية الشيوعية الأحمر، العلم الأحمر لوحدة العمال الثوريين! الفلاحون والعمال الذين عقدوا العزم على تحرير العالم بأسره، والإنسانية جمعاء، من كافة أشكال القهر والاستغلال.

إن أول مؤتمر لشعوب الشرق يعلنها عالية مدوية للرأسماليين الذين يحكمون إنكلترا:

مؤامرتكم لن تمر!

يا أيها الكلاب! لن تنهشوا لحم شعوب الشرق! ويا حفنة من الطغاة القاهرين، لن تستعبدوا ملايين العمال والفلاحين الشرقيين!

إن شعوب الشرق قد عانت طويلاً من الاستكانة والجهل تحت نير الحكام والطغاة المحليين، وتحت نير الغزاة والرأسماليين الاجانب. غير أن هدير المجزرة العالمية ورعد الثورة العمالية الروسية ـ التي اعتقت الشعب الروسي الشرقي من قرون من العبودية الرأسمالية ـ قد أيقظت شعوب الشرق. وها هي تنفض عنها سبات قرون عديدة، وتقف منتصبة، متحدية.

إنها تستيقظ وتسمع دعوة للجهاد المقدس. هذه هي دعوتنا!

ذلك هو نداء المؤتمر الأول لمثلي شعوب الشرق، المتحد مع بروليتاريا الغرب الثورية تحت راية الأممية الشيوعية.

إننا ـ أي ممثلو الجماهير الكادحة لكافة شعوب الشرق ـ الهند، تركيا، مصر، أفغانستان، بالوشستان، كاشفار، الصين، الهند الصينية، اليابان، كوريا، جورجيا، أرمينيا، آذربيجان، داغستان، القفقاس الشمالية، الجزيرة العربية، العراق، سوريا، فلسطين، خيفا، بوخارا، تركستان، فرغان، تاماريا، باشكيريا، كيرخيزيا.. إلخ. ـ المتحدون في وحدة حديدية، الملتحمون مع عمال الغرب الثوريين، ندعو شعوبنا إلى الجهاد المقدس.

نقول لهم:

يا شعوب الشرق! كثيراً ما سمعتم حكوماتكم تدعوكم للجهاد المقدس. فمشيتم تحت راية النبي (صلى الله عليه وسلم) الخضراء. لكن تلك الحروب كانت خادعة ومزيفة لا تخدم إلا مصالح حكامكم الجشعين. لكنكم أنتم، أيها الفلاحون والعمال، بقيتم ضحايا العبودية والبؤس في نهاية تلك الحروب. كسبتم نعم الحياة للآخرين، لكنكم لم تتمتعوا بأي منها.

إننا ندعوكم الآن لأول جهاد مقدس حقيقي تحت راية الأممية الشيوعية الحمراء.

ندعوكم للجهاد المقدس من أجلكم، من أجل حريتكم، من أجل حياتكم.

إن إنكلترا، آخر القراصنة الإمبرياليين الأقوياء في أوروبا، تبسط أجنحتها السوداء على بلدان الشرق الإسلامي مستعبدة شعوبها.

العبودية، العبودية المقيتة، والدمار والقهر والاستغلال هذا ما تحمله إنكلترا لشعوب الشرق. أنقذوا أنفسكم، يا شعوب الشرق!

قوموا للنضال ضد هذا القرصان!

قوموا جميعاً، قومة رجل واحد، للجهاد المقدس ضد المحتلين الإنكليز!

هبوا، أيها الهنود الرازحون تحت نير المجاعة وعمل العبيد!

هبوا، يا فلاحي الأناضول، يا من تسحقكم الضرائب ويمص دمكم المرابون!

هبوا، يا فلاحي إيران، يا من يخنقكم الملقدار!

هبوا، أيها الكادحون الأرمن، يا من طردوكم إلى الجبال الجرداء!

هبوا، أيها العرب والأفغان، أيها التائهون في الصحارى. يا من عزلكم الإنكليز عن باقي العالم!

هبوا جميعاً للنضال ضد العدو المشترك ـ إنكلترا الاستعمارية!

لترفرف عالياً راية الجهاد الحمراء.

هذا جهاد مقدس من أجل تحرير شعوب الشرق، من أجل أن تزول قسمة البشرية إلى قاهرين ومقهورين، من أجل المساواة الكاملة بين جميع الشعوب والقبائل، بغض النظر عن اللغة ولون البشرة والمعتقد الديني!

إنه جهاد مقدس للقضاء على قسمة العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متأخرة، بلدان تابعة وأخرى مستقلة، بلدان حاكمة ومستعمرات!

إنه جهاد مقدس لتحرير البشرية جمعاء من نير عبودية الرأسمالية والاستعمار، والقضاء على اضطهاد شعب لآخر، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان!

جهاد مقدس ضد آخر قلعة من قلاع الرأسمالية والاستعمار في أوروبا، ضد وكر اللصوص في البحر والبر، ضد مضطهد كافة شعوب الشرق منذ قرون، ضد إنكلترا الاستعمارية!

جهاد مقدس من أجل الحرية والاستقلال والسعادة لجميع شعوب الشرق. لملايين الفلاحين والعمال الذين تستعبدهم إنكلترا!

يا شعوب الشرق! في الجهاد المقدس هذا يقف إلى جانبكم جميع العمال الثوريين وجميع الفلاحين المقهورين في الغرب. وسوف يمدون لكم يد العون. ويقاتلون ويموتون معكم.

إنه المؤتمر الأول لمثلي شعوب الشرق يخاطبكم.

تعيش وحدة فلاحي وعمال الشرق والغرب، وحدة جميع الكادحين، جميع المضطهدين والمستغلين!

تعيش قيادتها المناضلة ـ الأممية الشيوعية!

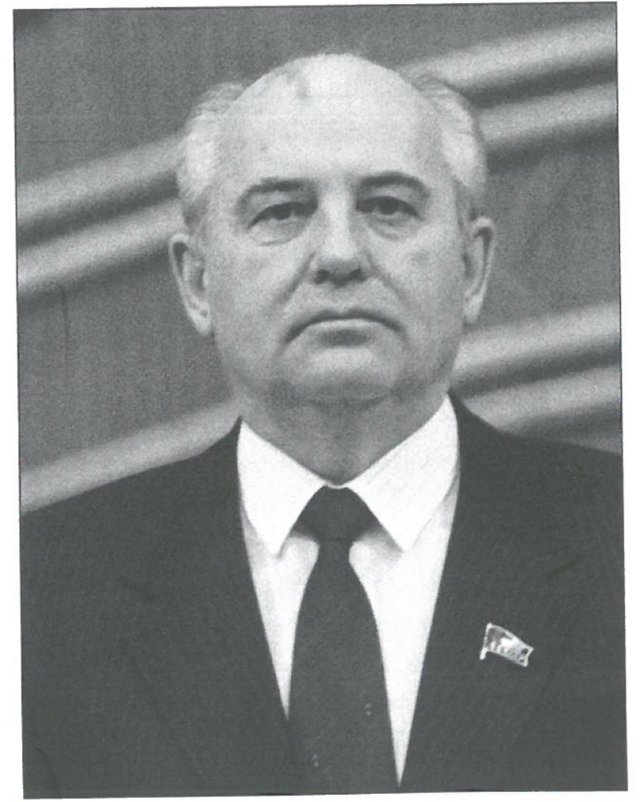
ليستعر أوار الجهاد المقدس لشعوب الشرق وكادحي العالم أجمع ضد إنكلترا الاستعمارية!

(**المؤتمر الأول لشعوب الشرق** (باكو، ١ـ٨ أيلول ١٩٢١)
منشورات الأممية الشيوعية، ترجمة فواز طرابلسي،
دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٣٥ـ٢٤٩)



جوزيف ستالين (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) جعل الاتحاد السوفياتي القطب الدولي الثاني

فلاديمير لينين، أبو الدولة السوفياتية (١٨٧٠ ـ ١٩٢٤)



ميخائيل غورباتشوف (١٩٣١ ـ): البريسترويكا



يوري أندروبوف، الحقبة الذهبية في العلاقات السوفياتية ـ السورية (١٩١٤ ـ ١٩٨٤)

حكايات العرب مع السوفيات: جزاء «الرفيق» الذي وقف معنا



جمال عبد الناصر مع نيكيتا خروتشوف (١٨٩٤ ـ ١٩٧١)

سار الموكب المكوّن من ثلاث سيارات سوداء من نوع «زيل» مسرعاً في طرقات جبلية تحف بها غابات من شجر يغطيه الجليد، حتى وصل إلى الفيلا رقم واحد الواقعة على سفح ربوة مرتفعة من سلسلة تلال لينين. كانت هذه الفيلا بيتاً للضيافة يشرف على منظر مهيب لنهر الموسكوفا الذي تجمدت مياهه في ذلك الشهر الشتوي المتجهم.

وكانت درجة الطقس في موسكو، في ذلك الصباح، تدنو من الخمس عشرة تحت الصفر، وكانت حبات الثلج لا تزال تنهمر بغزارة على النوافذ الداكنة لسيارات الموكب. فجأة توقف السائقون، وفتح ضابطان البابين الخلفيين لإحدى السيارات، وأديا معاً التحية العسكرية للرجلين الجالسين في مؤخرتها. أحنى أحدهما جسمه الطويل، وخرج من تلك العربة الفارهة المخصصة لتنقلات القادة السوفيات، أو لاستقبال ضيوفهم الكبار. كان الرجل يلبس قبعة روسية ضخمة من الفرو، ومعطفاً طويلاً سميكاً داكن اللون. وحين رفع رأسه، بان جلياً أنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ثمّ تقدّم نحوه جليسه في السيارة نيكولاي بودغورني، رئيس مجلس السوفيات الاعلى، ومن خلفه مترجم، وسأله بالروسية: «سيادة الرئيس، هل تحب أن نبدأ العمل فوراً، أم أنك تحتاج للاستراحة قليلاً؟» وردّ عبد الناصر بأنه يَوَدّ البدء في المباحثات، فور وصول الرفيق بريجنيف.

زيارة عبد الناصر السرية إلى موسكو

بعد نصف ساعة، في تمام الحادية عشرة صباحاً من يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٠، وفي قاعة الاجتماعات في مبنى «الجيمنازيوم» المجاور لدار الضيافة التي خصصت للرئيس المصري والوفد الصغير المرافق له، بدأت واحدة من أهم جلسات

المباحثات بين زعيم عربي وقادة الكرملين، في تاريخ القرن العشرين. كان الوفد المصري قد طلب من الجانب السوفياتي، قبل أن يغادر القاهرة، الّا يُعلن نبأ هذه الزيارة في وسائل الإعلام. وذلك لأن **عبد الناصر قد جاء بنفسه إلى موسكو اليومَ ليحسم مع قادتها شؤوناً سياسية ذات طابع استراتيجي، وليبحث مسائل تمسّ صميم الامن القومي لمصر، وليعقد اتفاقاً عسكرياً يراد منه أن يعدّل موازين القوة في الصراع الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل.**

جلس عبد الناصر قبالة أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، وبدأ بالحديث، فشكر الأصدقاء في موسكو الذين لم يقصّروا يوماً في إمداد الجيش المصري بكل ما يحتاج إليه من السلاح، منذ خمسة عشر عاماً متواصلة. ثمّ أخذ يعرض رؤيته للنزاع السياسي والعسكري في الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٦٧ وما أعقبها من حرب الاستنزاف المتواصلة منذ شهور على جبهة قناة السويس، فقال إنّ الحلول السياسية في المنطقة معطلة، ولا يمكن لها أن تنطلق ما لم يمارس العرب عملاً عسكرياً ضاغطاً على إسرائيل يدفعها إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها قبل سنتين ونصف السنة. وتابع قائلاً إنّ القوات المسلحة المصرية بدات بالفعل تحريك جبهة المواجهة مع العدو، لكنّ الولايات المتحدة تدخلت لتمدّ إسرائيل بأسراب متطورة من طائرات «الفانتوم»، وهذا المدد أخلّ تماماً بالتوازن العسكري بين الطرفين المتصارعين.

والأسوأ من ذلك كله أنّ الجيش الإسرائيلي بدأ يرد على العمليات الحربية في الجبهة، باستهداف العمق المصري والبنية التحتية للبلد. وأخذ يقصف المدنيين بضراوة ووحشية، وهو مستمر في هذه المارسات لاجل كسر الروح المعنوية للمصريين، حتى أنه لم يتورع عن استهداف منشآت الري في جنوب البلاد، وإغراق الصعيد بالفيضانات. وخلص عبد الناصر إلى مطلبه الذي قدم إلى موسكو من أجله، **فطلب تسليح الجيش المصري بأنواع متطورة من صواريخ الدفاع الجوي يمكنها أن تتصدى للطائرات الإسرائيلية التي صارت تعمد في غاراتها إلى الطيران المنخفض كي لا تكتشفها الرادارات، ولا تصل لها صواريخ سام ٢ التي زوّد السوفيات الجيش المصري بها.**

واقترح الماريشال غريتشكو، وزير الدفاع السوفياتي، على الرئيس المصري أن يزوّد بلاده بصواريخ سام ٣، وهي معدة لمواجهة الطيران المنخفض. ووافق قادة الكرملين أن يشحنوا بطاريات من هذه الصواريخ الجديدة إلى مصر. لكن كانت هنالك مشكلة، فمدة تدريب المصريين على استخدام هذه الصواريخ الجديدة تستغرق ستة شهور على أقل تقدير، كما أنّ ذلك التدريب لا بد أن يتم في الاتحاد السوفياتي حيث التجهيزات والإمكانيات والآليات والمدربين... وكان معنى هذا أنّ جبهات القتال ستفرغ من الجنود والفنيين في كتائب الدفاع الجوي المصري حتى يتدربوا على الصواريخ الجديدة في روسيا، ويعودوا بعد ستة شهور كاملة.

وذلك أمر سيؤدي بالضرورة إلى تعرية مصر من وحدات الدفاع الجوي، وبالتالي ستعطى الفرصة لإسرائيل كي تسرح وتمرح، كل تلك المدة، كما تشاء!

وهنا اقترح الرئيس عبد الناصر حلاً جذرياً، فطلب من قادة الكرملين أن يرسلوا له كتائب دفاع جوية سوفياتية تتولى الدفاع عن البلد، مدة تدريب الجنود المصريين على الأسلحة الجديدة. وتردد بريجنيف في قبول هذا الطلب، فهو كان يعلم أنّ القبول به سيؤدي إلى دخول الاتحاد السوفياتي بنفسه في حروب الشرق الاوسط. وهذا تصعيد خطير قد يرد عليه الأميركيون بما يوازيه، فتصبح الحرب مباشرة بين القطبين الاعظم بدل أن تكون بالواسطة. ولم تقف مطالب عبد الناصر عند هذا الحد، فقد رغب في أن تمنح موسكو مصر طائرات «ميغ ٢٣» وكانت أحدث ما تمتلكه الترسانة الجوية السوفياتية في ذلك الوقت. ثمّ إنه زاد إلى طلباته مطلباً آخر، فقد اقترح أن يجيء إلى مصر طيارون سوفيات ليتولوا بأنفسهم مهمة قيادة هذه الطائرات الجديدة، وليدافعوا عن المدنيين والبنية التحتية المصرية، وبذلك يتفرغ الطيارون المصريون لمهمة الدفاع عن الجبهة فقط.

وساد جو من التردد بين أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، واحتاج ليونيد بريجنيف لأن يعرض هذه الطلبات العربية على القادة العسكريين كي يدلوا بدلوهم فيها. **وبالفعل فقد اجتمع ١٢ ماريشالاً سوفياتياً يمثلون القيادة العسكرية العليا للجيش الاحمر، في قاعة «الجيمنازيوم»، ظهر يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٠، وقرروا في نهاية الأمر إجازة المطالب العربية، وإقرار تزويد مصر بكافة ما تحتاجه في حربها مع إسرائيل، ومساندة جيشها بطيارين سوفيات لمجابهة الغارات الإسرائيلية على المدنيين في العمق المصري.**

جزاء سنمّار

وخلال ثلاثة شهور، كانت أسراب من طائرات سلاح الجو السوفياتي تأخذ مواقعها في قاعدة «جاناكليس» العسكرية غرب الدلتا، وفي قاعدتي المنيا وبني سويف في صعيد مصر. ووصل عدد طلائع الطيارين السوفيات المبتعثين للقتال إلى جانب القوات الجوية المصرية أكثر من خمسين طياراً. وأما طلائع الجنود والفنيين من وحدات الدفاع الجوي السوفياتي الذين أخذوا يشتركون في الدفاع عن مصر فقد بلغوا مئات. وفي صباح يوم ١٨ نيسان ١٩٧٠، اخترق المجال الجوي المصري تشكيل من الطائرات الحربية الإسرائيلية، وإذا به يفاجَأ بتشكيل من الطائرات السوفياتية يخرج لمواجهته. **وتعمد الطيارون السوفيات أن يسمعهم الإسرائيليون من خلال موجات الراديو المفتوحة، وهم يخاطبونهم باللغة الروسية، آمرين إياهم أن يعودوا من حيث أتوا.**

وبالفعل فقد استدارت الطائرات المعادية، وعادت من حيث جاءت. ومنذ ذلك اليوم توقفت الغارات الإسرائيلية على المدنيين المصريين، وعلى منشآت البنية التحتية المحلية.

كان ما صنعه الاتحاد السوفياتي لمؤازرة العرب بالتدخل المباشر لصالحهم في حربهم ضد إسرائيل قد عُدَّ، في أميركا وأوروبا الغربية وتل ابيب، نقلة نوعية خطيرة في التجاذب بين القطبين، زمن الحرب الباردة. ولقد شُنّت ضدّ هذا «التدخل الروسي السافر في الشرق الأوسط» حملات دعائية غربية ضخمة، وموُرست ضغوط سياسية ودبلوماسية كثيرة لكي ينسحب الروس من أرض المعركة. وكان كل ذلك مفهوماً ومتوقعاً، لكن سرعان ما أطلّ أمر آخر غير مفهوم وغير متوقع.. وذلك أنّ بعض العرب قد اشتركوا هم أيضاً - وبحماسة شديدة - في الحملات ضدّ التدخل السوفياتي الذي يهدف لمساعدة العرب في وقف اعتداءات إسرائيل! ولقد ساهم أولئك القوم - بلؤم لا يجارى - في الحملات الدعائية الاميركية، وأدوا - بمواظبة ونشاط - دورهم المرسوم في الضغط على الراي العام المصري، من خلال حجج مختلفة: **فتارة يزعمون أنّ الملاحدة الروس يريدون نشر الشيوعية الكافرة في بلاد الكنانة، وتارة يكررون أن مصر احتلت عسكرياً من طرف الغزاة الروس، ومرة يذيعون ويكتبون أنّ عبد الناصر قد باع مصر للكفار والملحدين**، وطوراً لا يخجلون من الطعن في أعراض المصريات والمصريين، فيرددون أن الروس ما جاؤوا إلى مصر إلا ليقضوا وطراً من بناتها بمباركة من عبد الناصر شخصياً.. بل إنّ الملك فيصل آل سعود تفتق ذهنه عن نظرية جديدة طريفة، فكان يزعم أن لا فائدة ترجى من دفع الصهيونية بأسلحة الشيوعية وجنودها، لأنه ليس هنالك فرق أصلاً بين الشيوعية والصهيونية، وكلاهما متصل بالآخر اتصالاً عضوياً. ثمّ ما لبث فيصل أن طوّر نظرياته هذه، فصار يقول إنّه يعلم حق العلم أنّ قادة الاتحاد السوفياتي جميعهم من أصول يهودية!

ولقد كان عجيباً ذلك التطوّع المدهش من بعض العرب حتى يكونوا رافداً خبيثاً في الدعاية الغربية الحانقة على جنود جاؤوا من أقصى الأرض ليشاركوا في معاركنا، وضد عدونا، وليحموا سماء بلادنا من غارات إسرائيلية قتلت عشرات العمال في مصانع طرة وأبو زعبل، وجرحت عشرات المدنيين على جسر نجع حمادي، وحرقت عشرات التلاميذ في مدرسة بحر البقر الابتدائية.. لكنّ الأعجب من مكائد عرب النفط وخبثهم، هو حنق بعض الضباط المصريين على من جاؤوا ليقفوا معهم في أيام المحنة والضيق!

وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٧٠، خطّط الإسرائيليون لنصب فخ للطيارين السوفيات. واختاروا مطار بني سويف حيث يوجد لواء جوي سوفياتي كامل، لكي يلقنوا الروس درساً قاسياً، فلا يدسوا أنوفهم، بعدئذ، فيما لا يعنيهم.. واشترك سرب كامل من الطائرات الحربية الإسرائيلية (٤ طائرات فانتوم، و١٢ طائرة ميراج) في كمين محكم لاجل استدراج الطيارين السوفيات إليه. وقد قامت أربع طائرات ميراج بدور الطعم، حيث طارت على ارتفاع عال، لأجل الظهور على الرادار الروسي، وكأنها في مهمة استطلاع وتصوير جوي في حين ظلت باقي الطائرات الإسرائيلية تطير على ارتفاع منخفض جداً لكي لا تكشفها رادارات مطار بني سويف. وهكذا انطلقت ثماني طائرات مقاتلة سوفياتية من طراز ميغ ٢١ لاعتراضها، وفوجئت بظهور ١٢ طائرة أخرى. وكانت المعركة الجوية سريعة وقاسية. ولعب عنصر المفاجأة دوره الحاسم في نجاح الكمين، فقد أسقط الإسرائيليون خمس طائرات ميغ ٢١، في الاشتباك الجوي القصير، وهبطت طائره سوفياتية سادسة على الأرض بإصابات بالغة. وتمكنت الطائرات الإسرائيلية من الفرار بعد أن نجحت ضربتها الخاطفة، ولم تتعرض لخسائر. وقتل في هذه المعركة خمسة طيارين روس.

المؤسف في هذه الحادثة أنّ بعض الطيارين المصريين عوض أن يعزوا رفاق السلاح الذين بذل رجال منهم دمهم في سبيل الدفاع عن سماء مصر، فقد اختاروا أن يُظهروا شماتة وفرحاً بانتصار الطيارين الصهاينة على زملائهم السوفيات، في تلك الجولة! ولقد وصل الأمر بأحدهم، ويدعى محمد زكي عكاشة (وهو طيار من سرب ميغ ٢١، في مطار المنصورة) أن يقتني مجلة «لايف» الاميركية التي خصصت موضوع الغلاف لهذه المعركة، ويجمع زملاءه الطيارين المصريين في غرفة المحاضرات الذين نادوا مدربهم الروسي، ودفعوا له بعدد المجلة مستهزئين لكي يقراه عليهم بصوت عال. ورمى المدرب بالمجلة على وجوههم قائلا لهم: «إذا كنتم فرحين بفوز الإسرائيليين إلى هذه الدرجة، فأظن أنكم ستنالون أوسمتكم، في الحرب القادمة، من قادة تل أبيب»!

بعد وفاة عبد الناصر: النذالة

على أنّ الشماتة واللؤم الذي أظهرته فئة من الضباط المصريين، يمكن تفسيره - وليس تبريره - بالغيرة التي تجتاح النفوس البشرية. فلم يكن سهلاً على ضباط أقسموا أن يحموا وطنهم أن يجدوا قادتهم قد جلبوا ضباطاً آخرين من بلاد بعيدة لكي يحموا الوطن بدلاً منهم بعد أن بان عجزهم وفشلهم! لكنّ المشكلة أصبحت أكثر تعقيداً حينما غرقت قيادة القوات المسلحة المصرية نفسها في مستنقع الغيرة البلهاء. وبدلاً من أن يستفيد القادة المصريون من خبرات ضباط أكثر تجربة وكفاءة ومعرفة وإمكانيات منهم تجد أنّ هذه القيادة تنحدر إلى مستوى متدن من الصغائر. ومثال على ذلك أن وزير الحربية المصري الفريق أول محمد أحمد صادق علم ذات يوم من نيسان ١٩٧٢، بأنّ الخبراء العسكريين السوفيات يشترون لنسائهم من مصر حُلياً، حينما يسافرون إلى بلدانهم في الإجازات. فأصدر فوراً أمراً بتفتيش أمتعة الجنود والضباط المغادرين، ومصادرة كل المشغولات الذهبية التي توجد في حقائبهم. وأثار هذا الأمر أزمة بين القاهرة وموسكو. واضطر الرئيس السادات لإلغاء أوامر وزيره.

وفي مرّة ثانية، عيّر الفريق صادق رئيسَ الخبراء السوفيات في مصر الجنرال أوكينيف بأنّ طائرات الميراج الفرنسية التي حصلت مصر عليها أخيراً افضل بكثير من طائرات الميغ والسوخوي التي تزوّد موسكو بهما الجيش المصري. وردّ أوكينيف على القائد العام للجيش المصري قائلاً إنّ أسلحة الغرب تباع لكم بكميات قليلة، ومنقوصة من اهم مميزاتها، وبأسعار باهظة جداً وبالعملة الصعبة، ثمّ إنهم لا يتيحون لكم حتى فرص التدرب عليها.. **وأما أسلحتنا التي تهزم اميركا اليومَ في فييتنام، فتقدّم إلى مصر بنصف ثمنها لأنّ النصف الثاني هدية. وحتى نصف الثمن الذي عليكم فإنكم تدفعونه بالجنيه المصري. ليس هذا فقط، فالدفع على أقساط لمدة ١٢ عاماً بفائدة قيمتها ٢,٥ بالمئة، ومع كل هذا فإنكم تأخذون دائماً كل ما تطلبونه ثمّ لا تدفعون لنا مما هو مقرر عليكم كديون شيئاً.** وردّ صادق: «إننا لم نشتر الميراج، بل أهدى لنا إخواننا الليبيون ١٩ طائرة منها هبة، لا ندفع منها شيئاً».

وكانت الأحوال في مصر قد تبدلت تبدلاً جذرياً بعد وفاة عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠. ومع وصول السادات إلى السلطة صار الرئيس المصري يريد أن ينأى بنفسه عن صداقة الاتحاد السوفياتي، ويحب ان يفتح طريقاً إلى الحضن الأميركي. ولم يكن الاميركيون يمانعون في احتضان السادات، ولكنهم كانوا يشترطون عليه أن يطرد من بلاده السوفيات أولاً. وفي تلك الفترة من بداية عقد السبعينيات نشط رئيس المخابرات السعودية الشيخ كمال أدهم (وهو شقيق زوجة الملك فيصل أيضاً) في إقناع السادات بضرورة الانفصال عن الشيوعية الكافرة المفلسة، والدخول في جنة اميركا القادرة المؤمنة. والحق أنّ الرئيس السادات لم يكن يحتاج إلى نصائح تقنعه بضرورة قلب ظهر المجنّ لحلفائه السوفيات، فقد كان كارهاً في أعماقه لكل أشكال الاشتراكية والشيوعية، ساعياً إلى طعن الشيوعيين حيثما أمكنه أن ينال منهم.

وظل السعوديون يسعون بكل جهد ممكن لتحقيق المطالب الأميركية (والإسرائيلية) التي تريد من السادات أن يقطع علاقاته بالسوفيات، ولكن الرجل كان يتردد. ولعله كان يعلم أنّ قطع العلاقة مع حلفائه يعني قطع السلاح عن الجيش المصري. وذلك معناه أيضاً أنّ إمكانية الصراع مع إسرائيل، واسترجاع مصر لأرضها المحتلة ستسد تماماً. وكان السادات يخشى إن هو أبطل المواجهة العسكرية من دون أن يحقق شيئاً من المكاسب السياسية، في ظل قطاعات جامحة من الشعب المصري مستنفرة منذ اعوام في جبهات القتال. وفي أوائل شهر تموز ١٩٧٢، وصل إلى القاهرة وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز ليلتقي السادات. ووعد الأمير سلطان الرئيس المصري بأنّ السعودية ستتدبر أمر تسليح الجيش المصري بأحدث أنواع الأسلحة الأميركية إن هو قطع علاقته بحلفائه الروس، وستضغط السعودية بعد ذلك على الإدارة الأميركية لكي ينسحب الإسرائيليون من سيناء. ولقد صدّق السادات وعود السعودية، أو إنه كان يحب في نفسه أن يصدّقها.

في ١٨ تموز ١٩٧٢، **أصدر أمراً مفاجئاً وغير متصوّر يقضي بطرد جميع الخبراء السوفيات وإجلاء عائلاتهم من مصر، في ظرف أسبوع واحد. ولقد كان تعداد هؤلاء جميعاً يتجاوز ١٥ ألف نسمة، وقتئذ. وكان قرار طردهم بذلك الشكل المهين، وكأنهم جماعات من اللاجئين قد جاءت إلى مصر تتسوّل، قراراً قاسياً وظالماً وجارحاً لكرامة دولة عظمى.**

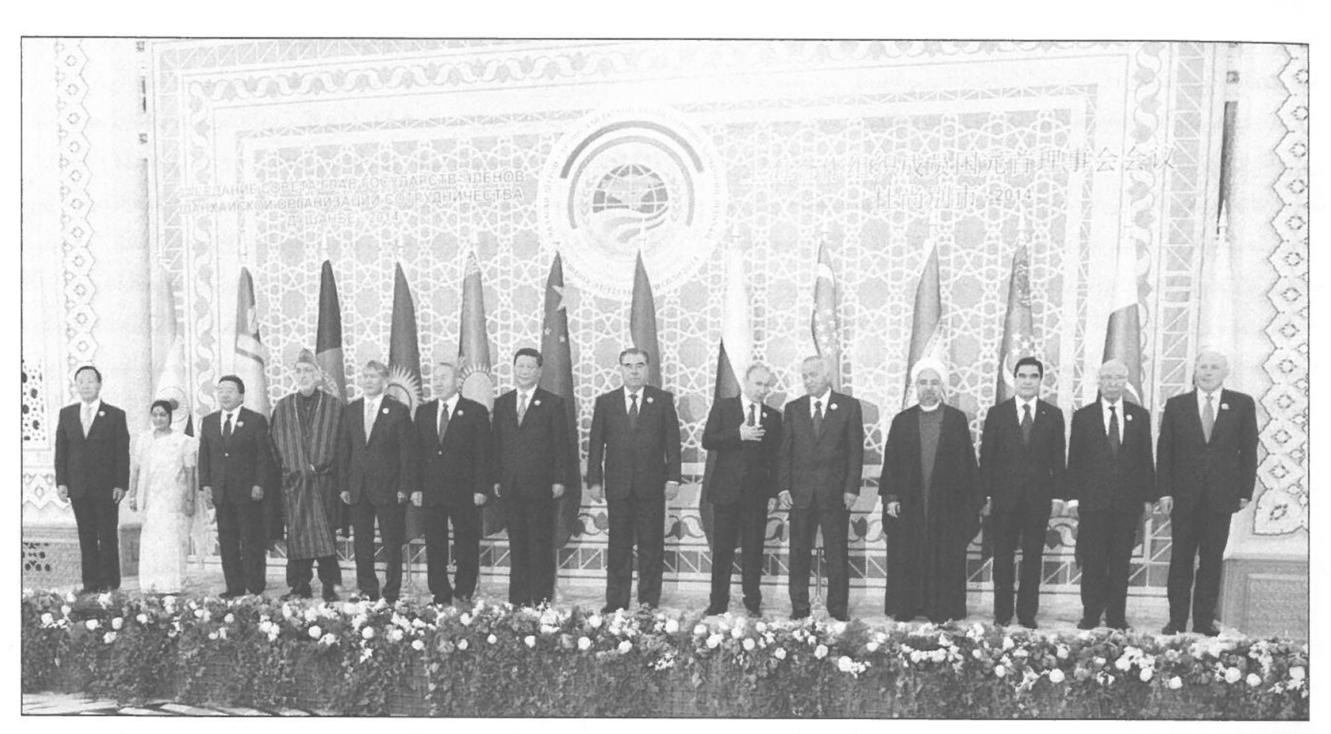
وعلى الرغم من ذلك، فإنّ قادة الاتحاد السوفياتي كظموا غيظهم. ولم يردوا الأذى بأذى مماثل. على العكس من ذلك فإنهم اكملوا إمداد المصريين بكل السلاح الذي طلبوه، بل إنهم أمدوهم بأنواع جديدة متطورة من السلاح، مثل طائرات الميغ ٢٣، والسوخوي ٢٠، والصواريخ الطويلة المدى، ونظم الحرب الإلكترونية.. ولقد كان عجيباً أن لا ينتقم سادة الكرملين من السادات، وأعجب من حِملهم صفاقة الرئيس المصري، فإنه لم يجد ما يقوله حين لم يقطع السوفيات السلاح عن مصر، إلا هذه الكلمات التالية (التي يرويها محمد حسنين هيكل في الصفحة ٢٥٩ من كتابه **اكتوبر٧٣: السلاح والسياسة**): «قلعت الجزمة وضربتهم بها فوق رؤوسهم، فجاؤوا يبوسون الايدي»!

لقد حارب الجيش العربي المصري، والجيش العربي السوري العدو بهذه الأسلحة، في حرب تشرين ١٩٧٣، وحققا ما حققاه بفضلها. **لكنّ السادات لم يشكر فضل أحد، وأكمل استدارته وإعراضه عن الذين وقفوا مع العرب في أعوام المحنة والضيق. وأخذ يلهث في الجري خلف الأميركيين معتقداً بأن في أيديهم وحدهم ٩٩ بالمئة من «أوراق اللعبة» في الشرق الاوسط.** وفي سبيل إرضاء السادة الجدد رضي السادات أن يصنع أي شيء، بما في ذلك تسليم طائرتين من طراز ميغ ٢٣ إلى الاميركيين لكي يفككوهما، وليتبيّنوا التكنولوجيا السوفياتية فيهما. وكانت تلك الطائرتان منحة من السوفيات لمصر، وكانتا من أحدث ما امتلكته موسكو في سلاح جوها. ولم يكتف السادات، فقد سلم للأميركيين نماذج من صواريخ سام ٦، وسام ٧، ونماذج من صواريخ «مولوتكا» المضادة للدبابات.. **ثم إن السادات لم يكتف بعدُ، فشحن أطناناً من السلاح السوفياتي الذي قُدّمَ هدية لمصر في حروبها مع إسرائيل، إلى الأفغان كي يقتلوا به السوفيات!**

وكان ذلك هو جزاء الصديق الذي وقف مع العرب في أيام الضيق!

(جعفر البكلي، «الأخبار»، ٣٠/١٠/٢٠١٥)

روسيا و«الشرق الأوسط»: البحث عن أصدقاء



قمة منظمة شنغهاي (٢٠١٤)

كان الشرق الأوسط واحدة من المناطق الهامة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة، ولكن هذه المنطقة فقدت، بعد انهياره ولفترة قصيرة، موقعها الحاسم في اعتبارات صانع السياسة الروسية.

وقتذاك كانت علاقات روسيا مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا هي الأولوية الأولى لصناع القرار في الكرملين، بعد أن تجاهل القادة الروس الجدد قدرة «الشرق الأوسط» على تفعيل مصالح روسيا الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بنسبة سكانها المسلمين الضخمة (تقدر بحوالى عشرين مليون نسمة). وتأسس ذلك على الاعتقاد بأن النهج الاورو - أطلسي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وشركاؤهم، يمكنه أن يكون السبيل لتلبية احتياجات روسيا الرئيسية. وفقاً لذلك، كانت البلدان الآسيوية وبلدان «الشرق الأوسط» تحظى - في السنوات الأولى من هذا التطور - بأهمية جزئية في السياسة الخارجية الروسية. في هذه الفترة، توسعت العلاقات بين روسيا وإسرائيل باستمرار، على العكس من العلاقة بين الاتحاد السوفياتي مع إسرائيل والتي شُكلت في سياق الحرب الباردة، وبمقتضاها نظر الروس إلى إسرائيل باعتبارها نافذة على الغرب، للوصول إلى احتياجاتهم التكنولوجية. **في فترة الاتحاد السوفياتي، كان حجم هجرة اليهود من المعايير الهامة لتحليل حالة حقوق الإنسان في روسيا، وهو الأمر الذي ظل مستمراً حتى تفكك الاتحاد السوفياتي، ممهداً الطريق لهجرة كبيرة من اليهود إلى إسرائيل من خمس عشرة جمهورية سوفياتية سابقة، خصوصاً من روسيا.** وتبعاً لذلك فقد زادت نسبة السوفيات السابقين من اليهود في إسرائيل، بشكل سريع. وكان لهذا التغيير في تركيبة سكان إسرائيل اليهود آثار عميقة في العلاقة بين البلدين سياسياً واقتصادياً. ويشكل وجود اليهود الروس في إسرائيل عاملاً مساعداً على توسيع العلاقات بينهما في العديد من المجالات، بما في ذلك علاقات روسيا وإيران.

كان التصور الأولي في الكرملين يقوم على فرضية أن روسيا، بعد انهيار النظام الشيوعي، لا تتواجه مع أي عدو، وانعكس ذلك على العقيدة العسكرية الأولية لروسيا. **لكن بعد وقت قصير من هذا التطور رأت روسيا سلوكاً متناقضاً على الناحية الأخرى؛ فواشنطن وحلفاؤها، لم يحاولوا الحفاظ على منظمة حلف «الناتو» فقط، بل حاولوا توسيعها شرقاً.** وأدى تفاقم الصراع في البلقان، والروابط التاريخية بين الروس والصرب في البوسنة والهرسك، إلى تفاقم الوضع. وأدركت روسيا أن الولايات المتحدة الاميركية لا تقبل بالمصالح الحقيقية لروسيا. كان «الجوار القريب» واحداً من المجالات البارزة في التناقض بين الدولتين، إذ تصادم الموقف الروسي من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي

واعتبارها منطقة مهمة لمصالحها الوطنية، بينما اتبع صناع السياسة الأميركية مذهباً جديداً من «الاحتواء». في هذا السياق ينبغي على روسيا ـ من المنظور الغربي ـ ألا تحاول استعادة قوتها ونفوذها في الجمهوريات السابقة للنظام السوفياتي؛ على الرغم من أن روسيا تعتبر مصلحتها الحيوية في هذه الجمهوريات، وخاصة في آسيا الوسطى والقوقاز.

توسعت علاقات روسيا منذ العام ١٩٩٥ مع العديد من دول المنطقة، وكانت واحدة من أهم الدول في هذا الصدد جمهورية إيران الإسلامية. وتم توسيع العلاقات بين البلدين سياسياً لسنوات عديدة. وخلال فترة الرئيسين هاشمي رفسنجاني والرئيس خاتمي، اختبرت كل من موسكو وطهران فترة من استمرار العلاقات، ولكن التعاون اعتمد بشكل أساسي على الجوانب السياسية والعسكرية. ومثل العديد من البلدان الأخرى في الشرق الاوسط، باعت موسكو أنواعاً مختلفة من الأنظمة العسكرية إلى طهران، بعد أن واجهت الولايات المتحدة الأميركية بشكل دائم الثورة الإسلامية، بأنواع مختلفة من المؤامرات.

كانت فرصة جيدة لطهران لاستخدام هذا التعاون لتعميق الهوة بين روسيا وأميركا، وشعر الجانبان الروسي والإيراني أن سياسات الولايات المتحدة الاحادية تستهدف مصالحهما بشكل واضح، لذلك سعى البلدان باستمرار إلى تطوير علاقاتهما. وبالنسبة لروسيا، كان من المهم الحفاظ على سريان «معاهدة حظر الانتشار النووي»، والاستمرار في الوقت نفسه في إجراءات بناء الثقة مع اميركا بخصوص مشروع إيران النووي. ويرى بعض صانعي السياسة الروسية في إيران شريكاً مزعجاً، ولكن روسيا بحاجة إلى هذا الشريك. هناك أدلة كثيرة بصدد هذه النظرة السلبية عن إيران في موسكو، ولكن فوائد العلاقة بينهما تؤدي إلى التوسع المستمر فيها.

وتعد سياسات موسكو حول النظام القانوني لبحر قزوين، ورفضها بيع صواريخ إس ـ ٣٠٠ للدفاع الجوي جديرة بالملاحظة في هذا السياق. اظهرت إيران من قبل شكوكها إزاء السياسة الروسية في رفض خطة لافروف المسماة «خطوة خطوة» لإزالة العقوبات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. على أساس أن هذه الخطة يجب أن يتزامن معها رفع جميع العقوبات الدولية مع التراجع في برامج تخصيب اليورانيوم في إيران «خطوة خطوة». ويعتقد كثير من المراقبين أن روسيا قد تتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية بشأن إيران وبرنامجها النووي بطريقة أكثر فعالية. وبالنسبة للجانب الإيراني، فقد لبّت له موسكو العديد من احتياجاته الأساسية، وحاولت في الوقت نفسه مجابهة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها للحد من نفوذ الأخيرة في المنطقة. ولكن بسبب تجارب تاريخية كثيرة ظل هناك تشاؤم عميق بين الإيرانيين حول نوايا الدول الغربية في بلدهم، كما أن روسيا تجد نفسها في وضع أفضل، بسبب طبيعة الثورة الإسلامية في إيران وطبيعتها المعادية للغرب، على الرغم من أن الإيرانيين لديهم تجارب سلبية كثيرة مع روسيا أيضاً. **يعتبر التعاون في محطة بوشهر للطاقة النووية واحداً من أهم مجالات التعاون بين إيران وروسيا؛ إذ نشأت هذه الصفقة بعد رفض الدول الغربية مساعدة إيران على إتمام العمل بالمحطة بعد قيام الثورة الإسلامية.**

بدأ مشروع بوشهر بمساعدة من هذه البلدان الغربية، ولكنهم لم يتموا واجبهم للانتهاء منه بعد انتصار الثورة، وبالتالي أصبحت الطريقة الإيجابية لروسيا في هذا الصدد ثمينة بالنسبة لإيران، وذلك في الوقت الذي فرضت فيه عزلة على إيران من الولايات المتحدة وحلفائها. واعتبر البلدان أن هناك مساحة من المصالح المتبادلة بينهما، ولكن من الواضح أيضاً وجود مصالح متناقضة في مختلف المجالات.

كانت قدرة الإرث التاريخي والثقافي لإيران في آسيا الوسطى، ونفوذ كل من إيران وروسيا في القوقاز شمالاً وجنوباً، من المشاكل الإقليمية الروسية. من ناحيتها تجعل الحركات الانفصالية في هذه المنطقة ذات الطابع الإسلامي، من دور وسياسة إيران شيئاً بالغ الأهمية للقادة الروس. اتبعت إيران سياسة معتدلة وعملية أيضاً في هذا الصدد، وهو ما لقي ترحيباً من السياسة الروسية وأهدافها. ومن الجدير بالملاحظة أن ذلك لم يقتصر فقط على هذه المنطقة، وإنما امتد إلى جميع مناطق العالم الإسلامي، فكان هذا التعاون مثمراً لكلا الجانبين. وساعد تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية على جعل العلاقات بين روسيا وإيران أكثر فائدة وقيمة، وهو ما جعل إيران تخضع للمساومة بشكل مستمر بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا. وعندما وقعت الدولتان معاهدة الانتهاء من محطة بوشهر للطاقة في العام ١٩٩٥، كان لهذا أبعاد اقتصادية في الأساس. كان للمشروع فوائد مختلفة لروسيا، ولكن بعد الكثير من الوقت، وكسر الوعود منذ بداية عمل هذه المحطة، أدرك العديد من المراقبين في جميع أنحاء العالم أن روسيا لا تريد أن تقف ضد الولايات المتحدة الأميركية وتصطف مع إيران. وسادت حالة من الدهشة لدى بعض صانعي السياسة الإيرانية، عندما صوت الروس مرات عدة لصلحة فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما ترك انطباعاً لديهم بأن روسيا تتركهم وحدهم في المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها. ولكن صانعي السياسة الواقعيين في إيران توقعوا أن في هذا المشروع ستختار روسيا مصالحها فقط، مثلها مثل البلدان الأخرى. لكن في الفترة الثانية من رئاسة فلاديمير بوتين، وخصوصاً خلال مؤتمر الأمن في ميونيخ في العام ٢٠٠٧، كشف الرئيس الروسي أن روسيا غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية إزاء أهداف روسيا على الصعيد العالمي. ولكن بعد تولي ديمتري ميدفيديف السلطة في روسيا، بدا وكأن قادة روسيا والولايات المتحدة يرغبون في توسيع التعاون في مختلف

المجالات، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب.

حاول بوتين نسج علاقات مع حركة «حماس»؛ المدرجة على قوائم الجماعات الإرهابية في الولايات المتحدة الأميركية. وأظهرت هذه السياسة أنه يريد استعادة دور روسيا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما جعل سياسته تشبه في بعض جوانبها سياسة الإتحاد السوفياتي. ولكن هناك تصورات مختلفة ومتناقضة أحياناً حول العالم بين سياسة روسيا بوتين وسياسة الاتحاد السوفياتي السابق، خصوصاً فيما يخص السكان المسلمين في الاتحاد الروسي. من الواضح أن روسيا مهتمة بالسلام والاستقرار في المناطق الإسلامية، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير مباشر في شعبها المسلم.

كان بوتين، منذ فترة رئاسته السابقة، من المهتمين بإحياء الدولة الروسية القوية. واستندت سياسته الخارجية بالأساس على هذا المفهوم. وحسب رأيه يمكن لروسيا، أن تلعب دوراً مهماً في السياسة الإقليمية والدولية. ويعد الموقف الروسي تجاه بما يُسمى «الربيع العربي» وموجات الديمقراطية في هذه المنطقة، أحد أهم جوانب السياسة الروسية في الشرق الأوسط. حيث انه من الملاحظ في هذا السياق أنه بعد الهجمات الإرهابية في أيلول ٢٠٠١، **كان الردّ على السؤال حول أسباب رد الفعل السلبي ضد الولايات المتحدة الأميركية من المسلمين عائداً إلى الخطط المتعلقة بمشروع «الشرق الاوسط الكبير» الذي شدد على ضرورة دمقرطة هذه المنطقة.** ولذلك تم إنجاز العديد من المشاريع للعثور على مصادر كراهية الولايات المتحدة في البلدان الإسلامية، بما في ذلك البلدان العربية. وكشفت «الثورات الملونة» في بعض الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي، في نظر البعض عن جوانب تشابه واستمرار تظهر في الانتفاضات العربية. **لذلك بعد الانتشار السريع للحركات الاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، فقدت روسيا حليفتها التقليدية في المنطقة، وهي ليبيا.** وكشف انهيار نظام مبارك في مصر أن خطط الولايات المتحدة لتغيير العوامل الجيو ـ سياسية «للشرق الأوسط» يتم العمل عليها باستمرار. وقوبلت العمليات العسكرية القوية من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا بشيء من الارتياح من الجانب الروسي. لكن هذا الموقف تغير بسرعة، عندما شعروا أن النصر الحقيقي في هذه المسرحية هو للولايات المتحدة الأميركية.

يظن البعض أن مقاومة روسيا للحفاظ على نظام الأسد في سوريا هي آخر فرصة لهم في هذه المنطقة. بعض التحليل يعتمد على اهمية الموانئ السورية على البحر الأبيض المتوسط لروسيا، حيث كان الاتحاد السوفياتي ـ لعقود من الزمن ـ أكبر مورد لسوريا من المعدات العسكرية. وتملك روسيا حالياً حوالى أربعة مليارات دولار من العقود لتسليم الأسلحة في المستقبل لسوريا. وفي ظل هذه الظروف، لا يتوقع أن تكون موسكو على استعداد للتخلي عن الزبون السوري، وبخاصة الآن حيث إنها فقدت مبيعات الأسلحة لإيران بعد إقرار عقوبات الأمم المتحدة.

تعد تجربة الشعب المسلم السوري حالة حرجة للحكومة الروسية التي لم تنجح في حل المشاكل في الشيشان. بوضوح، لا تريد روسيا خلق نموذج لتحرير هؤلاء المسلمين. والآن سياسة فلاديمير بوتين في الشرق الأوسط هي ضد أولويات الولايات المتحدة الاميركية، خصوصاً في سوريا وإيران. لكن بوتين يحاول خلق روابط بين مناطق التعاون والصراع، لعلمه أن روسيا وأميركا لديهما العديد من المصالح المشتركة في هذه المنطقة الاستراتيجية أيضاً. ولكن الأهداف المتناقضة في سياستها الخارجية جعلت الامر معقداً للغاية. ومثل حالهما في حقبة الحرب الباردة، تبدو كلٌّ من روسيا وأميركا في محاولة دائمة لتعزيز معسكريهما. وفي حالة سوريا، استخدمت موسكو حق النقض ضد أي نوع من العمليات العسكرية، كما يحاول بوتين الحفاظ على التوازن بين نظام الأسد والمعارضة.

تشعر روسيا بالقلق نتيجة لصعود الجماعات الجهادية في لبنان وسوريا، نتيجة الفراغ الأمني المتزايد في سوريا، لأن هذه التطورات يمكنها أن تؤثر تأثيراً مباشراً في السكان المسلمين في روسيا. وفي حالة إيران، تحاول موسكو منع نشوب حرب جديدة في الخليج، لأن تصاعد هذه الأزمة يعتبر ضد مصالح روسيا، ولذلك فقد بذلت روسيا قصارى جهدها للحيلولة دون استخدام القوة، ويشي سيناريو خطواتها القادمة بأنها ستستمر في بذل هذه الجهود.

(الهة كولائي، «السفير» بالاتفاق مع «شرق نامه» ـ مصر، ٢٠١٣/١/١٩)

«بريسترويكا» بوتين: شرق أوسط روسي؟



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الحكومة ديمتري ميدفيديف في القرم

حين أطلق الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف البريسترويكا العام ١٩٨٥، لم يكن في ذهنه اقتصار المبادرة على الداخل السوفياتي فقط، بل أراد لها أن تخط مساراً يعيد ترسيم العلاقات الدولية على نحو مختلف. وقد ذاع صيت العبارة الروسية الشهيرة في العالم أثناء حكمه الذي امتد ست سنوات، واختُتم بنعي المنظومة الاشتراكية المتداعية بأكملها العام ١٩٩١.

ودخل المصطلح إثر ذلك الموسوعة السياسية على أنه مرادف لـ«إعادة الهيكلة»، وفق الترجمة الحرفية للعبارة، ولإعادة إنتاج نمط مختلف من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل السوفياتي، وفق الدلالة المعنوية لها. غير أن جانباً مهماً مما أراد مطلق العبارة لها أن تعنيه أُغفل بتواتر استخدامها لاحقاً، ببساطة لأنه ظل في إطار الأمنيات. والجانب المقصود هو ذاك المتعلق بالطرح الخارجي لها، أي ذاك الذي أُريد منه إيجاد نقطة توازن بين ضرورة «إعادة هيكلة» الداخل (التي انتهت إلى «إعادة تأسيس» دول وجماعات)، والحاجة إلى تقديم نموذج دولي يتجاوز الثنائية القطبية من دون أن يقع في فخ أحاديتها. هكذا، تغلب معنى «البريسترويكا» الداخلي على موازيه الخارجي، فعُدّت نقطة التحول نحو تعددية حزبية وتوسع في الحريات العامة وخصخصة جزئية لعملية الإنتاج داخل الاتحاد السوفياتي، بمثل ما اعتُبرت فصل الختام لمنظومة ايديولوجية قامت على نقيض هذا المسار برمته، **بينما ظلت مبادئ السياسة الخارجية التي انطوت عليها البريسترويكا، كحفظ التوازن في العلاقات بين الدول، وعدم توسّل القوة للتدخل في شؤونها، مبادرة أحادية تفتقر إلى الإجماع الدولي.** فطبقتها موسكو مرغمة بانسحابها من أفغانستان ومخيّرة في تعاطيها مع الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، فيما استخفت بها واشنطن في حرب الخليج الثانية مع مفارقة المارد السوفياتي الحياة قبل أن تغفلها تماماً باحتلالها بغداد مع «تحالف الراغبين» عام ٢٠٠٣.

غير أن سياسات غورباتشوف انتهت إلى تصفية الإرث

السوفياتي بمعناه المباشر كاملاً. وهو الأمر الذي ردد لاحقاً أنه لم يكن يريده. **فأحال تهمة تفكيك الإمبراطورية إلى خلفه يلتسين الذي بادر إلى توقيع اتفاقيات الانفصال مع عدد من جمهوريات الاتحاد (أوكرانيا وبيلاروسيا)، مستغلاً الفوضى الناشئة في السلطة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على غورباتشوف نفسه.** وذهب الأخير إلى حد اتهام يلتسين بالخيانة، وبتلقي تشجيع من صقور إدارة بوش الأب (والابن فيما بعد) وزير الدفاع ديك تشيني ومدير المخابرات العامة روبرت غايتس اللذين راهنا على خياره القاضي بـ«علاج الصدمة» بدلاً من الإصلاح التدريجي، خيار غورباتشوف.

وقد كان من ارتدادات انهيار الاتحاد غلبة نهج فوضوي في مرافق الإدارة السياسية الروسية كافة، مصحوباً بتراجع مدو في ميدان السياسة الخارجية. واستمر الأمر على هذا الحال حتى تبوأ بوتين منصب الرئاسة. والأخير، خلافاً لما يتوقع المرء، نال إعجاب مطلق «البريسترويكا» إلى أن أخذ يضيق على المسار الديمقراطي داخلياً بعد العام ٢٠٠٦. إلا أن التطور الديمقراطي لم يكن في أعلى سلم أولويات بوتين. فهو كان معنياً، ومنذ اللحظة الأولى لمجيئه، بإعادة الاعتبار لموسكو في الميدان الخارجي، **وهو الذي اعتبر في خطاب له أمام الكرملين قبل ثماني سنوات أن انهيار الاتحاد السوفياتي «شكل أكبر كارثة جيوسياسية خلال القرن الماضي، ومثل مأساة حقيقية للشعب الروسي».**

ليس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سليل نمط الحكم الروسي الذي سبقه. وهو غالباً ما «يتهم» بالعمل على إعادة وصل ما انقطع مع الحقبة الحمراء، من دون تقديم رؤية واضحة حول كيفية إنجاز ذلك. فلا عقيدة حاكمة تصلح نموذجاً للتصدير، ولا خيار قومياً يمكن الركون له تماماً داخل الحدود وما دونها. لكن الحقيقة أن الرجل يظهر نزعة للعودة إلى اللحظة الفاصلة في التاريخ الروسي والانطلاق منها، تلك التي أفلتت من يد غورباتشوف حين تعامل معها بتبسيط وأفلتها بعده يلتسين مختاراً.

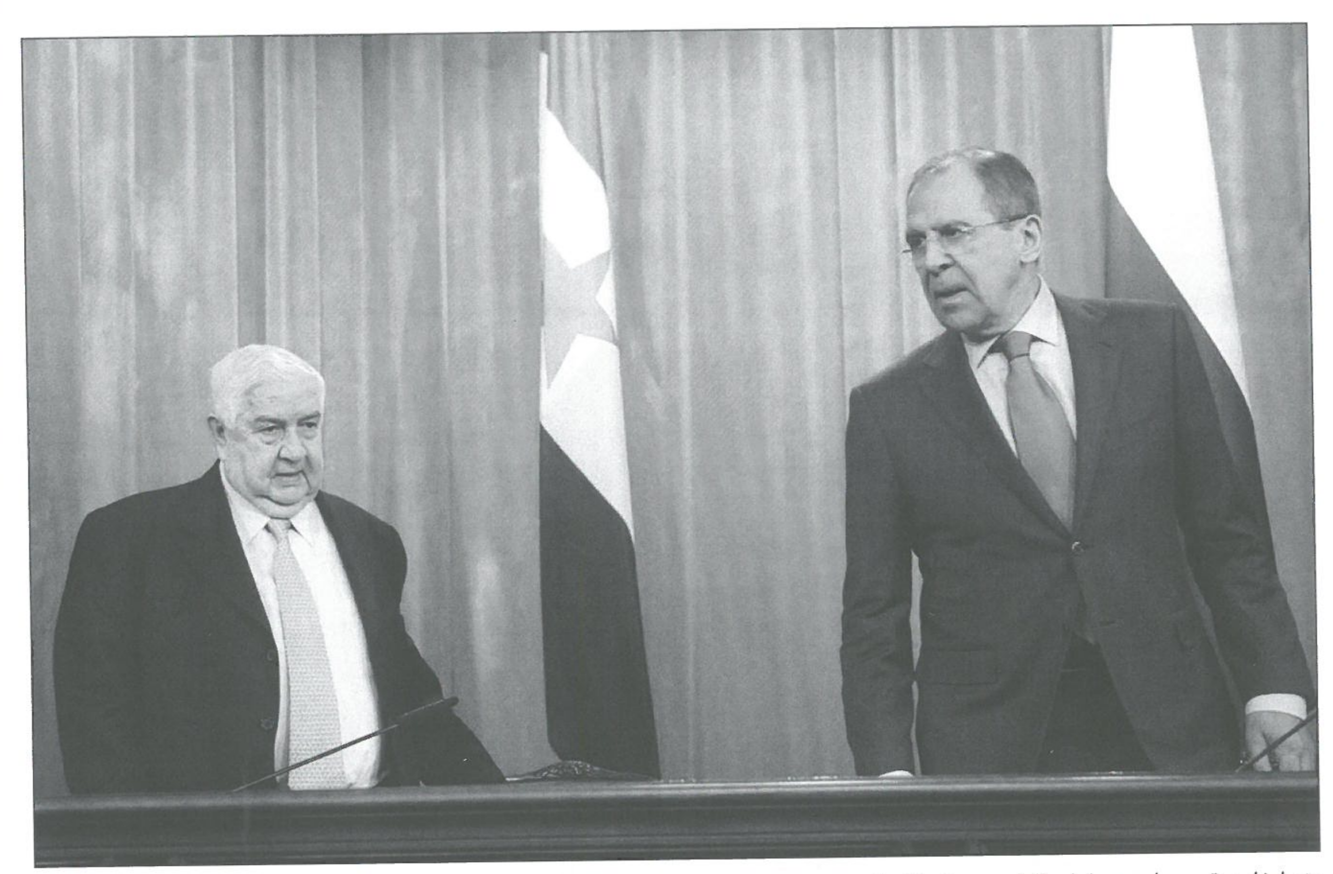
الرئيس الروسي دشن، ببساطة، عملية «إعادة هيكلة» السياسة الخارجية لبلاده بعدما فات الأمر سلفه. وهو، اليوم، يذهب بخياره هذا إلى حده الأقصى. وهو ينجز، بمعنى من المعاني، الجزء الذي أغفل من «البريسترويكا». وعملية «إعادة الهيكلة» هذه تقتضي الحفاظ على ما تبقى من إرث السياسة الخارجية السوفياتية حول العالم، ومن ثم البناء عليه لتأمين مناطق نفوذ تحدد شكل الاستراتيجية الروسية ومجالها الحيوي للعقود المقبلة. يترافق ذلك مع الحاجة إلى «تطوير» دواخل الدول المعبرة عن هذا الإرث، بما يتلاءم مع الانفتاح الديمقراطي الجزئي (وغير المستكمل) الذي أنجزته البريسترويكا في موسكو نفسها. سوريا لا تشذ عن هذا الاعتبار. فالنظام الحاكم وفق الرؤية الروسية بحاجة ماسة إلى تعديل بنيوي. واستنزافه المتمادي سهل عملية تطويعه لقبول هذا الخيار. والتعديل هذا، إن حدث وتساوق مع رغبة موسكو، يغيّر من دون أن يجتث.

ولعل دمشق تشكل اليوم أول مختبر حقيقي للمقاربة الروسية هذه، حيث «إعادة الهيكلية» عملية تتعاضد في إنتاجها الاعتبارات الداخلية والخارجية. فالحالة الليبية التي سبقتها كانت أكثر استعصاء على الروس لأسباب عديدة. أولها أن سرعة الأحداث أصابت موسكو بالإرباك. وثانيها أن طبيعة النظام (والشخص) الحاكم في طرابلس كان أبعد عن الواقع وأكثر التصاقاً بالوهم، ما عقد محاولات ترشيد خطابه وعقلنة سلوكه. وثالثها أن الرئيس الروسي كان ميدفيديف - رديف بوتين - وهو الأقل مبادرة والأبطأ في حسم القرار. فيما رابعها تمثل بغياب حاضنة إقليمية وامتداد جغرافي مساعد شبيه بذاك المحيط ببلاد الشام.

غير أن اللحظة الراهنة، وإن كانت محكاً لاختبار «النموذج الروسي» في الخارج، إلا أنها أعجز عن إخفاء تعثراته في الداخل، وجلها بنيوي. وقد نشرت دورية «فورين أفيرز» في هذا السياق مقالة قبل أيام حول حملة مكافحة الفساد التي أطلقها الرئيس الروسي تحت عنوان «التدمير الذاتي لبوتين»، فاعتبرت المقالة أن حملة زعيم الكرملين من شأنها أن تسحب منه دعم نخب رأسمالية نافذة وتغرق النظام القائم أساساً على قواعد فاسدة لصيقة بالقطاع العام (شركة غازبروم نموذجاً بخسارتها ٤٠ مليار دولار العام ٢٠١١ بحسب تقرير نشر على موقع بلومبرغ). إلا أن تقديراً كهذا، رغم شيوعه أحياناً، يبدو قاصراً عن فهم ميكانيزمات الواقع الروسي. فسياسة الكرملين ممسكة بإحكام من قبل نخب في الأجهزة التنفيذية، لا الأسواق المالية، و«البريسترويكا» التي يعاد إنتاجها اليوم تعطي الخارج أولوية بالضبط، لأنه يوفر للسلطة عناصر قوة تسمح لها بضبط مساحة الفوضى الداخلية التي أنتجها الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق. وهو بذلك يستحدث في هذا الداخل ديناميات ويفتح له أسواقاً أقفلت مع أفول النجم الأحمر أو قبل ذلك بسنوات. **استكمال «البريسترويكا»، بناء عليه، هو مشروع بوتين. والشرق الأوسط «الجديد» ليس بمنأى عن هذا المشروع.**

(ربيع بركات، «السفير»، ١٩/٦/٢٠١٣)

قلعة لافروف: الحجر يبني البشر



وزيرا خارجية سوريا وروسيا وليد المعلم وسيرغي لافروف

يُشغل العالم اليوم، بمحاولة فهم السياسة الخارجية الروسية، ولا سيّما في الفترة «العربية» الأخيرة. وبالقدر نفسه، يثير الوزير سيرغي لافروف بشخصيته المقاتلة، حيرة الكثيرين؛ فالرجل الذي يتذكره مشاهدو محطات التلفزة، في مقعده بمجلس الأمن الدولي، كصاحب وجه معذب لا يلوي على شيء، لم يعد كذلك منذ أن استُدعي إلى دخول مقر وزارة الخارجية الروسية، وزيراً عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، أيضاً، تغيّرت السياسة الخارجية الروسية، بل وتغيرت روسيا نفسها؛ كما عادت الخارجية الروسية، بمقرها المهيب، لتتصدر نشرات الأخبار، كصورة لشيء تحيل عليه الأحداث اليومية.

في الواقع، لم يكن السرّ في مجرد عودة الدبلوماسي، المبعد منذ أواسط التسعينات إلى المندوبية الدائمة بالأمم المتحدة في نيويورك، بل بعودة السياسة الخارجية الروسية، نفسها، إلى هذا المبنى، الذي يختزل فصولاً لا تنتهي من أمجاد الدولة السوفياتية، ويختزن بين جدرانه مفاتيح وأسرار علاقاتها مع العالم، ومع السياسة.

الشقيقات السبع

يحتل مقرّ وزارة الخارجية الروسية، السوفياتية سابقاً، واحدة من بنايات عديدة توزعت على أطراف مركز موسكو. أراد من خلالها الزعيم السوفياتي الشهير جوزيف ستالين أن يعيد رسم وجه العاصمة، بما يعكس المهابة والمنعة والضخامة التي تليق بهذه القوة العظمى. هذا المشروع، الذي توقف بوفاة ستالين وانقلاب خلفائه عليه، نجح بالتجسد على الأرض من خلال سبع بنايات من أصل تسع، تلفت النظر بتشابهها وتماثل طرازها المعماري، ومهابتها رغم تباينها في الحجم والمساحة.

الزائر الجديد لموسكو، يصطدم بهذه البنايات السبع واحدة بعد أخرى، وقد يختلط عليه الأمر، فيعتقد لوهلة أنه يشاهد البناية نفسها. لكنّه لا يلبث أن يدرك حالة التكرار، وحينها لن يغفل عن معناه وهدفه الواضح، وهو تأكيد فكرة العظمة التي تحيط بالدولة، في مجتمع يستند (يا للمفارقة!) إلى أيديولوجيا تبشر بزوال هذه المؤسسة القمعية. وهذه ليست مصادفة أو حدثاً عرضياً، فالرجل

الذي يقف وراء ذلك، كان يدرك أنه بالأساس مجرد بؤرة متمردة في عالم رأسمالي، وأن مهمته العاجلة تتمثل في توطيد أركان «ديكتاتورية» البروليتاريا، **وكان قد قطع مشواراً كبيراً في تجاوز الأفكار الثورية المرتجلة، التي تتحرج من فكرة الدولة وتحاول الاعتماد على صيغ هشة، ليس لها طابع الديمومة والاستقرار!**

هذا الحال بالذات يمثل تفصيلاً مهماً في فهم «الخارجية» الروسية، السوفياتية سابقاً؛ إذ لم يكن احتلال «الخارجية» لواحدة من هذه البنايات، التي يشار إليها عادة بوصفها «الشقيقات السبع» أو «ناطحات السحاب الستالينية السبع»، مجرد مصادفة، بل جاء في سياق تبلور قناعات الزعيم السوفياتي بأنّ الدولة هي قدر الثورة، وأنّ العلاقات الخارجية لا يمكن أن تبقى علاقة ثورة بأحزاب شقيقة، وأنها لا يمكن أن تنحصر في روابط أيديولوجية، بل علاقات قوة ومصالح.

«المفوضية» تعود وزارة

من المثير هنا، أن نتذكر أنّ ذلك الخط من التفكير بدأ عشية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً منذ عام ١٩٣٩ ويعبّر عنه التفاهم السوفياتي - الألماني، الذي كان مهندسه فيتشسلاف مولوتوف، مفوض الشعب للشؤون الخارجية حينها، ووزيرها لاحقاً. وكانت قد سبقت ذلك، بما يشبه المقدمة الدرامية اللازمة عمليات التطهير الحزبي ومحاكمات موسكو الشهيرة التي صفّت بقايا العقل النظري للحزب (بوخارين) والرموز الحزبية التي ارتبط اسمها بالثورة، وتحييد الأفكار التي تؤكد على استحالة صمود الثورة في بلد واحد.

وبالمناسبة، فإنّ هذا التفكير الذي أدى إلى ما أدى لاحقاً (١٩٤٣) إلى إنهاء الأممية (الكومينترن) في بادرة حسن نية تجاه حلفاء الحرب الغربيين، هو نفسه ما استدعى أيضاً العودة بـ«الخارجية» والمؤسسات السيادية السوفياتية عموماً من مفوضيات إلى وزارات، بعدما كان «الخجل» الثوري والرغبة الجارفة في الانتساب إلى التغيير، قد دفعا بأهل الثورة إلى تحويلها إلى مفوضيات، واستبدال لقب وزير بلقب مفوض «قوميسار».

في هذا السياق بالذات، جاء القرار ببناء مقر جديد لـ«الخارجية»، وأن يكون هذا المقر جزءاً من المنظومة المعمارية الجديدة التي أشرف الزعيم السوفياتي بنفسه على تصميمها واختيار مواقع بنائها وتحديد وظائفها. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتوجد وعياً جديداً لدى النخبة الحزبية التي وجدت في ظرف لافت أنّ زعامتها لا تتعلق بالحزب فقط، بل أيضاً بالشعب والجيش الذي عاد يتصدر الوجاهة الشعبية والعناوين الوطنية الأولى، ما أنهى عملياً المشاعر الثورية البوهيمية، ليحل مكانها وضع جديد يتوجه الاعتراف بالقدر المحتوم، الذي يدعونه «الدولة».

كان ذلك وضعاً جديداً، أخذت فيه الدولة السوفياتية، وفي داخلها الجيش والشعب، مكانهما الحاسم إزاء الحزب (المارشال جوكوف، مثلاً)، في ظرف حتّمت فيه نتائج الحرب الاعتراف بصدارة الدولة التي يمكنها أن تجلس على مائدة المفاوضات مع الدول الكبرى، تحقيقاً للتكافؤ واللغة المشتركة بين المتفاوضين.

وفي الواقع، كانت هناك مرحلة جديدة، تحتاج فيها علاقات الدولة السوفياتية وشؤونها الخارجية إلى وزارة غير عادية. **وتحديداً، إلى قلعة دبلوماسية تكون بمثابة المعمل، الذي تطبخ وتدار فيه الشؤون الخارجية!**

الكومنتيرن و«الخارجية»

يجب أن نتذكر أنّ تفكير «الرفيق ستالين» بـ«الخارجية» لم يكن مجرداً، ولم يقتصر على تغيير مبناها، بل ومعناها كذلك. وهو قبل ذلك، يمثل مباركة وتدشيناً لعهد جديد يخدم «الدولة» الموجودة، ولا ينشغل بالثورة الموعودة في بلدان العالم. وهنا، تجد الخصومة والعداء السياسي المبكر بين ستالين وتروتسكي (أول مفوض لـ«خارجية» روسيا الاشتراكية)، معنى واضح الدلالات، حيث المقاربة المختلفة واضحة؛ فالدولة عنوان، والثورة المستمرة عنوان آخر. والجزم بأنّ الثورة قد تعيش في بلد واحد هو طريق، والقول بأنّ حياتها مرهونة بانجاز الثورة في بقية البلدان يمثل طريقاً آخر. وفي إيلاء الأهمية لـ«الكومينتيرن» هو شيء، وفي حلّه لصالح إبداء كامل الاهتمام بـ«الخارجية» شيء آخر.

وبهذا، لم يكن الأمر مجرّد تغيير في الأسماء، ولا تبديل مبانٍ. لقد كان ذلك إيذاناً بنهاية عهد الثوريين والحزبيين الخالصين، الذين ماتوا أو جرت تصفيتهم أو تحولوا إلى رجال دولة، فيما انتقلت «الشؤون الخارجية» إلى حقل يتعلق بمصالح الدولة، لا إلى جزء من العلاقات الحزبية والثورية. بينما الحزب نفسه أخذ طريقه في التحول من حزب قائد إلى واحد من أجهزة الدولة.

وهذا الوضع الجديد، جرى تدشينه بتسليم الخارجية لمقرها الأسطوري الذي بني على الطراز الـ«نيوكلاسيكي». ويمتلك مهابة سوفياتية لا تخفى، تقصدت منافسة أفضل ما لدى الولايات المتحدة الأميركية، القوة الرأسمالية الصاعدة لتسلم قيادة العالم. ولم يكن ذلك غريباً، فالزعيم السوفياتي الذي استشعر مبكراً المنافسة المقبلة مع زعيمة العالم الجديدة، دشن تلك المنافسة بحرصه على أن يأتي تصميم مبانيه الأثيرة متجاوزاً أهم وأكثر الآثار المعمارية الأميركية رصانة ومهابة، وكانت عينه في ذلك على نيويورك، ومانهاتن تحديداً.

كان الزعيم السوفياتي رجلاً يجيد الحصول على ما يريد، فتحقق له من مشروعه الطموح الذي كان من المخطط أن يضم تسع بنايات، سبع شقيقات مذهلات وغامضات يعكسن ما أراد من مهابة وعظمة، لا بل أضحين ينافسن الكرملين وكنيسة

القديس فاسيلي، ذات القباب اللولبية الملونة في الإشارة إلى موسكو، بينما تُعتبر «الشقيقات السبع» حتى يومنا هذا أعظم تماثيله الشخصية، وأكثرها بقاء، **إضافة إلى أنهنّ، جميعاً، يحملن رموزاً سوفياتية عصية على الانتزاع، أو التحوير، أو الطمس، أو الإخفاء، ومنها تحديداً شعار الاتحاد السوفياتي، الذي يعلو جبين قلعة الوزير لافروف: وزارة الخارجية.**

وقدرة ستالين الأسطورية على نيل ما يريد لم تخب هنا، أيضاً. لقد جرت ترجمة اهتمامه الخاص بوزارة الخارجية بتحولها إلى أيقونة للبعض، يهبون حياتهم لها منذ الطفولة حتى الممات (ومنهم الوزير الحالي)، ورمزاً لعظمة الدولة (السوفياتية) ومهابتها، رغم أنّ مقرّها هو ما قبل الأخير في التسلسل بين شقيقاته السبع من حيث الضخامة والحجم والارتفاع. في تسلسل يضمّ شقيقات شهيرات مثل مقر جامعة موسكو، وفندقيْ «أوكرايينا» و«لينغراد».

مدخل وعشرات المخارج

يثير المبنى ذو السبعة والعشرين طابقاً، الذي يرتفع مئة واثنين وسبعين متراً، بتصميمه وضخامته، انطباعاً بأنّه لا يمكن أن يكون له إلا مدخل واحد ووحيد، وعشرات المخارج غير الظاهرة؛ فيفكّر المرء ملياً في السبب الذي يثير هذا الانطباع ويرسم هذه الفكرة غير المعقولة ولو بصورتها المجردة، بل ويمكن أن ينزلق إلى التساؤل طويلاً عن السر المكن الذي يمنع المخارج من أن تكون بوابات للدخول، أو لمَ يجب أن يكون للمبنى مدخل واحد. رغم أنّ هذا مجرد انطباع لا يمت إلى الواقع بصلة، اللهم سوى حقيقة أن موسكو تخبئ تحتها، في أنفاقها التي بنيت سراً خلال عهود وعقود، العديد من الأسرار، ومنها مداخل ومخارج، يجهد كثير من الباحثين لمعرفة من أين تخرج، وإلى أين تدخل.

الهوية السوفياتية حاضرة بشكل مؤصّل ومكثف على المبنى، الذي تبلغ مساحته الإجمالية نحو ٦٥ ألف متر مربع. فالمبنى يرتفع لطوابق عديدة، قبل أن يظهر في وسطه برج يتناقص عرضه ليتشكل بما يشبه المثلث، وفي هذا البرج، على ارتفاع ١١٤ متراً من الواجهة الأمامية، التي تعرض نفسها باعتداد، **يستقرّ شعار الدولة السوفياتية المعروف. وهو هذه المرة ليس مجرد رسم، بل مجسّم معماري مشغول بالباطون المسلح، بحجم يبلغ ١٤٤ متراً مربعاً.** فلا يرى أحد المبنى دون أن يختزن شعار الدولة كعنصر أساس من التكوين المعماري لهذا المبنى. وفي الواقع، فإن هذه التفاصيل ليست قليلة الأهمية والتأثير على ما يزيد عن الفي موظف وعامل يعملون في المبنى، إلى جانب عشرات الآلاف من الشباب الطموح الذي يسعى لدخوله وأن يكون يوماً من أهله. أما تأثيره في ملايين المواطنين الروس فواضح من مجرد نظرة الاحترام المقرونة بالشعور بمهابته واقترانه بعظمة وأهمية بلادهم. من المؤكد أنّ للمبنى، بوصفه واحداً من «سبع شقيقات» طموحات كنّ يردن إعادة رسم وجه العاصمة، ولطبيعة الدور الذي قام به في الماضي ويقوم به حالياً، تأثيره الفريد والعميق. وهو يمتلك كذلك، كمبنى مفرد مكتف بذاته وبأهمية وغموض ما يجري داخله، حضوره وتأثيره الخاص ليس على عقول من ينظرون إليه من الخارج، بل وعلى أولئك الذين واتاهم الحظ، وسمح لهم قدرهم، بالدخول إلى عالمه الداخلي، فقضوا فيه أوقاتاً تناهز الأوقات التي قضوها في بيوتهم الخاصة، أو في أي مكان آخر.

علاقة انكشارية

على هذه الخلفية، فإن سرّ الأسرار في التحولات الروسية يتمثل في إعادة الاعتبار لـ«الوزارة» في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية لبلد لا يزعم ولا يتوهم أنه «الاتحاد السوفياتي»، لكنه يصرّ على أنه وريثه الشرعي والوحيد. وأنّ عظمة الدولة السوفياتية ليست سوى واحدة من تجليات قدر روسيا نفسها: أن تكون دولة عظمى، أو مأساة وطنية كبرى تتسلى بها الأمم.

ومن يعرف «الخارجية» الروسية، السوفياتية سابقاً، كمبنى، لا بدّ أن يعرف ويستوعب الخارجية الروسية اليوم بتعابيرها التي يجسدها، ويكررها، ويعبر عنها الوزير لافروف، الذي يبحث البعض عن تفسير لأدائه في إرث أيديولوجي يربطه بالحزب الشيوعي. وهم يخطئون، لأن ليس عليهم أن يبحثوا في مكان أبعد من المبنى العريق الذي كان يرنو إليه في مراهقته، وأعدّ نفسه لدخوله من خلال خياراته الدراسية العليا، فأمضى فيه، وبين أهله، زهرة شبابه وكهولته، بل حياته العملية كلها. **ويمكن توقع الروح القتالية من وزير يبدو ارتباطه بـ«الخارجية» كعلاقة انكشارية، تبدأ منذ الطفولة المبكرة ولا تنتهي إلا بالممات!**

(ياسر قبيلات، «الأخبار»، ٢٠١٣/١/١٨)

عقيدة موسكو الجديدة: إعادة الاعتبار إلى النفوذ «السوفياتي» وتفعيل «الفيتو الروسي»

حملت الأسابيع الأخيرة، دلائل عدة إلى دخول العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية التي أُقرت منتصف شباط/فبراير الماضي حيز التنفيذ العملي.

ولم تكن العبارات التي أطلقها الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال زيارته الأخيرة إلى موسكو إلا تعبيراً دقيقاً عن المزاج العام الذي بات مسيطراً على توجهات السياسة الخارجية لروسيا مع حلفائها التقليديين الذين يشاطرونها القلق على مستقبل النظام الدولي القائم حالياً، بعد الهزات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بمناطق مختلفة.

وإضافة إلى أسس تعميق «التحالف الاستراتيجي» بين روسيا والصين على الصعد المختلفة، كان الملف الأبرز المطروح على طاولة محادثات جينبينغ مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين هو سبل المحافظة على التوازن الدولي القائم على أساس نتائج الحرب العالمية الثانية وعدم السماح بتفكيك منظومة العلاقات الدولية الحالية أو تطويرها.

تخفي هذه العبارات التي ترددت أكثر من مرة خلال الفترة الأخيرة، في أروقة صناعة القرار الروسي، وفي ندوات مغلقة ناقشت مستجدات الوضع الدولي مخاوف جدية من تأثير تداعيات الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة في مناطق مختلفة من العالم، وأيضاً تفاعلات «الربيع العربي» المتزايدة على النظام الدولي القائم، خصوصاً لجهة الميل إلى إضعاف مبدأ سيادة الدول الذي قام عليه النظام الدولي منذ خمسينيات القرن الماضي، لمصلحة تغليب مصالح الشعوب، مع ما يتبع ذلك من إعادة النظر بتركيبة مجلس الأمن الدولي ومهماته.

وبدا أن هذا الهاجس رافق بوتين الذي شارك بعد ذلك مباشرة في قمة دول مجموعة «بريكس» التي تضم إضافة إلى روسيا والصين كلاً من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وعاد منها مباشرة ليعطي أوامر بإحياء تقليد سوفياتي بإجراء مناورات عسكرية مفاجئة تهدف إلى المحافظة على حال التأهب عند الجيوش الروسية وتوجه رسائل ذات مغزى تتعدى إقليم البحر الأسود حيث أُجريت المناورات لتصل إلى الحلف الأطلسي وشركاء روسيا الأوروبيين.

في الوقت ذاته، واصلت روسيا عرض عضلاتها العسكرية في حوض البحر المتوسط موجّهة رسائل مماثلة.



المندوب الروسي فيتالي تشوركين مستخدماً حق النقض «الفيتو»

هكذا وضعت موسكو عقيدتها السياسية الجديدة التي حملت خطاباً متشدداً للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي على سكة التنفيذ العملي.

ولم يخف الروس أن التحديات «الجديدة» وعلى رأسها «المتغيرات الأخيرة في العالم بما فيها الأزمة المالية والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» شكلت حافزاً أساسياً لتشديد عدد كبير من البنود التي تقوم عليها العقيدة الجديدة.

وقال بوتين في اجتماع لمجلس الأمن الروسي عقد بعد مرور يومين على توقيع الوثيقة الجديدة: «تركز العقيدة على ضرورة استخدام الأشكال والمناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية، وإدخال ما يسمى بعناصر «القوة الناعمة». قبل أن يضيف: «من المهم كذلك، أنها تأخذ في الاعتبار التغيرات الجارية في العالم، وفي وجه خاص، الظواهر الكبيرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لا تزال مصدر إزعاج لنا جميعاً، وإعادة توزيع موازين القوة في الشؤون العالمية، والتصعيد الحاد للاضطربات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وارتفاع أهمية التقويم الثقافي الحضاري وقوة المنافسة في العالم».

سياسة خارجية أكثر حزماً

اللافت أن تطورات المنطقة العربية لم تكن الأساس الوحيد الذي دفع روسيا لتبني سياسة خارجية أكثر حزماً، لكنها بالتأكيد زادت قلق الكرملين من مخاوف تسريع إنشاء نظم دولية جديدة لا تناسب طموحات الروس، وهذا ما أشار إليه مسؤول رفيع في الديوان الرئاسي، قال أخيراً لصحيفة **«كوميرسانت»**: «بعض بنود عقيدتنا السياسية كان بحاجة إلى تشديد، وعلى سبيل المثال ينبغي التعامل مع مسألة مواجهة محاولات التدخل بشؤوننا الداخلية بمنطق جديد»، مشيراً إلى أن ما يحدث في بعض مناطق العالم يعد مؤشراً مزعجاً عن تبدل في المزاج الدولي يسمح بزيادة التأثير في الوضع الداخلي في دول مستقلة وذات سيادة.

وكان بوتين طلب تعديل وثيقة السياسة الخارجية الروسية في أيار/مايو الماضي فور تسلمه مقاليد الرئاسة في ولاية جديدة، وأنجزت الخارجية الروسية وضع وثيقتها في نهاية العام، لكن الرئيس أجّل التوقيع عليها مرات، وأرسلها للمراجعة بهدف «تشديد بعض بنودها أكثر» قبل أن تخرج بصيغتها النهائية في شباط/فبراير. ووفق معطيات، فإن البنود التي طلب بوتين تشديدها كانت تتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة وبنمط العلاقات داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وبتأثير التعديلات الكثيرة، غدت العلاقة مع واشنطن في موقع متأخر على لائحة أولويات السياسة الخارجية الروسية، وفي حين حلّت رابطة الدول المستقلة تقليدياً في المقدمة، فإن تحالفات موسكو الإقليمية والدولية، خصوصاً في إطار منظمات مثل «بريكس» و«شانغهاي» و«شوس» (تعتبر الأخيرة الذراع العسكرية الأمنية لعدد من بلدان الرابطة) تقدمت أيضاً، تليها أوروبا وشرق آسيا قبل أن تصل العقيدة إلى الحلف «الأطلسي» ثم تطرح البند المتعلق بالعلاقات مع واشنطن بعد ذلك.

واعتبر خبراء أن أزمة «حرب القوائم» التي أسفرت عن تدهور العلاقات مع واشنطن أثرت كثيراً في صياغة العقيدة العسكرية، خصوصاً بعدما اعتبرت أوساط روسية أن واشنطن «تستخدم ملفات انتهاكات حقوق الإنسان لزيادة دائرة نفوذها وتأثيرها في صنع القرار الروسي».

ويرى دميتري ترينين، مدير «مركز كارنيغي» في موسكو، أن السياسة الروسية تجاه الغرب ستكون أكثر انعزالية، لكنه يعتبر مع ذلك أن النزعة نحو تشديد النهج في العلاقة مع واشنطن قد ظهرت حتى قبل تبني قانون «ماغنيتسكي» الذي يوفر سبلاً غير قانونية لملاحقة منتهكي حقوق الإنسان من المسؤولين الروس. ويُورد أن من جملة العوامل التي أدت إلى ذلك، خيبة أمل بوتين بالولايات المتحدة والغرب عموماً، فقد فسر الكرملين، برأي ترينين، محاولة الغرب الراهنة على دميتري ميدفيديف، على أنها تدخل في الشؤون الداخلية لروسيا. وقال: «عندما وقف بوتين بعيد الانتخابات الرئاسية في ساحة «مانيج» في موسكو وقال ـ وقد اغرورقت عيناه بدموع الفرح ـ «نحن انتصرنا»، **كان ذلك رداً ليس على المعارضة الداخلية فقط، بل وعلى رعاتها في الخارج، وجاء تبني «قانون ماغنيتسكي» في الولايات المتحدة ليشكل القطرة الأخيرة التي أقنعت بوتين نهائياً بضرورة تعزيز، وفي شكل حاد، «سيادة واستقلالية السياسة الخارجية لموسكو».**

وعموماً، لم يكن إدخال عنصر استخدام القوة للمحافظة على مصالح روسيا التعديل الوحيد الذي أشار إلى التوجه لتشديد السياسة الروسية الخارجية.

فالعقيدة الجديدة التي حافظت على غالبية بنودها السابقة، تميزت بزيادة حدة أو وضوح الفقرات التي تتعلق بدور روسيا على الساحة الدولية ونيتها الدفاع عن حقوقها ومصالحها الوطنية ومواطنيها في أي مكان.

مبادئ استراتيجية

وكانت سياسة روسيا الخارجية تستند تقليدياً إلى مبادئ استراتيجية ثلاثة: الحفاظ على روسيا كقوة نووية عظمى، وقوة كبرى في كل أوجه النشاط الدولي، وقوة مهيمنة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. قبل أن يضيف بوتين **بعداً جديداً لسياسته الخارجية يقوم على التخلص تدريجاً من نتائج «الحرب الباردة»، التي تم التعامل فيها مع موسكو باعتبارها الطرف المغلوب، ووضع مقدمات لاستعادة ما خسرته روسيا على الساحة الدولية بعد انهيار الدولة العظمى.** بعبارة أخرى، كما قال خبير روسي: أن نتقدم هناك حيث يضعف نفوذ الآخرين أو يكاد.

لكن توجهات السياسة الخارجية أُصيبت بخيبات أكثر من مرة وصلت أحياناً إلى مناطق النفوذ الحيوي لروسيا وخصوصاً في الخاصرة الرخوة للروس، أي منطقة القوقاز، **وشكل هذا سبباً رئيساً للحسم العسكري الروسي مع جورجيا صيف عام ٢٠٠٨**، وليست صدفة أن يتعمد الكرملين إدراج موضوع الحرص على «استقلال» إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وتطوير العلاقة مع «الجمهوريتين» في العقيدة الجديدة.

أيضاً، وجدت روسيا نفسها مضطرة في الفترة الأخيرة للتذكير بوضعها في مجلس الأمن. فهي بعد مرور عقدين على انهيار الدولة العظمى لم تستخدم خلالهما حق النقض الفيتو إلا مرات معدودة، استخدمت هذا الحق ثماني مرات في السنوات الأخيرة، ثلاث منها في الشأن السوري وحده.

لكن اللافت أن النشاط الدبلوماسي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، والحديث الصاخب عن قلق روسيا بسبب التداعيات الجارية في المنطقة لم ينعكسا في الوثيقة الجديدة، فالمنطقة لم تقع في مكانة متقدمة على لائحة أولويات السياسة الخارجية، بل على العكس من ذلك جاءت تقريباً في ذيل اللائحة.



وزارة الخارجية الروسية: بناها ستالين رمزاً لعظمة الاتحاد السوفياتي

ونص البند ٨٨ من الوثيقة الجديدة على عزم موسكو على المساهمة النشطة في تطبيع الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمحافظة على السلم المدني والوفاق في بلدان المنطقة على أساس احترام سيادة الدول ووحدتها ورفض التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

ثم انتقل الحديث مباشرة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليؤكد عزم موسكو «على المضي بجهودها كعضو دائم في مجلس الأمن و«الرباعي» الدولي لتسوية النزاع على أساس عملية سياسية تقوم على الحوار بين الطرفين وتفضي إلى قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل».

شرق أوسط بلا أسلحة دمار

وانتهى البند المذكور إلى تأكيد حرص روسيا على تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

بعد البند ٨٨، أدرج واضعو الوثيقة بندين يتعلقان بالمنطقة أيضاً، أولهما يقرر مواصلة جهود موسكو لتسوية الملف النووي الإيراني سلمياً، والثاني يتحدث عن تعزيز العلاقة مع منظمتي «التعاون الإسلامي» و«جامعة الدول العربية» باعتبار أن موسكو تحظى بعضوية مراقبة فيهما.

وتبع ذلك في ذيل لائحة أولويات السياسة الروسية حديث عن تطوير التعاون مع أفغانستان.

يظهر ذلك، كما يرى خبراء، أن هموم السياسة الخارجية الناتجة من القلق بسبب تداعيات «الربيع العربي» لا تقوم على أساس المحافظة على مواقع نفوذ في المنطقة، أو محاولة تعزيز الشراكة مع إقليم جار للدولة الروسية جنوباً، بل تنطلق من مخاوف تأثير التداعيات في وتائر صوغ عالم جديد يضع حداً لتوازن القوى القائم منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها.

وهذا ما تجلى بوضوح في عدد كبير من بنود العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية **التي نصت على ضرورة «الاعتماد على الوثائق الدولية الأساسية المحددة لأنماط العلاقات الدولية»، والمحافظة على التركيبة الحالية لمجلس الأمن وخصوصاً الأعضاء الدائمين فيه، باعتبار أن العضوية الدائمة في المجلس يجب أن تبقى المعيار المحدد لإدارة الشؤون الدولية في القرن الحادي والعشرين.** مع إشارة إلى أن توسيع عضوية مجلس الأمن «ينبغي أن تحظى بقبول واسع جداً من جانب البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة».

وظهر بند جديد في الجزء المتعلق بعمل مجلس الأمن لا شك في أنه أدخل بتأثير الحالة الليبية تحديداً ولضمان عدم تكرارها في مناطق أخرى من العالم. فهو نص على أن أي نشاط عسكري أو مهمات دولية ينبغي أن تحدد في قرار واضح لا لبس في تفاصيله ولا يسمح بتأويل بنوده.

(رائد جبر، «الحياة»، ١٢/٤/٢٠١٣)

نحو سياسة براغماتية لبناء شرق أوسط جديد

بعد الوصول إلى حافة الحرب في الشرق الأوسط، تراجعت فرص العدوان الأميركي على سوريا بشكل مفاجئ، فاستعادت وسائل الإعلام العربية والعالمية ذكرى الخلوة القصيرة التي جمعت الرئيسين بوتين وأوباما على هامش قمة العشرين في سان بيترسبورغ وكانت منطلقاً لولادة تفاهم أميركي - روسي يؤسس لسياسة براغماتية تجاه الشرق الأوسط.

تبلور في الخلوة توجهٌ عام لحل الأزمة السورية بالطرق السلمية، فتجندت روسيا لإقناع سوريا بوضع مخزونها الكيميائي تحت إشراف الأمم المتحدة. سرعان ما أعلنت الأخيرة موافقتها، وطلبت الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. هكذا نزع فتيل الحرب، ولو مرحلياً، وبدأ العمل الدبلوماسي الجدي لرسم خريطة طريق متكاملة تبدأ بتنازلات متبادلة من جميع الأطراف الداخلين بالتعاون مع الدول الإقليمية والكبرى لضمان أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، لما لها من دور أساسي في الاقتصاد العالمي.

كانت الأخطار الجسيمة للتصعيد المتبادل تستوجب استبعاد الحل العسكري بصورة نهائية واعتماد حل سياسي طويل الأمد لمشكلات هذه المنطقة التي لا تزال متفجرة دون سواها من مناطق العالم منذ قرابة قرن. لكن إيجاد حل سياسي لها يرضي جميع الأطراف المتنازعين يحتاج إلى جهود مضنية لا تنفع معها النيات الحسنة في تعديل مواقف إسرائيل. **فهي لم تؤمن يوماً بالحل السلمي بل تبنت العدوان العسكري المستمر على العرب، وهي مستمرة في بناء مستوطنات تتكاثر كالفطر على أرض فلسطين، واستدرجت حلفاءها الأميركيين والأوروبيين لحمايتها من أي عقاب في مجلس الأمن، وأمدّوها بدعم عسكري غير محدود لتصبح الدولة العسكرية والتكنولوجية الأكثر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط.**

لضمان تنفيذ مشروعها الصهيوني بادرت إسرائيل إلى شن حروب استباقية لتدمير القوى المعارضة له، فشجعت كل أشكال النزاعات الدموية بين الطوائف والمذاهب والقبائل والأعراق المحيطة بها، ومنحتها وسائل الإعلام الغربية صفة الدولة الديمقراطية الوحيدة وسط أنظمة ديكتاتورية قمعية على امتداد العالم العربي.

فور إعلان التفاهم الأميركي - الروسي لحل مسألة السلاح الكيميائي السوري بالطرق الدبلوماسية في إشراف الأمم المتحدة، سارع التحالف الغربي الداعم لإسرائيل إلى التهديد مجدداً بالحل العسكري والعودة إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار ضمن البند السابع ينص على إعلان الحرب على سوريا فوراً في حال تمنعها عن تنفيذ كامل بنود الاتفاق. **فرفضت روسيا معالجة الملف ضمن الفصل السابع في مجلس الأمن** لأنه يشكل مدخلاً لتبرير العدوان العسكري على سوريا بتغطية دولية. وأكد وزير خارجيتها أن الحل السلمي قد استند إلى سياسة عقلانية وبراغماتية لتلافي الحل العسكري بصورة نهائية.

فالتوافق الأميركي - الروسي لا يتوقف عند معالجة السلاح الكيميائي السوري، بل هدفه وقف النزاع الدموي في سوريا وصولاً إلى إفراغ منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وحذرت روسيا من قراءة مجتزأة للتفاهم لما يتولد عنها من مواقف بالغة الخطورة.

أولاً: فالهدف الأساسي منه هو حقن دماء السوريين ووقف نزيف الدم في منطقة الشرق الأوسط. لذلك رحبت به الصين واليابان ودول كثيرة لأنه وفّر مخرجاً مقبولاً لجميع الأطراف المتنازعين باستثناء دعاة الحرب الذين يعملون على إسقاط النظام السوري بالقوة الخارجية. إذ نددت المعارضة السورية والدول العربية الداعمة لها بالمبادرة واعتبرتها مناورة سياسية لمنع انهيار النظام السوري، وحذرت من أن تنفيذها يتطلب وقتاً طويلاً، ويكلف الشعب السوري المزيد من الموت والدمار، ودعت إلى التضامن الدولي لإسقاط النظام السوري ومعاقبته على استخدامه للسلاح الكيميائي ضد شعبه، وهي جريمة حرب كبرى يعاقب عليها القانون الدولي.

ثانياً: وصفت إسرائيل نزع السلاح الكيميائي السوري بالخطوة الجيدة لصالحها شرط تطبيق بنوده كاملة. فسياسة تجريد سوريا منه تشجع على منع إيران من استكمال مشروعها النووي، لكنها حذرت من المماطلة السورية. وإذا تبيّن أن موافقتها على تدمير سلاحها الكيميائي كان مجرد خدعة أو مناورة اهتزت صدقية الرئيس أوباما واضطر للقيام بهجوم عسكري بمساندة جميع الدول التي تطالب بتأديب النظام السوري وإسقاط الرئيس الأسد بالقوة الخارجية. وهي تدرك جيداً أنه نظام يتقن كسب الوقت، ولا تثق بتصريحات قادته، ولا توجد رقابة دولية قادرة على التأكد من تسليمه جزءاً من ترسانته الكيميائية إلى حلفائه في الدول المجاورة لها، خصوصاً «حزب الله» في لبنان.

ثالثاً: طالب صقور إسرائيل المجتمع الدولي بعدم الاكتفاء بتجريد سوريا من سلاحها الكيميائي بل الإصرار على معاقبة الرئيس الأسد بعد قرار اللجنة الدولية الذي أكد استخدامه له ضد السوريين. ومنهم من طالب بالربط بين الملفين النووي الإيراني والكيميائي السوري، فنجاح الضغوط الأميركية والغربية في الملف السوري يشكل فرصة ذهبية قد لا تتكرر للتخلص من السلاح النووي الإيراني. وأصروا على فرض رقابة دولية على إيران لمنعها من الحصول على القنبلة النووية. في المقابل، حين سئل وزير خارجية إسرائيل عما إذا كان التفاهم الجديد يتضمن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة الدولية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أجاب: «توافق إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية بعد أن يتحول الشرق الأوسط إلى شرق أوسط جديد فعلاً، حينئذ نوقع المعاهدة». علماً أن تأجيل الهجوم الأميركي على سوريا أحدث إرباكاً كبيراً داخل إسرائيل، فندد بعض قادتها بموقف الغرب، بجناحيه الأميركي والأوروبي، لأنه بحث عن مصالحه. لذلك دعا صقور إسرائيل إلى الاعتماد على النفس في الدرجة الأولى، ومواصلة تطوير قدراتهم الذاتية بعدما بدا الموقف الأميركي متردداً وعاجزاً عن حمايتها في حال تعرضها لهجوم كبير من جهات عدة.

رابعاً: دعت قمة «منظمة شنغهاي للتعاون» التي اختتمت أعمالها في العاصمة القرغيزية بشكيك في ١٣ أيلول ٢٠١٣ إلى إحلال الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى عدم التدخل العسكري في شؤونها قبل صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي.

وأثناء لقائه مع الرئيس بوتين على هامش القمة، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني رغبة بلاده في إيجاد حل عقلاني للمشكلة النووية الإيرانية في أقرب وقت ممكن، وفق المعايير الدولية، واعتبر أن ما قامت به روسيا من خطوات مهمة لمنع العدوان الأميركي على سوريا يؤهلها لخطوات أخرى تساعد على حل القضية النووية في الشرق الأوسط في إطار القانون الدولي. وامتدح المبادرة الروسية في شأن الأسلحة الكيميائية والخطوات الإيجابية التي اتخذتها القيادة السورية تجاهها لتفادي حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

نجحت الدبلوماسية الروسية في اعتماد سياسة براغماتية مرنة لنزع فتيل الضربة العسكرية من دون أن تمنع العودة إليها، مما ساعد على إعلان التفاهم الأميركي - الروسي الذي لاقى ترحيباً حاراً على المستوى الكوني. بيد أن تقارير بعض الخبراء الصينيين المهتمين بالأزمة السورية أكدت أن مقولة المفاوضات على حافة الحرب لم تكن دقيقة، وقدموا أدلة كثيرة **مفادها أن الإدارة الأميركية لم تكن على اقتناع تام بشن الحرب على سوريا، لأسباب عدة:**

١- أن كلفة الحرب على سوريا ستكون عالية جداً، وستدفع الولايات المتحدة ثمناً أكبر بكثير من الذي دفعته في العراق وليبيا. فالجيش السوري لا يزال قوياً ومتماسكاً، ولديه علاقات وثيقة مع حلفائه في «حزب الله»، وإيران، وروسيا.

٢- أكدت استطلاعات الرأي أن غالبية الأميركيين يرفضون تدخل بلادهم عسكرياً في سوريا لأن الحرب تضاعف حجم الإنفاق العسكري في وقت بدأ فيه الاقتصاد الأميركي يشهد بعض الانتعاش.

٣- أن إعلان الحرب على سوريا سيجبر الولايات المتحدة على وقف استراتيجيتها الجديدة في إعادة التوازن العسكري التي أطلقتها أخيراً تجاه منطقة آسيا - الباسيفيك.

٤- أن نيران الحرب قد تمتد من سوريا إلى دول الجوار لتجر الولايات المتحدة إلى مستنقع حرب شاملة تطال منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

٥- ليس لدى الولايات المتحدة الرغبة في حسم الوضع الداخلي في سوريا بإعلان حرب شاملة في هذه المنطقة، وهي تخشى من أن يؤدي سقوط نظام الرئيس الأسد إلى تنامي نفوذ التيارات الإسلامية المتطرفة داخل منطقة إقليمية كبيرة وذات خصوصية جيوسياسية وجيواستراتيجية مهمة في الشرق الأوسط.

٦- لا تزال الإدارة الأميركية على اقتناع تام بأن مجلس الأمن الدولي لن يفوضها بشن حرب على سوريا بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة. كما أن إعلان الحرب عليها من خارج الشرعية الدولية لا بل رغماً عنها سيضعف دور المنظمة الدولية من جهة، ويزيد من دعم روسيا الثابت والعلني للنظام السوري بقيادة الرئيس الأسد من جهة ثانية. وستتعرض إدارة أوباما لانتقادات قاسية إذا تحدت الأمم المتحدة والرأي العام الأميركي والدولي.

وخلص الخبراء الصينيون إلى القول بأن الولايات المتحدة لم تكن، منذ البداية، جادة في خوض الحرب على سوريا في ظل الاستنفار العسكري الشامل لدى حلفائها داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ولم تكن لديها الرغبة ولا الاستعدادات الكافية للقيام بمغامرة خطيرة غير محمودة العواقب في منطقة مهمة تعتبر شبه بحيرة مغلقة تخضع سياسياً وعسكرياً واقتصادياً للقرارات الأميركية، فاعتمدت الإدارة الأميركية سياسة براغماتية أعطتها القدرة على المناورة. وأغلب الظن أنها لن تقدم على عدوان عسكري يطال منطقة الشرق الأوسط حتى لو لم تلتزم سوريا تنفيذ جميع بنود التوافق الأميركي - الروسي.

في عبارة موجزة، تضمن بيان التوافق بنوداً عدة تم تفسيرها بأشكال متعددة وفق ما يراه أطراف الصراع. ففسره البعض بأنه

دعوة لتدمير السلاح الكيميائي السوري في إشراف مباشر من روسيا والأمم المتحدة، ووقف القتال في سوريا، ومشاركة جميع الأطراف فيها بمؤتمر جنيف الثاني وصولاً إلى تشكيل حكومة انتقالية تتمثل فيها القوى السياسية الفاعلة والمؤمنة بوحدة سوريا أرضاً وشعباً ومؤسسات. ورفض البعض الآخر الذهاب أبعد من حدود تدمير السلاح الكيميائي السوري. ولم تعلن إسرائيل قبولها بالعمل على إيجاد حل دائم وشامل لأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها السلاح النووي الإيراني والإسرائيلي.

وسرعان ما عادت الإدارة الأميركية وحلفاؤها إلى القول بأن المبادرة الروسية أنجزت تحت وطأة تحالف أميركي ودولي ضد سوريا، وبأن الضربة العسكرية ستبقى قائمة بعد إعطاء فرصة للحل السلمي باعتماد الفصل السابع في مجلس الأمن. فردّ الرئيس الروسي على هذا التفسير المجتزأ بأن بلاده أقنعت سوريا بتسليم أسلحتها الكيميائية التي كانت تشكل رادعاً في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، **وباتت روسيا ملزمة ضمان أمنها بعد تخليها عن سلاحها الكيميائي مقابل تخلي أميركا عن استخدام القوة أو التهديد بها ضدها. وروسيا اليوم هي الضامن لأمن سوريا كحليف استراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.** بعد تخلي سوريا عن قوة ردعها الكيميائي، يترتب على إسرائيل وضع سلاحها النووي تحت رقابة الأمم المتحدة ليكون جزءاً من تسوية شاملة في منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يطرح سلاح إسرائيل النووي على طاولة مفاوضات الحل النهائي التي تتضمن التخلص من السلاح النووي في إسرائيل وإيران لإنقاذ منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ازدادت حدة الخلاف بين روسيا والتحالف الأميركي ـ الفرنسي ـ الإنكليزي ـ الإسرائيلي حول تفسير الحل السلمي وموجبات استخدام الفصل السابع في مجلس الأمن. وبدا لافتاً الانتقاد الأميركي المفاجئ لوزير خارجية روسيا من جانب وزير خارجية أميركا الذي اتهمه بأنه يسبح عكس التيار. وكان لافتاً أيضاً تحذير المبعوث الدولي والعربي إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي، الذي قال: «إن ما يهدد سوريا ليس الانقسام، إنها الصوملة التي تلغي الدولة وتحولها إلى ساحة مفتوحة لأمراء الحرب والعصابات».

بيد أن الولايات المتحدة لا تزال تعتمد سياسة براغماتية لأنها غير راغبة لا بل عاجزة عن خوض حرب مدمرة في الشرق الأوسط بسبب مشكلاتها الداخلية وضغوط الرأي العام الدولي. أخيراً، لا يزال الرأي العام الأميركي والأوروبي يرفض ضربة عسكرية ضد سوريا تهدد مصالح الأميركيين والأوروبيين في الصميم كما تهدد بقاء إسرائيل. وتلقى سوريا دعماً من روسيا والصين وباقي دول البريكس التي تمتلك قرابة نصف الاقتصاد العالمي. وقد تنامى الرأي العام الدولي المعارض بعد موقف البابا الرافض للحرب. وتلعب وسائل الإعلام والتقنيات المتطورة دوراً أساسياً في كشف الذرائع الكاذبة لتبرير عدوان أميركي على سوريا شبيه بعدوانها على العراق. فالقوى التي تساند سوريا اليوم في مواجهة أي عدوان أميركي كبيرة ومتماسكة، مما جعل الولايات المتحدة تلجأ إلى البراغماتية، فوافقت على حل سلمي للأزمة لأن الصراع على سوريا جزء من صراع مزمن بين العرب وإسرائيل قارب المئة عام. وهو صراع معقد ويتضمن موضوعات حساسة وقادرة على تفجير منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز، ولديها موقع متقدم في الاقتصاد العالمي، وتستدرج ثرواتها الطبيعية على الدوام نزاعات إقليمية ودولية.

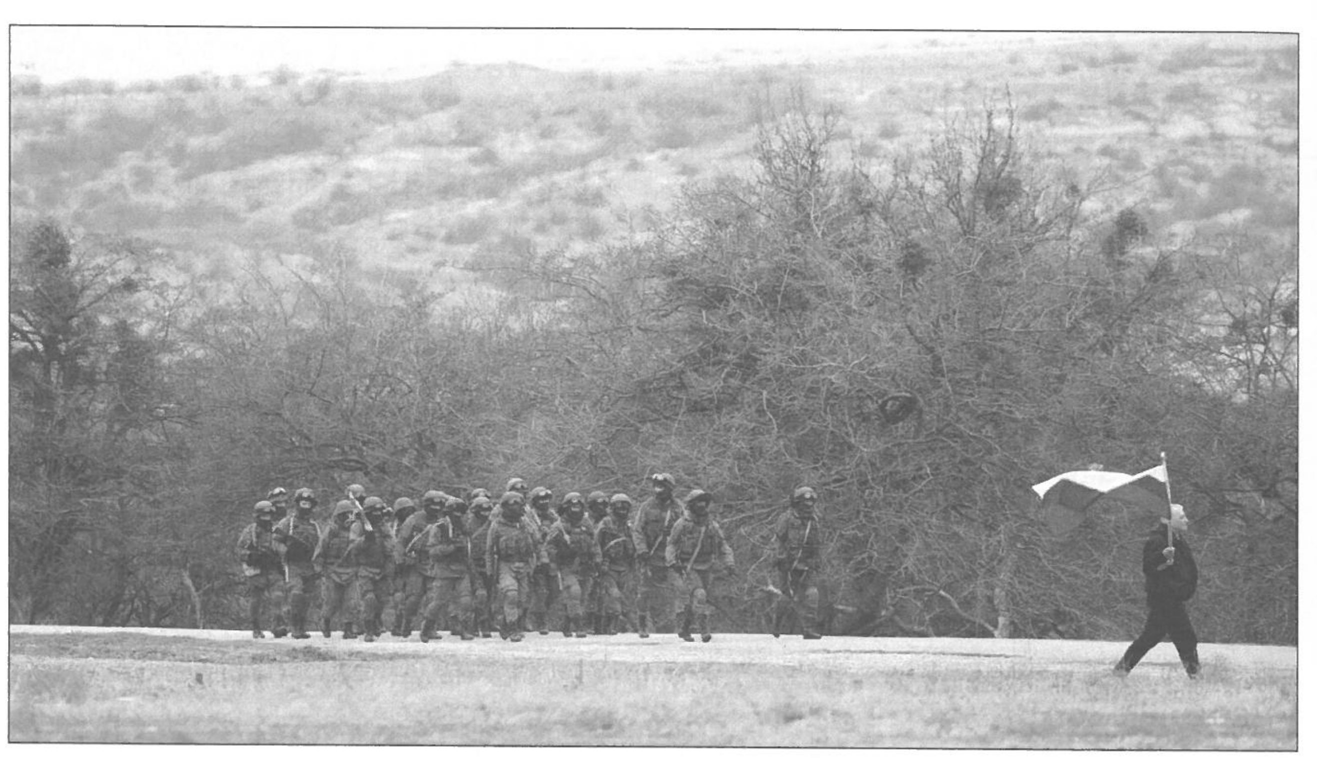
وقد نجحت السياسة البراغماتية في جعل النظام السوري يقر بوجود الأسلحة الكيمائية ويقبل بجمعها وتدميرها كشرط لوقف العملية العسكرية ضده. وأبعدت الشرق الأوسط عن حافة الهاوية واحتمالات حرب إقليمية شاملة، مما ساهم في تخفيف حدة التوتر، وترك مناخاً من التفاؤل الحذر بإبعاد الحل العسكري والدخول في حوار إيجابي مع إيران وإسرائيل لوضع سلاحهما النووي تحت رقابة الأمم المتحدة.

ختاماً، لا تزال الولايات المتحدة الدولة الأكثر نفوذاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط، لكنها لم تعد طليقة اليدين عسكرياً بسبب التوازنات الدولية المستجدة، وبدت عاجزة مع حلفائها عن إسقاط النظام السوري بالقوة، فوافقت على المبادرة الروسية التي شكلت خشبة إنقاذ لجميع القوى المتصارعة على الساحة السورية خشية تفجير المنطقة. وتبدو غير متحمسة الآن لحل سلمي لبناء شرق أوسط جديد وخال من أسلحة الدمار الشامل، وتتبنى الموقف الإسرائيلي الذي يصر على إبقاء الحرب مستعرة في سوريا لضمان أمن إسرائيل على المدى البعيد.

مع ذلك، وفي ظل الجهود الدبلوماسية القائمة حالياً على البراغماتية يصعب على الأميركيين التلويح مجدداً بالخيار العسكري الذي يلقى معارضة كبيرة على المستوى الكوني. كما أن الموقف الروسي المتشدد يعطل اللجوء إلى الفصل السابع في مجلس الأمن الدولي، مما يتطلب التفاهم الواسع على عقد مؤتمر جنيف الثاني، وإلزام جميع القوى السورية تحمل مسؤولياتها الوطنية لحماية وحدة سوريا أرضاً وشعباً ومؤسسات، والتخلي عن وهم الضمانات الخارجية.

(مسعود ضاهر، «النهار»، ٢٨/٩/٢٠١٣)

روسيا وأميركا تتكاملان في الشرق الأوسط



رجل يلوّح بالعلم الروسي قرب مجموعة من الجيش الروسي بعد ضمّ القرم

لم تدم طويلاً فرحة إسرائيل بالقرار الدولي الخاص بنزع أسلحة سوريا الكيماوية وتدمير مخزون الكيماويات لديها، بحيث يصعب أو يستحيل عليها العودة إليها في المستقبل. مرت أيام معدودة على صدور القرار تبادلت خلالها إسرائيل وأصدقاؤها في الكونغرس وخارجه التهاني غافرين للرئيس أوباما نكوصه المفاجئ عن عزمه شن الحرب على سوريا مشتركاً مع فرنسا. هبطت المفاجأة الثانية كالصاعقة لتلجم المهنئين والمحتفلين عندما خرج عن لقاءات واجتماعات دولية ما يوحي لإسرائيل بأن الدول الكبرى المكلفة الشأن الإيراني كادت تتوصل إلى ما يقترب من التوافق حول رفع العقوبات المفروضة على إيران وحقها في تطوير طاقتها النووية لخدمة الأنشطة السلمية.

أثار هذان التطوران اهتماماً واسعاً في مختلف الدوائر المهتمة بعديد التطورات على صعيد العلاقات الدولية. وتعددت التكهنات والاجتهادات وكان واضحاً أن هذين التطورين، وما لحق بهما من ضجة إعلامية، تسببا في بث النشاط في عدد غير قليل من وزارات الخارجية ومراكز الأمن القومي. كان الاهتمام على أشده في إسرائيل ولكن، أيضاً في المملكة العربية السعودية ومصر وبدرجات متفاوتة في دول الخليج وفي فرنسا وغيرها من الدول في غرب أوروبا. دار معظم الاهتمام حول محاولة لفهم المغزى أو المعاني العميقة لحقيقة ما جرى ولاستقراء ما تخبئه الأسابيع وليس السنوات والشهور المقبلة لمستقبل هذه المنطقة وأنظمة الحكم فيها وخرائطها السياسية. **اتجهت الآراء نحو نواح متعددة منها على سبيل المثل:**

أولاً: ما كان يمكن أياً من التطورين أن يحدث لو لم تكن روسيا عنصراً فاعلاً وبإيجابية، ولو لم تكن الولايات المتحدة الأميركية عنصراً مستجيباً ومستعداً لاستقبال المبادرات الروسية بحسن نية وبتفهم لدوافعها.

حققت روسيا إنجازات دبلوماسية سيسجلها لها التاريخ الدبلوماسي في مستقبل الأيام. ومع ذلك لا أعتقد أن اعتراف التاريخ بها سيكتمل من دون فهم أعمق للظروف والأسباب. لا يكفي أن نقول إن الدبلوماسية الروسية نشطت إلى حد أجبر الأميركيين على وقف خطط العدوان على سوريا وإلى التفكير في رفع العقوبات عن إيران مجازفين بغضب إسرائيلي سيمتد لهيبه إلى صالات الكونغرس في واشنطن وردهاته، ومن هناك إلى مؤتمرات «حزب الشاي» وغيره من تنظيمات اليمين الجديد.

ثانياً: يظل الاجتهاد المتعلق بالنشاط الفائق للدبلوماسية الروسية ناقصاً ما لم نرفق به اجتهاداً مكملاً دأب الفكر الأكاديمي الأميركي يردده على استحياء حيناً وبالصراحة بقية الأحيان.

إنه الادعاء، أو النظرية السائدة، بأن الولايات المتحدة دخلت بالفعل مرحلة انحدارية. أخشى أن يكون كثيرون من المنظرين والسياسيين في أنحاء متفرقة من العالم صاروا يفسرون التقلبات الكثيرة في السياسة الخارجية الأميركية في ضوء هذا الادعاء أو هذه النظرية.

نسمع الآن مسؤولين ونقرأ لمعلقين وصانعي رأي يقررون أن روسيا انتهزت فرصة ضعف الولايات المتحدة وخرجت لتحتل بعض المواقع الأهم استراتيجياً في الشرق الأوسط. نسمع ونقرأ أن روسيا تعود إلى المنطقة التي أخرجها منها تواطؤ دولي وإقليمي قادته دول ثلاث هي الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل. خططت هذه الدول من أجل إقامة شرق أوسط يتضاءل فيه تدريجاً النظام الإقليمي العربي، وصولاً إلى حده الأدنى تمهيداً لإزاحته، وتنحسر فيه القضية الفلسطينية إلى أدنى متطلبات الشعب الفلسطيني وأدنى أداء لنخبته الثورية تمهيداً لتصفية القضية برمتها أرضاً وسلطة، وتنسحب منه الإمبراطورية السوفياتية إلى حدودها الروسية تمهيداً لإعلان قيام نظام القطب الأوحد.

ثالثاً: أميركا تتغير. عبارة لا يختلف حولها اثنان. يبدأ الخلاف عندما نغوص في أعماق هذا التغيير. سمعت أخيراً من يسألني ما إذا كنت ألاحظ أن أميركا عادت تجرب سياسة الاصطفاف إلى جانب خصومها، وإن كنت أوافقه على أن هذه السياسة تعكس شعوراً بفشل التحالفات القائمة وربما تعكس اعترافاً من واشنطن بانحدار مكانتها، ذكّرت صاحبنا بأن أميركا حين اصطفت إلى جانب الخصوم ضد حلفائها البريطانيين والفرنسيين في حرب السويس كانت في ذروة مكانتها وقوتها. ذكّرته أيضاً بأن هذا الاصطفاف الأول، ولو استغرق أسابيع معدودة، كان كافياً لتفهم بريطانيا أن دورها في القيادة الدولية انتهى وأن عليها الانسحاب من آسيا والشرق الأوسط. وهو ما حدث. بل حدث ما هو أكثر، فقد آلت بريطانيا على نفسها أن تتقوقع في جزرها قبل أن تفكر جدياً، وللمرة الأولى في تاريخها، بالاندماج في القارة الأوروبية عضواً عادياً وليس قوة قابضة على ميزان القوى. حدث أيضاً نتيجة هذا الاصطفاف القصير الأجل العظيم الأثر أن فرنسا شعرت بعدم جدوى الاستمرار كدولة استعمارية في شمال أفريقيا وجنوب شرقي آسيا.

يذكر أيضاً أنه في أعقاب الانفكاك عن الاصطفاف إلى جانب الخصوم لجأت واشنطن إلى تركيا في عام ١٩٥٧ لتستعين بها في فرض الانضباط على القوى الثورية الناشئة في المنطقة العربية. وفي مرحلة أخرى وبعد أن استقرت لشاه إيران السلطة استخدمته واشنطن وكلفته مهمات أمنية وسياسية في الدول العربية، بخاصة المجاورة.

رابعاً: من دون أي مبالغة، لم تكن أوروبا خلال الشهور الأخيرة تستحق صفة الحليف الواثق أو الموثوق به. بريطانيا لم تقف إلى جانب الولايات المتحدة قائدة الحلف في معركته ضد سوريا وكأنها ترد على موقفه منها في حرب ١٩٥٦. حتى فرنسا التي أرادت المزايدة على بريطانيا وألمانيا بدت أمام الأميركيين دولة يقودها هواة من الاشتراكيين المحترفي المزايدة ومعروف عنهم سوء الفهم الأسطوري للعالم النامي والنخب الجادة فيه. ما فعلته القيادة السياسية الفرنسية في أثناء التردد الأميركي حول قرار التدخل العسكري في سوريا يدل على نقص في فهم الوضع الداخلي الأميركي وعجز عن فهم دوافع ومصادر قوة الدبلوماسية الروسية، أو لعل هذه القيادة السياسية الفرنسية أرادت المزايدة على باراك أوباما لا أكثر، وهو ربما ما تفعله الآن بموقفها الملتبس تجاه رفع العقوبات على إيران وتملقها إسرائيل سعياً وراء دعم يهودي داخلي وأملاً في أن تدخل إلى الكرملين في ركاب نتنياهو.

خامساً: لا أتردد في القول إن لكل من تركيا وإيران دوراً أو أدواراً تعدان أو تستعدان للقيام بها في المرحلة المقبلة. تستحق الجهود التركية الراهنة في الموضوع الكردي وقفة مطولة. هذا الموضوع الذي كان الاقتراب منه من المحرمات في كل عهود الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط هو الآن مطروح للمناقشة المفتوحة، والعنيفة أحياناً، خصوصاً بعد أن تجاسر أكراد سوريا على النطق بالكلمة الحرام، الانفصال.

من ناحية أخرى، ما كانت القيادة الإيرانية لتطرح الانفتاح على الغرب والتفاعل معه، وما كان الرد على هذه المبادرة الإيرانية يأتي هكذا منمقاً وسريعاً لو لم تكن القيادة الإيرانية قد استعدت بمبادرات أخرى تتعلق برؤيتها لمستقبل دورها «السلمي» في الشرق الأوسط عموماً والجوار العربي خصوصاً.

من ناحية ثالثة، ما كانت القيادة في مصر تحركت بكل هذه الضجة لترحب بباعة السلاح الروس ومرافقيهم من الباحثين عن موقع آخر في الشرق الأوسط مستعد لحرب طويلة مع المتشددين والإرهابيين، إلا لو كانت ضاقت ذرعاً بوعود أميركية وإسرائيلية لا تتحقق وبمواقف لفظية لا تفيد بل تزيد الأمور في مصر تعقيداً.

أتصور أن تعقيدات الوضع على كل الأصعدة ليس فقط في مصر، بل وفي الشرق الأوسط عموماً ستدفع القيادة الانتقالية المصرية إلى حسم أكثر من قرار يفرض نفسه مع كل تطور جديد. **أحد هذه القرارات سيتعلق حتماً ببعد أو أكثر من أبعاد اتفاقيات كامب ديفيد والكلفة البشرية والاقتصادية والضرر المتفاقم العائد على سمعة العسكرية المصرية في حال استمرار الالتزام المصري بها، في ظل ظروف دولية وإقليمية وداخلية تهدد جميعها كيان الدولة المصرية ومكانة مصر في إقليم متغير.**

(جميل مطر، «الحياة»، ٢٥/١١/٢٠١٣)

روسيا وأوروبا: مبارزة على النفوذ

العد التنازلي بدأ. بقيت أسابيع قليلة فقط لاستشراف كيف سيُعاد توزيع توازنات النفوذ في شرق أوروبا. الاتحاد الأوروبي يضع حلم الرئيس الروسي بإحياء الاتحاد السوفياتي على المحك. الترقّب يشتدّ قبل قمة الاتحاد الاوروبي مع ست دول تجمعه في مشروع طموح يسمّيه «الشراكة الشرقية» **وتتصرّف روسيا معه بخشونة وحساسية شديدة، لكون هذه الجمهوريات تقع في إطار نفوذها التقليدي في الجمهوريات السوفياتية السابقة.**

كل شيء يستخدم لمنع هذه الدول من الاتجاه غرباً، خصوصاً الحرب التجارية والتهديد بالارتباط الأمني. تحارب روسيا بمشروع موازٍ: تربح هنا، وتخسر هناك.. والولايات المتحدة حاضرة بالطبع.

مشروع «الشراكة الشرقية» للاتحاد الأوروبي أطلق في العاصمة التشيكية براغ في العام ٢٠٠٩، وفحواه تمدّد الاتحاد الأوروبي باتجاه بيلاروسيا، أذربيجان، ارمينيا، مولدافيا، جورجيا وأوكرانيا.

أما الهدف المعلن فهو إدماج هذه الدول في المشروع الأوروبي، وربطها به اقتصادياً وسياسياً.

المشروع يتقدّم ويحقق إنجازات عملية، فأوكرانيا على وشك توقيع الاتفاق، وجورجيا ومولدافيا تقتربان من التوقيع بالأحرف الاولى.

في المقابل، استطاعت روسيا إخراج أرمينيا من هذه المعادلة، وذلك بعد ضغط لا يرحم، وجذبها إلى اتحاد منافس للمشروع الاوروبي.

المشروع الروسي المنافس، ولو لم يعلن ذلك رسمياً، كان رداً مباشراً على المشروع الأوروبي للشراكة، وقد انطلق في العام ٢٠١٠، تحت مسمى «الاتحاد الجمركي»، وهو يضمّ الآن روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، وهدفه الوصول إلى اتحاد اقتصادي وسياسي يدعى «الاتحاد الأوراسي» بحلول العام ٢٠١٥.

لا يخفي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محاولته إحياء مشروع الاتحاد السوفياتي السابق، وهو سيعمل على ضم كل دول المعسكر الاشتراكي، باستثناء دول البلطيق الثلاث التي انضمت للاتحاد الأوروبي (ليتوانيا، استونيا ولاتفيا).

الصراع بين المشروعين وصل ذروته، والاتحاد الأوروبي أعلن رفض الضغوط الروسية على دول «الشراكة الشرقية».

صحيح أن أوكرانيا على وشك الانضمام، في قمة تشرين الثاني المقبلة إلى «الشراكة الشرقية» في ليتوانيا، لكن روسيا لم تيأس، وكلما اقترب الموعد، زادت الضغوط على جارتها.

تحدثت «**السفير**» إلى المفوضية الاوروبية لاستيضاح مستجدات مشروع «الشراكة الشرقية».

قبل كل شيء، يوضح بيتر ستانو، المتحدث الرسمي باسم المفوض ستيفان فيولا، ابعاد المشروع الأوروبي، فيقول إنه إطار «للشراكة الاقتصادية والاندماج السياسي»، اي بمعنى أن «توقيع الاتفاق للشراكة يمكّن هذه الدول من توليف نفسها سياسياً مع مبادئ الاتحاد الاوروبي وقيمه، ويسمح لها أيضاً بالحصول على اقتصاد مندمج بالسوق الأوروبية».

ينتقل ستانو إلى الموضوع الاقتصادي، ويحاذر الحديث عن منفعة باتجاه واحد، رداً على حجة بأن الاتحاد الأوروبي هو الأقوى والأقدر على استغلال أية مساحة تجارية متوفرة، ويضيف: «يداً بيد، نساعدهم في عملية الإصلاح الاقتصادي، ونحضر اتفاقيات للتجارة الحرة، لتسهيل حركة الأعمال وفتح الأسواق وإزالة التعرفات الجمركية لما فيه نفع الطرفين».

لا يمكن إغفال وجود محركات أوروبية، في الخلف، تدفع هذه الاتفاقات، فعلاوة على الرغبة في التوسع، فإنّ الأزمة المالية جعلت المفوضية الأوروبية تجول في العالم بحقيبة مليئة باتفاقيات التجارة الحرة.

مفوض التجارة الأوروبي أعلن، من دون مواربة، أن اتفاقيات التجارة هي جرعة مركزة للتعافي من الازمة: «تحقق نمو الناتج المحلي، ولا تكلفنا أي أموال».

لكن الأمور لا تسير بهذا المنطق المسترخي الذي يتحدث به الأوروبيون، فروسيا، على الأقل، لا تفهم الأمر بهذه البراءة، واقتراب أوكرانيا من توقيع اتفاق «الشراكة الشرقية» مع الأوروبيين ضرب جرس الإنذار في الكرملين.

ومنذ نهاية تموز الماضي، بدأت روسيا ما سُمّي «حرباً تجارية» ضد أوكرانيا، التي تبدو الآن العنوان الأبرز لتنافس الاوروبيين وروسيا.

ومعروف أن أوكرانيا تمرّر ٨٠ بالمئة من تجارتها إلى روسيا وعبرها... كشّر الروس عن أنيابهم، وأخضعوا الحدود لتفتيش جمركي مشدّد، في سيناريو يطرح على أوكرانيا واقع إنهاء العمل بالتساهل الجمركي، وراح الأوكرانيون يراقبون بقلق طوابير شاحناتهم على الحدود الروسية.

بعيداً عن الكلام الدبلوماسي، يتحدث مسؤول أوروبي إلى «**السفير**» عن هذا الصراع، فيقول: «النفوذ الروسي يتقلص هناك، الجميع يكرهونهم بسبب الجزء المشترك المتعلق بالاتحاد السوفياتي. هذه الدول مستقلة ولا تريد أن تكون جزءاً من روسيا. كل ما في الأمر أنهم مرتهَنون لهم في ما يتعلق بالطاقة، والروس لا يتوقفون عن ابتزازهم».

ولكن ألا يدخل الاتحاد الأوروبي هكذا في تحد مباشر للروس؟ يردّ المسؤول الأوروبي مباشرة: «حتى لو قلت إنّ الاتحاد الأوروبي

يوسّع نفوذه باتجاه روسيا، فلا يوجد سبب للخوف. نفوذنا يتعلق بمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان وفتح الاسواق ليستفيد الجميع، فأين التهديد في كل هذا؟ نحن لا نهدد ولا نبتز أحداً. إذا كان هذا يمثل تهديداً فهو للانظمة الديكتاتورية».

خيبة أمل عاد بها الأوروبيون من **ارمينيا**. هناك سمعوا وجهاً لوجه ما تلقوه سابقاً عبر الإعلام، فقد نجحت الضغوط الروسية مؤخراً في تحييد أرمينيا، وأعلن رئيسها أنه سينضم إلى «الاتحاد الجمركي» الذي ترعاه موسكو.

ضغطت روسيا مستفيدة من تعاونها العسكري الوثيق مع يريفان، خصوصاً حاجة الدولة القوقازية للضمانات الأمنية الروسية، فارمينيا لا تزال في نزاع حدودي مع جارتها القوية أذربيجان، الدولة العائمة على خزان هائل من الغاز الطبيعي والمتسلحة بنمو اقتصادي يرفع باستمرار قدراتها العسكرية.

يعزّ على الأوروبيين تقبل خسارة أرمينيا الآن. ولذلك، كررت المفوضية الاوروبية رفضها الضغوط الروسية على «الشركاء». يقول المتحدث ستانو: «نحترم قرارات شركائنا طالما اتخذوا بإرادتهم الحرة ومن دون ضغط».

لكن لهجة الأسف تتبدّى أكثر في كلام المسؤول الأوروبي الذي فضل عدم ذكر اسمه: «بالطبع هناك خيبة. تفاوضنا لحوالى ثلاث سنوات ونصف السنة مع ارمينيا، وعندما صرنا على وشك الانتهاء، قالوا لنا: آه عفواً، اخترنا مشروعاً آخر!».

حكومة **أوكرانيا** لا تزال مرشحة لضغوط روسيا، وأيضاً لضغوط الأوروبيين. وقد أعلنت كييف أنها ستطلق المعارضة البارزة يوليا تيموشنكو الشهر المقبل، قبل موعد قمة الشراكة الشرقية المنتظر توقيع الاتفاقية خلالها. ويبدو أن ملف تيموشينكو يتقدم بعد الحديث عن احتمال نقلها إلى المانيا للعلاج. وما زال الاوروبيون يشترطون إصلاحاً قضائياً ينهي «العدالة الانتقائية»، بالإضافة إلى إصلاح نظام الانتخابات وغيرها.

كذلك، تخضع مولدافيا للضغوط كي لا توقع بالأحرف الأولى، فقد أعلنت روسيا إيقاف استيراد منتجاتها الزراعية، ما يحملها خسائر كبيرة. يعي الأوروبيون ذلك، وهم يقولون رسمياً: «سنواصل الوقوف مع شركائنا».

يوضح بيتر ستانو كيفية هذا الوقوف بالقول «هذا ما نفعله الآن مع **مولدافيا**. نفتح أسواقنا لهم ونتركهم يصدّرون كي يعوضوا الخسائر. نحن جاهزون لبحث ذلك بالنسبة إلى آخرين» في حال تعرضهم للعقوبات الروسية ذاتها.

والولايات المتحدة ليست بعيدة عن الصراع الأوروبي ـ الروسي، فوزير خارجيتها جون كيري ألقى بثقله خلف المشروع الاوروبي باتجاه الشرق، وقد قال بعد اجتماع مع نظرائه الاوروبيين في **ليتوانيا** مؤخراً أن مشروعهم خطوة «مهمة».

ولا تخفي أميركا عداءها لمشروع روسيا التوسعي، وقد عبّرت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون عن ذلك بوضوح في اواخر العام ٢٠١٢، حين قالت إن المشروع الروسي محاولة لإحياء الهيمنة السوفياتية، مضيفة «نعلم ما هو الهدف، وسنحاول إيجاد طرق لتبطئته أو تفادي قيامه».

ميزان القوى ليس متعادلا، فالاتحاد الأوروبي يمثل تقريباً ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، في حين يمثل المشروع الروسي الآن حوالى ٣ بالمئة. كذلك فإن القوة التجارية تبدو لمصلحة أوروبا، وهي سلاحها الفعال، ولكن لا يمكن إغفال تأثير اللعب «الخشن» لروسيا، فلموسكو مصالح وارتباطات متشعبة داخل دول مملكتها السابقة، ويدها هناك لن تبقى بلا حراك.

بسلام، يقول المتحدث الأوروبي ستانو أنهم سيواصلون الشرح لروسيا بأنّ «مشروعنا ليس حلبة معركة ايديولوجية، بل قيم وفوائد للناس وليس ضد روسيا».

ويضيف «في النهاية هذا لمصلحتهم، يمكنهم الإفادة منه. سيكونون إلى جوار منطقة مندمجة اقتصادياً وجاهزة لمواجهة العولمة، مع تشريعات موحدة ومعايير عصرية، وهذا يفيد روسيا حتى لو كانت لا تريد رؤيته هكذا».

خارج لباقات الدبلوماسية، تبدو القضية مختلفة، فالمسؤول الأوروبي ينتقد بحدّة «الاتحاد الجمركي الروسي»، ويقول إن «أحداً لا يعرف تفاصيله وإجراءاته»، ويضيف «إنه مشروع مظلة للهيمنة الروسية، ولا أحد يعرف ما هو تحتها. الدول ستتحرك في ظلام تفرضه تلك الهيمنة».

وبالنسبة إلى المسؤول الأوروبي فإن «لا مجال للمقارنة» بين المشروعين، ففي مقابل مشروع «الهيمنة الغامضة» لروسيا، يمتلك الاتحاد الاوروبي «خبرات كبيرة، وتجربة متراكمة ومجرّبة بالممارسة». هكذا سيكون الصراع بين المشروعين لمصلحتهم كما يقول: «في النهاية المشروعان سيتشابكان، ولا يمكن تفادي حاجتهما لجعل تشريعاتهما منسجمة. وفي النهاية روسيا ستفهم أن الامر يفيدها».

ولكن روسيا لا ترى الأمر هكذا. يعتبر مسؤولوها أن دخول أوكرانيا المشروع الاوروبي سيعني فيضان البضائع عليهم، ويهددون بجدار حماية دائم سيؤلم كييف.

تواصلت «**السفير**»، لأيام، مع ممثلي بعثة روسيا لدى الاتحاد الأوروبي لعرض موقفهم، لكن من دون جدوى، فقد تحفظوا على إجراء مقابلة، ولم يردوا على طلب الإجابة عن سؤالين: موقفهم من المشروع الاوروبي، وردهم على الاتهامات المختلفة بالعمل ضده.

لكن من المفيد هنا الإشارة إلى إحساس روسيا بالثقة، بعد نجاحها في جذب ارمينيا، قبل أيام، فقد أورد موقع «إي يو أوبسرفر»، تعليقاً لدبلوماسي روسي حول حظوظ مشروع رئيسه بوتين: «ثمة مثل روسي يقول: سرج الحصان يأخذ وقتاً طويلاً، لكن جعله يعدو لا ياخذ اي وقت».

لعلّ الأسابيع المقبلة كفيلة بإظهار نتائج هذا «النزال» بين المشروعين التوسعيين.

(وسيم ابراهيم، «السفير»، ٢٢/١٠/٢٠١٣)

بوتين ٢٠١٤: الأيديولوجي في مواجهة الجيو ـ سياسي

اعتادت غالبية المحللين السياسيين في منطقتنا العربية في العقود الماضية على إعلاء شأن التمايزات الأيديولوجية بين الأطراف المتصارعة، لتفسير أصول الصراعات وأسس التحالفات وصولاً إلى استشراف المآلات. ومنذ العقد الأخير لم يعد هؤلاء حتى في حاجة إلى النظر في أيديولوجيا الأطراف والجماعات المتصارعة، بل إلى مذاهبها لتفسير الدوافع وتحليل التحالفات. وزاد من وطأة هذا التبسيط المخل نسبياً أن الطرفين المتصارعين في المشرق العربي الآن يستعصيان على التصنيفات السياسية الكلاسيكية بين اليمين واليسار، فلا هذا يسار فعلاً ولا ذاك يمين بالقطع.

الجغرافيا ـ السياسية: حقيقة الصراعات الكونية

على الصعيد العالمي الأوسع، ارتكب محللون سياسيون حول العالم ـ وليس العرب فقط ـ لعشرات السنين، خطيئة مماثلة وإن كانت أكبر حجماً، ومفادها تفسير الصراع بين الشرق والغرب باعتباره صراعاً أيديولوجياً خالصاً بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة. اكتفى المحللون السياسيون وقتذاك بمضمون الخطاب، فإن استعملت فيه مصطلحات مثل «منظومة الدول الاشتراكية في مواجهة الإمبريالية» عد قائلها يسارياً، وإن غلبت عليه مفردات «العالم الحر في مواجهة الستار الحديدي» دمغ قائلها يمينياً.

طبقاً لتصنيفك السابق أمكن استنباط موقفك من صراعات الكون، وإذا لم تسعفك الذاكرة بمعلومات عن تاريخ الصراع وأطرافه وجغرافيته، يكفي مجرد أن يكون انحيازك واضحاً إما لموسكو أو واشنطن لتبني عليه تحليلا سياسياً قابلا للتسويق إلى حد كبير. وعلى الرغم من ان مصطلح الإيديولوجيا مثله مثل الفلسفة والديمقراطية والاستراتيجية، من اصل يوناني ومشتق من مصطلحين أبوين مختلفين (**أيديا بمعنى الفكرة أو الظاهرة أو التصور ولوغوس بمعنى دراسة**) ومعناها دراسة الافكار، إلا انه الأكثر استعمالاً على الإطلاق في التحليلات والحوارات السياسية حتى مع عدم وضوح معناه تماماً.

سارت كتب التاريخ في اتجاه شبه وحيد، مفاده أن الحرب الباردة، بين أميركا وروسيا، إنما وقعت لأسباب أيديولوجية دفعت بها إلى الاستمرار منذ نهاية الحرب العالمية الاولى في العام ١٩٤٥ وحتى انهيار سور برلين ووحدة الألمانيتين في العام ١٩٩٠ وما تلاها من تفكك للاتحاد السوفياتي السابق. والحال أن الطابع الأيديولوجي في الحرب الباردة لا يمكن إغفاله، **إلا أنه لا يصلح مؤشراً وحيداً على أسباب الصراع بين القوتين الكونيتين**. واستنساباً وقياساً، يمكن أن يكون للصراعات طابع أيدپولوجي، إلا أن عوامل الجغرافيا ـ السياسية تكون حاضرة ولها الارجحية ربما، ومع ذلك يتم تجاهلها في التحليلات تماماً. وإذ ترسم مصالح الدول على أساس اعتبارات كثيرة ومتنوعة، **إلا أن جغرافيا الدول تحدد إلى حد كبير سلوكها في السياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية وربما حتى الثقافية**. الصراع بين روسيا وأميركا يمكن رؤيته في القرن العشرين باعتباره امتداداً لصراع أعمق بين معسكرين قلما تأتي التحليلات السياسية عموماً، والعربية خصوصاً، عليهما. ونعني بذلك القوى البرية والقوى البحرية، منظوراً إليهما على قاعدة الجغرافيا ـ السياسية. **مثلت روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية الآن القوى البرية في العالم مقابل القوى البحرية التي تولت زعامتها بريطانيا حتى العام ١٩٤٥**، قبل أن تتراجع وتترك **الزعامة لاميركا**. ولأن الصراعات الكونية من منظور الجيوبوليتيك ذات بعد جغرافي ـ سياسي واضح، فقد كانت الحرب الباردة هي الغطاء الذي غطى التناقض الاساسي بين الطرفين اي الصراع بين الماء واليابسة والقوى البرية في مواجهة القوى البحرية. تسترسل نظرية الجيوبوليتيك أكثر، فتصك مصطلح «**التيلوروكراتيا**» للقوى البرية و«**التالاسوكراتيا**» للقوى البحرية، فتغيب الايديولوجيا وتظهر حتميات من نوع جديد، ليست تاريخية مثلما هي الحال في الماركسية، بل في الجغرافيا. يجدر بالتحليل السياسي إذاً أن يضع أسس الجيوبوليتيك، أو الجغرافيا السياسية، في اعتباره، ومثال روسيا واميركا حاضر وناجز.

بوتين وتصورات روسيا الجيو ـ سياسية

تواجهت روسيا ضمن الاتحاد السوفياتي مع أميركا في الحرب الباردة وما تلاها حتى الآن، ويعود السبب في ذلك إلى أن أيديولوجيا الحكام تتغير، ولكن جغرافيتهم لا تتغير، ما يرتب أيضاً أن جغرافيتهم السياسية تبقى إلى حد كبير على حالها. على ذلك يمكن تصور رابط ما بين قادة الاتحاد السوفياتي وروسيا من لينين إلى بوتين، على الرغم من الاختلاف الواضح في الافكار في ما بينهم جميعاً، بسبب أن سياسات روسيا ـ أياً كان اسمها ـ تندفع دوماً إلى الغرب حيث عمقها الجغرافي في أوروبا، مهما كان الغطاء السياسي لذلك. وفي المقابل، يمكن ملاحظة تشابه مماثل ما بين سياسات قادة الولايات المتحدة منذ ترومان إلى أوباما، وكلهم سعوا إلى امتلاك القوة البحرية الأعظم وإلى محاصرة الجغرافيا الروسية الشاسعة بمنعها من الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي.

لم تتغير التصورات الجيو- سياسية لدى الكرملين في فترة رئاسة فلاديمير بوتين عن مثيلاتها إبان العصر السوفياتي، فالمشترك الاكثر وضوحاً بين العصرين هو معارضة النظام الدولي ذي القطب الواحد. ولذلك فقد عادت السياسة الروسية في عصر بوتين لتكون محكومة بالتصورات الجيو - سياسية الكلاسيكية الروسية؛ وما يتفرع عنها من اعتبارات ومصطلحات مثل: «التوازن في القوى»، و«التحالفات العسكرية»، و«النظام الدولي المتعدد الاقطاب»، و«المعادلات الصفرية»، و«المناطق العازلة»، و«مناطق النفوذ». وبسبب اختلال التوازن في النظام الدولي، من جراء انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتفككه، لم يعد لدى الكرملين الآن الهامش والقدرات ذاتها التي تحرك من خلالها للتأثير في النظام الدولي الثنائي القطبية. ولذلك تعتبر روسيا - وريثة الاتحاد السوفياتي المنهار - أن الوسائل المتاحة حالياً لمارسة دورها العالمي ستختلف بالضرورة. **وعوضاً عن قيادتها لتحالف أوروبي - آسيوي (أوراسي) واسع، أو ما أطلق عليه «منظومة الدول الاشتراكية» خلال الحرب الباردة، فقد سعت روسيا منذ تولي فلاديمير بوتين مقاليد السلطة في موسكو للمرة الاولى في العام ٢٠٠٠ إلى تثبيت «حلفاء استراتيجيين» لها في مواقع مختلفة كمناطق عازلة، أو «حوائط صد» ضد النفوذ الأميركي في العالم.**

تجد التصورات الجيو- سياسية الروسية سياقها الأشمل في الصراع الذي تعتبره حتمياً بين «التيلوروكراتيا» اي القوى البرية، و«التالاسوكراتيا» أي القوى البحرية. ووفق هذه التصورات جسدت روسيا القيصرية القوى البرية، فيما قادت بريطانيا العظمى القوى البحرية طوال القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كرّست الولايات المتحدة الاميركية نفسها قائدة للمعسكر الغربي بالمعنى السياسي، والقوى البحرية بالمعنى الجيو- سياسي.

اما روسيا قائدة القوى البرية فقد تغطت بعباءة الاتحاد السوفياتي لمواجهة القوى البحرية وزعيمتها الولايات المتحدة الأميركية، ليخوض قطبا الجيوبوليتيك الكوني صراع القرن العشرين الذي ربحته القوى البحرية، كما ربحت صراع القرن التاسع عشر من قبله. ولكن التصورات الجيو- سياسية الروسية تعتقد أن هزيمة القوى البرية لا تعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة؛ تعود بعدها منطقة الأوراسيا تحت قيادة روسيا إلى رسالتها القارية والكونية. تلك التي تأخذ في الحسبان جميع العوامل الجيوبوليتيكية التي أغفلتها تجربة روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي السابق؛ لتحقق في النهاية انتصارها على القوى البحرية. يتخطى هذا الصراع بالمفهوم الجيو - سياسي الأبعاد السياسية والأيديولوجية والاقتصادية وغيرها من عوامل ومحددات الصراعات التي لا تنتهي إلا بسيطرة أحد الطرفين على الآخر سيطرة تامة. ولذلك فمهما اختلت موازين القوى بين الطرفين يظل الصراع الكوني قائماً بوسائل مختلفة.

تعتبر منطقة الأوراسيا الممتدة من أوروبا وحتى روسيا الآسيوية، هي الساحة الأصلية لهذا الصراع، بسبب موقعها الاستراتيجي الفارق الذي يشكل شرطاً ضرورياً للسيطرة على جيوبوليتيك العالم، **وتقتصر الدبلوماسية الروسية على معارضة معلنة للسياسات الأميركية في مناطق العالم المختلفة، فيما تشتد هذه المعارضة حين يتعلق الأمر بالساحة الممتدة بين أوروبا وآسيا الوسطى، أي الساحة الأوراسية.**

الخلاصة

ستستمر روسيا في الصعود في العام الجديد ٢٠١٤ مستغلة التراجع النسبي للولايات المتحدة، عبر تعزيز نفوذها السياسي في ملفات المنطقة المختلفة، ابتداءً من ملف إيران النووي مروراً بالأزمة السورية، وحتى موضوع الأقليات المسيحية في الشرق. سيفيد ذلك بوتين كثيراً في تحسين صورة بلاده أمام العالم وفي إيجاد موطئ قدم في الشرق الأوسط، الذي يبقى مع ذلك منطقة نفوذ وليس منطقة وجود، كما هي حال الاوراسيا. وفي المقابل، سيتراجع نفوذ أميركا مع العام الجديد وستسحب قواتها من أفغانستان، لكنها تضمن مع ذلك تأمين أهم ثلاث مصالح لها في المنطقة: أمن تدفق النفط، وأمن إسرائيل وخلق توازن قوة بين الأطراف في المنطقة بحيث تحتوي بعضها بعضاً.

حتى ذلك الحين ستستمر الأيديولوجيا حاضرة في توصيف الصراع بين الغريمين الكبيرين وفي التحليلات السياسية، ولكن التفحص أكثر عزيزي القارئ في جوهر الصراع سيشي بأن أقدار طرفي الصراع الكوني وسياساتهما الكونية والشرق أوسطية تبدو مرسومة بعناية في كتاب الجغرافيا - السياسية!

(مصطفى اللباد، «السفير»، ٦/ ١/ ٢٠١٤)

عتبة موسكو نحو السياسة



قداس أمام كنيسة أورثوذكسية في موسكو

مؤسف جداً أن السمة العامة للخوض في غمار السياسة في سوريا مرتبطة بالأصوات العالية والجلجلة والخطابات الموروثة من قيم الخطابة المنابرية، وبالتالي باتت الهويات السياسية تتحدد على أرضية الردح بين الطرفين، وهذا الردح مهمته تحديد اتجاهات الولاء السياسي، وبالتالي مطلوب من المعارض أن يؤكد هويته أمام بقية المعارضة، وهذا مقتل العمل الوطني لأنه يقيم حدود التطرف في العمل الوطني، مع أن بناء الأوطان مرتهن بعمل وطني، وليس جعجعة إعلامية.

إحدى مشكلات المعارضة أيضاً، أن هناك أطرافاً عديدة تلاعبت في تأليفها وتجميعها وتكوينها وتبديل شخوصها وواجهاتها مع تداعيات وتطورات الحالة العنفية للأزمة السورية. وهذا وضع طبيعي في دولة مثل سوريا، تمثل مسرحاً حقيقياً للتجاذبات الإقليمية والدولية، وتقع في قلب منطقة الشرق الأوسط وأزماتها ذات الخصوصية المعقدة جداً.

بعيداً عن فصفصة الارتباطات والعلاقات والتبعيات من عدمها، وبالاستناد إلى فكرة المصالح التي تقوم عليها العلاقات السياسية، فإن المعارضة السورية لم تراكم معارفها وخططها على تلك القاعدة الأساسية في السياسة، ولم تمارس البراغماتية السياسية بالمعنى الوطني الجامع، لأن البراغماتية السياسية التي نقصد ليست على نطاق المصالح الضيقة للأفراد والمكاسب الشخصية، بل على مستوى المصالح الكبرى للوطن.

انطلاقاً من تلك البراغماتية والوعي السياسي للمرحلة، مع ربطها باستحقاق إنساني وجداني عميق لحقن الدم وتخفيف وطأة الأزمة، بتحريكها سياسياً وكسر الانسدادات المحكمة بوجه العمل السياسي مع جنون العمل العسكري وتصاعد مفاعيل العنف وولادة التطرف والإرهاب، الذي صار قابلاً للتصدير، بسبب سياسات دول إقليمية وقوى دولية.

كل هذا يقودنا إلى فهم بسيط جداً بالسياسة عندما تكون المفاعيل بين المتصارعين بحجم الدم النازف في سوريا، وتكون قوى، مثل «الائتلاف الوطني» في اسطنبول، ليست أكثر من غطاء

شرعي لتحولات خطرة على الأرض، ستنتهي بحصر المعارضة المسلحة بين «جبهة النصرة» و«داعش» وما يماثلهما، فهذا معناه أن لا دور سياسياً قادماً لهذا «الائتلاف»، لأن السيناريوهات السياسية تتراوح بين إنجاز تحالف دولي لقتال تلك الفئات، وقد تصل في أسوأ حالاتها لتفاوض الفاعلين عسكرياً، وفي الحالتين ليس لهذا «الائتلاف» عندها أي دور سياسي.

في حالات مثل حالة سوريا، تكون التحولات السياسية وسيلة للضغط على الأنظمة وتأطيرها وتغيير لبناتها الأساسية، وهذا التغيير معناه قرار دولي باستيعاب الأزمة، وإلا فلا حاجة للتعاطي مع القوى السياسية، وتترك سوريا لمصير مجهول. لكن الواضح أن الأزمة تتجه دولياً نحو أطر جديدة للمقاربات الإستراتيجية، وبالتالي نحن أمام عملية سياسية طويلة لتواكب الحرب على الإرهاب من دون أن تشكل اهتزازات عميقة في المنطقة التي تمددت فيها الأزمة بشكل خطير جداً.

إذاً ستكون هناك مرحلة طويلة سياسياً، وبالتالي هناك توافق جزئي مع النظام، وهذا ما فعلته موسكو بمحاولة جمع أشخاص، سمتهم العامة الاعتدال، لطرق بوابة السياسة، حتى لا يتم إقفالها من الجلسة رقم واحد.

هذه الحسابات السياسية، ليست فقط مطلوبة من المعارضة السياسية أن تدركها، بل والقوى التي توجه وتحدد خيارات قسم من تلك المعارضة .

نعم، نحن كفصيل سياسي معارض نقرأ المعادلة بهذا الشكل، ولا نتوافق مع أي طرح معلب خارجياً، ونعتبر طاولة التفاوض سيدة نفسها، لأن مرحلة بهذه الضراوة وبأثمان عالية لا تعكس إمكانية توافق سريع بين القوى الإقليمية، وإن كان الخداع البصري قد يوحي بذلك .

عودة لسؤال لماذا موسكو؟

موسكو من أجل المعارضة السياسية الوطنية، ومن أجل المشروعية السياسية للمعارضة السياسية التي لا يمكن أن تستمد من أطراف خارجية، إلا في حالة الطرابيش القابلة للاستبدال وفق تداعيات الحدث. أما الحالة الوطنية فتنطلق من خيار ذاتي وطني ثم تجبر الدبلوماسية على تبنيها.

لقد شكلت الدول «الائتلاف» ليحقق لها مناوراتها السياسية، واستخدمته لشرعنة التدخلات الإقليمية وحمل رسائل بعض الأطراف الدولية، وهذا «الائتلاف» لا يبدل نهجه السياسي وفق تداعيات الحدث وتدهور حال السوريين والعمل المسلح، وطالما الدول الداعمة لذلك «الائتلاف» تعلم أنه لا يمثل مسلحي المعارضة، فعلى المعارضة نفسها أن تتصرف على أساس ذلك، إن كانت تريد لها دوراً في العملية السياسية.

والخلاصة أنه كان يجب أن يترك «الائتلاف» لمهمته التي سينتهي بانتهائها، إذا كنا لا نريد الحديث عن رفضه المطلق كما هو بالنسبة لنا «كتشكيل وليس كأفراد»، لا أن تتشارك معه قوى من الداخل لتتحول مثله إلى أداة سياسية تنتهي مفاعيلها سريعاً بلا نتيجة، وقد تكون هناك قوى دولية وإقليمية أرادت سحب تلك المعارضة إلى ملاعب الخارج.

وأياً كانت الشعارات الطنانة التي يمكن التلطي بها، سواء عن وحدة المعارضة أو تقريب وجهات النظر أو غيرها، فإن الجميع يعلم بالوعي السياسي الباطني أن القوى المحكومة لولادات قسرية ونهج مسيطر عليه لا تبدل أجنداتها، إلا إذا قررت الدول الداعمة تبديل الأجندة، وبالتالي عندها لا حاجة لتوافقات المعارضة وستنتهي الأزمة، ويكون المطلوب إخراج سياسي وليس مخرجاً.

ليس هذا اتهاماً شخصياً لأحد بقدر ما هو استقراء واقع، وبالعكس يمكن لمجموع الأفراد أن يشكلوا حالة وطنية كأفراد، حول طاولة مستديرة بسيطة.

وقد يكون هذا الفهم هو ما جعلنا نحن، كـ«هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سوريا»، أن نكون الفصيل الوحيد الذي لم يعترض على دعوة موسكو للأفراد وليس للهيئات، ربما لأننا نخترق الأجندات المفصلة على قياس الكيانات بالأفراد، ولأننا ندرك أن هذه توطئة لبناء آليات التفاهم وليس نهاياتها المحكومة بواقع دولي معقد. ولا نريد اليوم الدخول في ماهية التشكيلات وحقائق التمثيل، والتي يعرفها الجميع والمجتمع الدولي.

نعود ونؤكد أن المعارضة، التي ستكون مؤهلة لدور وطني ـ لا لدور عابر يتعلق بمناورات سياسية غير جدية مرتبطة بمفاعيل التوافقات الدولية ـ هي معارضة تستند إلى خيار داخلي بالمطلق، ويجب أن تكون مهمة المعارضة الوطنية التوجه للشارع السوري وتعزيز تمددها فيه عندما تكون مدركة لصيرورة الأزمة وتداعياتها، خاصة مع وجود «داعش» و«النصرة»، وغيرهما من قوى التطرف، لأن تلك القوى وحدها التي ستتحكم بمعادلة القتال، وسيكون هذا القتال ضد كل السوريين الراغبين بالحياة.

(ميس الكريدي، «السفير»، ٢١/١/٢٠١٥)

التدخل الروسي كمانع للحرب الأهلية في لبنان؟!



أوباما وبوتين: تجنّب النظرات..

الفاجعة التي ألمت بآل صفوان هي، بدلالاتها الفعلية، من بين عناوين المأساة الوطنية التي يعيشها لبنان، خصوصاً إذا ما تمثلت بموجة الرحيل الجماعي، عبر الموت، إلى المجهول، **والتي تتبدى أخطر تجلياتها في طوابير المهاجرين في قوارب الغرق من طرابلس والميناء فيها وأنحاء أخرى من هذا الوطن الصغير، بمعزل ـ أو بالتكامل؟ـ مع وعن الهجرة المتفاقمة خطورة للنازحين السوريين.**

وإذا كانت الحرب في سوريا وعليها توفر مبررات شرعية لهجرة شبه جماعية للسوريين من المناطق التي تعيش في قلب الموت اليومي في ظل الحرب المفتوحة التي يشنها الإرهابيون، داعشيون ومَن شابههم، مجازر وتدميراً في مساحة واسعة وكثيفة السكان من سوريا، بجهاتها الأربع، فإن هجرة اللبنانيين، بطبيعة النظام طارد «رعاياه» والذي لا يحتاج إلى «الشعب، تبدو «طبيعية» و«منطقية».. بغض النظر عن الكفاءة والحالة الاجتماعية والأطفال الذين يرحلون من قبل أن يستقبلوا الحياة وتستقبلهم في وطنهم الذي يلفظهم!

بين الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد، منذ شهرين، تحت عنوان «أزمة النفايات»، في ظل الفراغ السياسي المطلق في مواقع القرار في الدولة، وبين هذه «الهجرة» القسرية، عبر الموت، التي ليس بالضرورة أن تتم خلسة وفي الظلام، و «التهجير» المنظم للشباب، خريجين أساساً وأصحاب خبرات في مجالات شتى، و «المغامرة» التي تندفع إليها عائلات بكامل عديدها، آباء وأمهات وفتياناً وأطفالاً، تتكشف ـ مرة أخرى ـ حقيقة هذا النظام المتوحش.

إن اللبنانيين الذين يفترضون أن الحرب الأهلية صارت خلفهم، وأن دولتهم قد استنقذت وعادت مؤسساتها إلى

الحياة، ينتبهون الآن إلى حقيقة مرة مفادها أن ذلك من الأوهام: فالدولة تعيش حالة إفلاس شبه معلن، بلسان وزير ماليتها، ومصادر تمويلها تلاشت أو يكاد ينضبها الفساد المستشري وتقاسم المغانم بين أهل الطبقة السياسية، والخسائر المتراكمة نتيجة الفشل المتعمد في تأمين التيار الكهربائي وهو الآن الأغلى كلفة في العالم، والمياه النظيفة وتلاشي أسطورة النفط أو طمسها بقصد مقصود.

لعل مناخ الحرب الأهلية ضرورة لاستمرار النظام.. وجدول الخلافات السياسية، التي تستبطن مطالب طائفية تحمل راياتها الطبقة السياسية، تؤكد هذا الاستنتاج: خلاف على قانون الانتخاب (الذي يصعب تصوره في خضم المنازعات والمناكفات السياسية ذات الجذر الطائفي)، وضمناً على تقسيم الدوائر الذي أفضى في ذروته إلى طرح مشروع القانون الأرثوذكسي، فضلاً عن الخلاف المضمر خلف الموافقة المعلنة على اتفاق الطائف بعنوان صلاحيات رئيس الجمهورية التي يعتبر البعض أنها قد انتزعت من الطائفة ـ الأم لهذا الكيان وجيرت لمجلس الوزراء مجتمعاً في شخص رئيسه.

كيف تنتهي الحرب الأهلية في لبنان، بعناوين سياسية خلافية حتى هذه اللحظة، بينما الحروب مستعرة بين الأنظمة العربية مشرقاً حتى اليمن ومغرباً حتى الجزائر، وإن ظلت الصدارة لسوريا ومعها العراق وقد اتخذهما «داعش» المقر والممر إلى ما بعدهما، ثم اندفعت المملكة السعودية التي لم يعرف عن نظامها الاندفاع إلى حرب بلا أفق كالتي تخوضها الآن ضد اليمن، مستدرجة إليها ـ بالأمر ـ إمارات الخليج بعنوان دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشيّع يومياً بعض النخبة من ضباطها وجنودها الذين يسقطون في أرض أجدادهم حتى عهد قريب؟

بل كيف تنتهي هذه الحرب الأهلية الصامتة في لبنان والمجلس النيابي يجتمع لأمر تفصيلي، كانتخاب اللجان، ثم يمتنع (أو يمنع؟) عن الانعقاد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية برغم مرور سنة ونصف سنة على الفراغ في سدة الرئاسة، مما يعيد الخلط بين المسائل السياسية والأمراض الطائفية المزمنة فإذا البلاد على حافة الانشطار أو التشطير في ظل مناخات الحرب الأهلية؟!

الأمل الوحيد الذي انبثق مؤخراً يجيء من القرار الروسي الذي باغت العالم بعاصمته الأميركية واشنطن، وذلك بالتدخل الحربي الحاسم في سوريا، والذي أعطى موسكو الفرصة لتؤكد أنها لا تزال عاصمة أساسية للقرار الدولي حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وحتى بعد الحصار الشديد على روسيا (الأرثوذكسية) لإضعافها بل إنهاكها اقتصادياً، وحتى بعد تحريض أوكرانيا على الانفصال، وبعد التدخل المباشر لخفض أسعار النفط، وبعد كل المناورات الهادفة لاستبدال الغاز الروسي بأي غاز آخر.

إن هذا التدخل الحاسم لا يحمي وحدة سوريا فحسب، بل إن من شأنه أن يبدل المناخ السائد في المنطقة والذي كان يشعل نار الحروب الأهلية بنوازع طائفية ومذهبية في المشرق بأقطاره جميعاً.

...وصار لموسكو صوت مرجح في انتخابات الرئاسة في لبنان، وهي المقدمة الضرورية لعودة لبنان إلى حالته الطبيعية: يقف على حافة الحرب الأهلية ولكنه ممنوع من السقوط فيها.

قولوا: إن شاء الله!

(طلال سلمان، «السفير»،
بالتزامن مع «الشروق» المصرية، ٢٠١٥/١٠/٢٣)

الفوضى المسلّحة تستولد «الشرق الأوسط الجديد»: العرب في التّيه

تعيش منطقتنا حالة من الفوضى المسلحة في ظل صراع دولي يكشف ضعف أهلها العرب، إلى حد الغياب عن القرار والركض وراء سراب التسويات او مشاريع الصفقات التي تستهدف مستقبلهم في كياناتهم السياسية التي اتُفق على استيلادها في «غيابهم» أو من دون مشاركتهم قبل ما يقارب المئة عام، وفي قلب احتدام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

يتبدّى، الان، الشعب الذي كان واحداً وكأنه قد غدا شعوباً، وتفسخت هويته القومية لتنبثق مجدداً هويات عرقية ودينية، فتحيي أعراقاً كانت قد اندثرت أو تكاد، ولغات كانت قد انحسرت أمام اللغة العربية، ليس فقط باعتبارها اللغة الرسمية فضلاً عن كونها لغة الأكثرية الساحقة، بل أساساً لأن «لغتهم» قد فقدت وظيفتها في ظل «الدولة القوية لكل حاملي هويتها»، وباتت أثراً ثقافياً آتياً من الماضي يتم حفظه كتراث أكثر منه توكيداً للانتماء إلى «قومية» أخرى، بالمعنى السياسي للكلمة؛ أي أنه «تنوّع داخل الوحدة».

في المشرق استولدت «الدولة» قيصرياً في معاهدة «سايكس ـ بيكو» بين البريطانيين والفرنسيين، مستبطنة خلافات جدية على الحدود، وداخل كل «دولة» بغض النظر عن «الهوية العرقية» لاهلها، وباستغلال للنقمة على المستعمر العثماني القديم الذي صار تركياً من دون أن يتخلى كلياً عن اطماعه في بعض أرض سوريا والعراق.

غداة انفجار الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في العام ١٩٣٨، أقدمت فرنسا، التي كانت منتدَبة على سوريا، بالتنازل لتركيا عن إقليمَي أو سنجقي كيليكيا واسكندرون وهما بعض الأرض السورية، حتى لا ينحاز الاتراك إلى المعسكر الألماني ـ الإيطالي.. وهكذا خسرت دولة سوريا بعض جغرافية كيانها المستحدث.

في المقابل، رفض البريطانيون مطالبة تركيا بضم الموصل العراقية إلى أرضها، لأن خبراءهم كانوا قد اكتشفوا أو أنهم «اشتروا» اكتشاف النفط في العراق، وتحديداً في منطقة الموصل، من صاحبه الخبير الأرمني، مقابل خمسة بالمئة من أسهم «شركة نفط العراق» التي مدت الانابيب عبر الأراضي السورية إلى مدينة طرابلس اللبنانية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

اما شبه الجزيرة والخليج التي كانت شواطئها الساحلية تحت النفوذ البريطاني مع تطلّع أميركي إلى الشراكة فيه ولو بنسبة ما، فلسوف يتم تقاسمها نهائياً عشية وقف الحرب العالمية الثانية بالضربة الأميركية الذرية لليابان، وتطلّع الأميركيين إلى الخزان الهائل للنفط في السعودية. وقد تمت الصفقة مع الملك المؤسِّس عبد العزيز آل سعود، فوضع الأميركيون أيديهم على نفط السعودية، ووزعوا بعض الحصص في ثروات مشيخات الخليج العربي التي كانت تحت النفوذ البريطاني، على حلفائهم الاساسيين في الحرب، وإن هم احتفظوا بالنصيب الأعظم فيها.

بمعنى آخر، فإن آبار النفط (ومن بعدُ الغاز) هي التي رسمت حدود «الدول» في شبه الجزيرة العربية، فمدت السعودية «أرضها» مقتطعة بعض أرض اليمن في حرب وصل فيها السعوديون قرب صنعاء ثم انسحبوا مكرَهين لانهم «تجاوزوا الحدود». بينما استولدت على ساحل الخليج مشاريع الدول القائمة الآن: الإمارات العربية المتحدة (من الساحل المتصالح) مع اختراق لحدود سلطنة عُمان التي حيِّدت (وما تزال مُحيَّدة) وإن ظل النفوذ البريطاني (تحت المظلة الأميركية) مسلماً بها مع التسليم بالحكم للسلطان الذي تنتهي عائلته إلى النسب الشريف، برغم أن المذهب السائد فيها هو «الأباضية» الذي يراه بعض البحاثة قريباً من «الخوارج»، وإن نفى عنه أهله هذه التهمة.

ها هي الفوضى المسلحة تسود، مرة أخرى، هذه المنطقة العربية التي أعطيت بعد زرع الكيان الصهيوني فيها، إسرائيل في العام ١٩٤٨، اسم «الشرق الاوسط»، بما ينفي عنها هويتها الاصلية ويفتح الباب لصراع الهويات، واستيلاد «روح استقلالية» لدى الاقليات.

إن دولتين عربيتين مركزيتين في هذا المشرق مهددتان الآن بالتقسيم او التفتيت أو ـ في أحسن الحالات ـ بالفيدرالية أو الكونفيدرالية على أساس عرقي أو لغوي، هما سوريا والعراق، في استثمار متأخر لتكوينهما التاريخي الذي يضمّ، كما في كثير من الدول الاخرى في سائر أنحاء العالم، أقليات عرقية أو دينية عاشت على امتداد مئات السنين متآخية مع الأكثرية في إطار جامع بين ركائزه الدين واللغة، وإن تعددت «هويات» الحاكم الذي كان يستظل راية الإسلام، عربياً كان أو كردياً أو تركمانياً أو تركياً.

يمكن أن تضاف إليهما اليمن التي فُرضت عليها حرب تفتقر إلى التبرير المنطقي ـ إذا ما استبعدنا الرغبة في الهيمنة المباشرة ـ مما أحيا في أجوائها مشروع تقسيمها إلى دولتين، في ظل خطر جدي يتهددها مستقبلاً في كيانها نتيجة تغلغل «القاعدة» و «داعش» عميقاً في جنوبها الذي استولدته النزعة الاستقلالية «دولة» في العام ١٩٦٧، لم تعش طويلاً، فاهتزت بعد «حاميها» الاتحاد السوفياتي فانهارت ـ بالحرب مع صنعاء ـ بعد انهياره

مباشرة، واستعادتها دولة الشمال تحت شعار توحيد اليمن الذي صدّعته الحرب السعودية مؤخراً، مما يفتح الباب أمام احتمالات شتى ليس بينها وجود «دولة مركزية قوية» في اليمن بشمالها والجنوب.

في ظل هذه الأوضاع المضطربة والمفتوحة على المجهول، عاد النفوذ الأجنبي، ومن ضمنه التغلغل الإسرائيلي، يفرض وجوده على المنطقة جميعاً الممتدة بين البحرين الابيض المتوسط والأحمر. فالأساطيل الحربية، بحرية وجوية، تزدحم في مياه البحرين وبينهما وإلى جوارهما، وأساطيل الطيران الحربي، الروسي والفرنسي فضلاً عن الأميركي تملأ سماء هذه المنطقة العربية وتنهمر صواريخها وقذائفها المدمرة على أسباب العمران فيها، تارة باسم دعم الأنظمة القائمة فيها، أو اعتراضاً عليها، وطوراً باسم مقاتلة «داعش» الذي ما زال يملك المبادرة في أكثر من جبهة، ولا سيما في العراق. فضلاً عن قدرته على الضرب خارج «المشرق» كما يظهر واقع ليبيا، حيث تسود الفوضى المسلحة في ظل خلافات القوى السياسية المستولدة حديثاً فيها. كما أن إسقاط الطائرة الروسية فوق سيناء يقوم دليلاً على سيف «داعش» الطويل، فضلاً عن «حروبه» الصغيرة، بالتوازي مع «حروب القاعدة» في بعض أنحاء القارة الأفريقية.

صحيح أن جيوشاً أجنبية برية لم تنزل إلى الأرض العربية، حتى الساعة، لكن قرار العديد من الدول العربية المعنية لم يعد حراً بالمطلق ومستقلاً بالكامل. فدمشق التي طلبت، بداية، مساعدة إيران مباشرة، والتي ذهب إليها مقاتلو «حزب الله» من لبنان كنجدة إضافية، **هي التي طلبت المساعدة الروسية التي جاءتها عبر الأسطول الجوي (كما عبر القصف بعيد المدى وانطلاقاً من شواطئ بحر قزوين الروسية).** كذلك فإن سماء العراق تكاد تكون ميادين تدريب لاساطيل الجو الأميركية ـ البريطانية ـ الأسترالية ـ الكندية. وقد انضمّ إليها مؤخراً الأسطول الفرنسي في تظاهرة عسكرية استعراضية تقدمها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، بزعم الرد على ضربات «داعش» الإرهابية التي استهدفت باريس في قلبها، وعبر نواد رياضية واجتماعية، وبهدف قتل اكبر عدد ممكن من المدنيين إرهاباً للدولة الفرنسية، بل وللغرب كله الذي يبدو الآن على حافة قرار خطير: المشاركة في هذه الحرب بالاسلحة كافة، وأهمها العمليات الخاصة فضلاً عن الغارات بالطيران انطلاقاً من مطارات محلية (في سوريا والعراق) أو من حاملات الطائرات الراسية في البحر الابيض المتوسط الذي حلم العرب ـ ذات يوم ـ بأن يجعلوه بحيرة عربية، ومن أسف فإنه الآن بحيرة لغيرهم ومن ضمن هذا الغير العدو الإسرائيلي.

إن **«الشرق الأوسط العربي» يكاد يختفي الآن**، وباتت الأسئلة تتركز على مصائر دوله التي يرى البعض أنها استولدت قيصرياً قبل مئة عام، وفي صفقة بريطانية ـ فرنسية لم تعترض عليها أميركا، خصوصاً وأنها كانت تستبطن مشروع الكيان الإسرائيلي الذي لم يتأخر الإعلان عنه إلا سنة واحدة، وجاء عبر وعد بلفور (سنة ١٩١٧). وبالتالي فإن «دوله» هذه لم تثبت أهليتها للحياة، ولا بدّ من إعادة النظر في «حدودها» ثم في طبيعة أنظمتها وهل تكون «فيدرالية» أم «كونفيدرالية» أم يجري تقسيمها دولاً شتى!

إن العراق غائب ومشغول بمصيره، حتى إشعار آخر، تدور فيه حروب شتى، معلنة أو مضمَرة، وتجهد تركيا في أن تتغلغل فيه مستغلة نزعة كردية إلى «الاستقلال» مع خطر تحوّله إلى «الانفصال» في دولة مستقلة، فضلاً عن «ظلامة أهل السنة» التي يمكن أن تتبلور في المطالبة بدولة كونفيدرالية من ثلاثة كيانات: شيعي وسني وكردي.

كذلك فإن الحرب المفتوحة في **سوريا** وعليها، والتي تكاد تبدأ سنتها الخامسة تُرخي ظلالاً سوداء على مصير الدولة المركزية الواحدة الموحّدة فيها. وترتفع في أنحاء عربية مختلفة أصوات تطالب بدولة فيدرالية أو حتى كونفيدرالية تراعي أصول «المكوّنات» و«الأعراق» المختلفة فيها.. وإن ظلّ مثل هذا الاحتمال معلقاً على تطورات هذه «الحرب» التي تدخل هذه الأيام منعطفاً حاسماً قد تتقرر نتائجه خلال فترة قد لا تكون طويلة.

في هذه الأثناء، تتبدى إسرائيل وكأنها وحدها «الدولة» في هذا الشرق الأوسط الجديد الذي بشرت به كونداليزا رايس قبل سنوات، خصوصاً وأنها ـ بهذه النسبة أو تلك ـ شريكة، ولو في الجو، لغارات الطيران الروسي على أهدافه في سوريا، وهذا ما مكّنه من المشاركة في غارات لحسابه على بعض مناطقها مؤخراً، وبالتأكيد في ظل قدر من التنسيق مع الأسطول الروسي.

أما لبنان فمشغول بالانتخابات الرئاسية فيه، ومكافحة «النصرة» التي تجد مَن يساندها عربياً (قطر مثلاً) إلى حد تقديم الوساطة للإفراج عن بعض جنوده الذين كانوا أسرى لديها، و«داعش» الذي لم يعثر على وسيط صالح معه للإفراج عمّن تبقى من جنوده رهائن لديه.

(طلال سلمان، «السفير»،
بالتزامن مع جريدة «الشروق» المصرية، ٢٠١٥/١٢/٩)

التدخل العسكري الروسي في سوريا: يستعجل الحل أم يطيل الحرب؟

لا تهدأ منطقة الشرق الأوسط ولا تستكين، ولا تقف فيها المفاجآت والمتغيرات عند حدود المشهد الإقليمي لا يستقر على حال. خلط الأوراق يتواصل. لائحة الأولويات تتغير. بعدما كان الاتفاق النووي الإيراني هو الحدث، أصبح التدخل العسكري الروسي في سوريا الحدث والحد الفاصل. ومرحلة ما بعد الحرب الروسية لن تكون مثل ما قبلها.

أقدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على خطوة أو نقلة نوعية في سوريا، مثل لاعب شطرنج ماهر، لم تكن في حسبان أحد وتوقعه عندما قرر رفع مستوى تدخله في الأزمة والحرب. أثبت أن سوريا ليست ليبيا، وأن ما حدث معه هناك لن يتكرر هنا. لا بل حدث العكس، وانتقم ورد على الخديعة الأميركية ـ الأوروبية في ليبيا بخديعة مضادة في سوريا. العنصر الأبرز في هذه الخديعة ليس المفاجأة والمباغتة، وإنما تحديد هدف التدخل العسكري المباشر في محاربة «داعش»، وهو ليس كذلك.

الاندفاعة الروسية العسكرية في سوريا التي تمثلت في رفع حجم التدخل والدعم لنظام الرئيس بشار الاسد، أعطيت تفسيرات كثيرة لأسبابها وتوقيتها وأهدافها.

ـ الإصرار التركي على المنطقة الآمنة دفع بروسيا إلى التحرك وحجز منطقة لها تماثلها.

ـ هناك من يتحدث عن تراجع الإخلاء الأميركي للساحة السورية التي لا تهم الرئيس باراك أوباما وليست في أولوياته، إضافة إلى محاولة روسيا القبض على الورقة السورية لمقايضتها مع الأميركيين بالورقة الأوكرانية.

ـ هناك من يتحدث عن مؤشرات ميدانية إلى تراجع سريع وانهيار مفاجئ محتمل في النظام السوري، ما أدى إلى هذا التحرك لحفظ موقع الأسد في «سوريا المفيدة» التي تمتد من دمشق إلى حلب نزولاً إلى الساحل.

ـ هناك من يتحدث عن حرب استباقية وقائية تخوضها روسيا في سوريا، وهي تقاتل الإرهاب والتطرف على أرض سوريا حتى لا تقاتلهم على أرضها مستقبلاً.

التدخل الروسي استراتيجي، وهو يُدرس منذ فترة في القيادة الروسية وأعقب التدخل الإيراني غير الواضح المعالم والموجود عملياً على الأرض، ناهيك بالتدخل الدولي المعلن.

ثمة سببان للتدخل الروسي:

الأول، الحفاظ على نظام الأسد. وهذا واضح في كل المراحل منذ بداية الأزمة السورية حتى اليوم. إذ ترفض القيادة الروسية تنحي الرئيس السوري أو سقوطه.

الثاني، تصميم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على استعادة دور روسيا في المنطقة بعدما ارتاح في الداخل عبر الانتخابات وارتاح دولياً. بالتالي ما لم يكن في استطاعته فعله قبل أربع سنوات بات اليوم قادراً على فعله.

يمسك بوتين بمفاصل الجيش الروسي الذي يتجاوب معه، ويعرف أن سوريا موقع استراتيجي بالنسبة إلى روسيا في ما يتعلق بالأمن القومي الروسي، لأن الروس يعرفون أنه إذا ربح المتطرفون في سوريا حتماً سيصبحون في الشيشان، في وقت هناك تحول دولي في النظرة إلى الأزمة السورية، وثمة اقتناع بأن العدو الأول هو إرهاب «داعش» كخطر أكبر على الغرب عقائدياً وسياسياً، وروسيا تقول صراحة إنها تتدخل للحفاظ على النظام ومحاربة «داعش»، فيما ترى دول أوروبية، ولا سيما فرنسا أن «داعش» هو العدو، بالإضافة إلى ضرورة إسقاط النظام. لكن الفارق بين بوتين وأوباما أن الأول يعرف ماذا يريد ولديه أدواته على الأرض لجهة التعاون والتنسيق مع الجيش السوري وقوات الحماية الكردية على أن يضرب جواً ويتحرك هؤلاء على الأرض، في حين أن أوباما يريد إسقاط «داعش» والأسد معاً، لكنه لا يملك الأدوات على الأرض، وظهر جلياً أن الولايات المتحدة تضرب جواً منذ سنة ولم تستطع أن تغير في المعادلة السورية.

نجح بوتين عبر نقلته النوعية في سوريا ليس في أن يكون اللاعب المحوري والرقم واحد فقط، إنما أن يفرض تعديلاً في الأجندة الدولية إن لجهة تراتبية الملفات والأولويات، أو لجهة موقع روسيا ودورها. ما حققه عملياً وفي اختصار:

١ ـ فرض الأزمة السورية على رأس لائحة الاهتمامات والأولويات الدولية. عودة هذه الأزمة إلى الصدارة الدولية حصلت بفعل تعزيز التدخل الروسي، وأيضاً بسبب أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا.

٢ ـ في موازاة إسقاط مشروع المنطقة الآمنة التركية الحدودية داخل سوريا، أقام التدخل الروسي العسكري منطقة آمنة للنظام السوري، وبالتالي فإن بوتين لن يكتفي بالاستدارة

السياسية الدولية المتدرجة في اتجاه سوريا وملاقاته في منتصف الطريق، ولن يكتفي بالقبول المبدئي ببقاء الأسد في المرحلة الانتقالية. الواقع الجديد الذي فرضته موسكو في سوريا جعل منها قوة رئيسية ومحورية في أي بحث لتسوية سياسية في هذا البلد. وهي تدفع من خلال تدخلها في سوريا إلى تسريع وتيرة التحول الدولي، الأوروبي خصوصاً، في شأن الأزمة هناك.

هذا التحول يرتكز على نقطتين: أولوية محاربة «داعش» تتقدم أولوية إسقاط نظام الأسد، والتسليم ببقاء الأسد في المرحلة الانتقالية بحيث لم يعد رحيله شرطاً مسبقاً للحل السياسي. إذ تعتبر أن مكافحة الإرهاب تأتي أولاً، ثم يتم النظر في مصير الأسد ومستقبل النظام.

لم تغير موسكو مواقفها، إنما الجديد أنها تحاول الجمع بين المهمتين: مهمة صون النظام في دمشق بما فيه - حتى الآن - بقاء الأسد في السلطة بكل ما يتطلبه ذلك من دعم عسكري، ومهمة رعاية مقاربة سياسية جديدة قوامها الشراكة مع الأطراف السوريين والإقليميين في الحرب على الإرهاب أولاً. الذي تغير أن الدول الغربية التي تقول إنها جاهزة لما تسميه الترتيبات الخلاقة التي تجمع بين تمسك موسكو وحليفها الإيراني بالأسد وبين الموقف الغربي الذي يقول بهمس إنه يريد رحيل الأسد في الوقت المناسب.

بعد إجهاض عملية جنيف، تريد روسيا التقدم إلى منصة القيادة لتطرح مبادرة جديدة في أساسها تحالف دولي جديد في سوريا لمواجهة «داعش» يكون نظام الأسد في صلبه. تقول لأميركا وأوروبا: إذا أردتم أي حل لأزمة اللاجئين أو ضد الإرهاب أو في أوكرانيا عليكم التعاون معنا.

تبين هذه التطورات الفراغ القيادي الأميركي ومدى الإخفاق في سوريا، وفي المقابل مدى نجاح روسيا في فرض نفسها لاعباً رئيسياً في سوريا والمنطقة واستعادة موقع المبادر والفعل، في حين يقبع أوباما في موقع رد الفعل.

خلط بوتين أوراق اللعبة وفرض نفسه لاعباً أول ومفاوضاً من موقع قوة في الملف السوري، ودافعاً الجميع إلى الهرولة في اتجاهه. نجح في أن يضرب ضربته ويحصد نتائجها تباعاً. هو يريد استغلال الأزمة السورية للحصول على تأثير ودور دولي. يريد استعادة مكانة روسيا ونفوذها في الشرق الأوسط بعد تراجع كبير في السنوات الأخيرة. يريد استدراج أوباما إلى موقعه وسياسته بأن تكون الأولوية في سوريا لمحاربة «داعش» وأن يكون نظام الأسد وجيشه شريكاً في هذه الحرب وجزءاً منها.

اليوم أصبح هناك محور آخر في المنطقة هو المحور الروسي - السوري - العراقي - الإيراني بعدما كان هناك محور واحد هو المحور الأميركي - السعودي - التركي - الخليجي عموماً. كانت هناك أحادية أميركية في إدارة منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج في التسعينيات، لكن اليوم تبدلت المعادلة. **هذا المحور يقدم نفسه على أنه القوة الوحيدة المستعدة لمحاربة «الدولة الإسلامية»، وتالياً يسعى إلى تقويض الجهود الخجولة للائتلاف الدولي الذي تقوده واشنطن، وتهميشه في هذه الحرب.**

وعلى غموض أهدافه البعيدة المدى، تبدو الخطوات المباشرة لموسكو أكثر ثقة من خطة «الحرق البطيء» التي يعتمدها الغرب في سوريا تحديداً. وتخطو موسكو بثقة واستراتيجيا واضحة في سوريا على خلاف واشنطن التي لا تزال تظهر تردداً في مواجهة «داعش»، كما في بلورة خطة حل سياسي للنزاع. بإرسالها تعزيزات إلى المنطقة وإرسائها أسس محور جديد، توجه موسكو رسالة إلى دول المنطقة بأنها حليف ذو صدقية في المعركة، ولاعب رئيسي في الحرب كما في أي مشروع سلام لسوريا.

لكن التدخل الروسي يثير قلقاً واعتراضاً عند السعودية التي حذرت من عواقب وخيمة. تقول مصادر دبلوماسية خليجية أن من غير الصحيح على الإطلاق أن التحالف الجديد الذي ضم إيران والنظامين العراقي والسوري بقيادة روسيا الاتحادية مجرد مركز للتنسيق الاستخباري بين هذه الدول لمواجهة «داعش». **إنه حلف سياسي وعسكري وأمني.** المشكلة في هذا الحلف أنه بتكوينه ومنطلقاته ودوافعه سوق يعمق الانقسام المذهبي والطائفي في العراق، وفي سوريا والمنطقة كلها. وهذا في حقيقة الأمر تقع مسؤوليته على روسيا التي تضم أكثر من ٢٠ مليون مسلم، معظمهم، أن ليس كلهم، ينتمون إلى المذهب السني. في السياق نفسه، تشير مصادر سنية عراقية إلى أن التحالف الرباعي من شأنه أن يثير مخاوف السنة في العراق، لأن العرب السنة في العراق هم الحلقة الأضعف سواء على صعيد القوة القتالية أو على صعيد القرار السياسي الذي هو شيعي بامتياز. بالتالي فإن أي تحالف بصرف النظر عن المضمون الذي يعبر عنه، إنما تكون صناعة القرار ونتائجه ومعطياته في ظل هذه المعادلة غير المتوازنة لصالح الطرف الشيعي في السلطة، وليس السنة الذين يقاتلون «داعش» بقوات بسيطة. بالتالي فإن إيران هي الطرف الأكثر استفادة من هذا التحالف.

لا تأبه روسيا للتحذيرات والاعتراضات، وترسل إشارات ورسائل عملية متلاحقة تفيد بأنها جدية إلى أبعد الحدود في تدخلها العسكري المباشر في سوريا، وإن قرارها استراتيجي

لا رجوع عنه ولا عودة إلى الوراء، وأن تدخلها لا يقف عند حدود ضربات جوية ليست كافية لتغيير الوضع، إنما تمهد لحرب وعمليات برية ستكون أساساً على عاتق الجيش السوري وستتصاعد وتيرتها حتى آخر العام الجاري، **لأن المطلوب إحداث تغيير جوهري في المعادلة على الأرض وفي ميزان القوى بين النظام ومعارضيه، وفرض واقع جديد في جبهات حمص وحلب وحماه وإدلب.**

كل الدلائل والمؤشرات تدل على أن موسكو عاقدة العزم على استرجاع كل «سوريا المفيدة» التي تحوي ٧٥ بالمئة من السكان و٨٥ بالمئة من الناتج القومي، أي أحكام السيطرة على المنطقة الوسطى ذات الأهمية الاستراتيجية. فهذه المنطقة تشكل عقدة وصل بين شمال سوريا وجنوبها.

وهي الطريق بين العاصمة دمشق نحو حلب واللاذقية، كما تعتبر البوابة من الساحل السوري نحو الداخل في اتجاه الرقة ودير الزور.

اتخذ الروس قرارهم بشن عملية كبيرة وشاملة وتوفير غطاء جوي للجيش السوري المدعوم من «حزب الله» وإيران، ويتوقعون أن يسيطر الجيش السوري وحلفاؤه على مناطق جديدة خلال الشهرين المقبلين، بهدف إقفال الحدود السورية - التركية والسيطرة عليها.

الوضع في سوريا دخل مرحلة جديدة يراها البعض أكثر خطورة وتعقيداً من قبل، لأن التدخل الروسي سيزيد قوى التطرف وحجم المساعدات المقدمة إليها من دول معترضة على هذا التدخل. وهذا سيؤدي إلى إطالة أمد الحرب وتورط روسي في المستنقع السوري، وإلى أفغانستان ثانية. بالتالي دخول سوريا مرحلة جديدة هي خلطة من «الصوملة» و«الأفغنة». لكن هناك من يرى في المقابل أن الدخول الروسي يسرع وتيرة الحل السياسي «المدول» بعدما أصبحت الأزمة السورية مصدر خطر ملموس على المصالح الإقليمية والدولية.

هذا الحل ينطلق من تفاهم روسي - أميركي، ويرتكز على ثلاثة عناصر:

أولها، تجميد الصراع ورسم حدود القتال وخطوط الحل.

ثانيها، التفاهم على الانتقال السياسي الذي يتضمن بقاء الأسد في مرحلة التفاوض أو في المرحلة الانتقالية.

ثالثها، تشكيل تحالف ضد «داعش» على أساس قرار دولي في مجلس الأمن وتعاون أميركي - روسي. دخلت روسيا مرحلة جديدة في استراتيجيتها الدولي. اقتحمت مسرح الشرق الأوسط من الباب السوري الضيق، لكن عبر خطة واسعة النطاق والأهداف وطموحة. التدخل العسكري الروسي في سوريا هو ثاني تدخل عسكري كبير يبادر إليه بوتين خلال سنة ونصف سنة بعد احتلاله شبه جزيرة القرم. والحرب الروسية في سوريا هي ثانية الحروب الخارجية في المنطقة بعد الحرب الأميركية في العراق التي نفذت على مرحلتين (١٩٩٠ و٢٠٠٣).

مشهد جديد في المنطقة. جديد في قواعد اللعبة والصراع، وفي خارطة التشابكات والتداخلات الدولية الإقليمية. أول ما يعنيه أن صفحة القيادة أو الزعامة الأميركية الأحادية في المنطقة والعالم التي بلغت ذروتها مع الرئيس جورج بوش قد انطوت مع الرئيس الحالي، وأن العصر الأميركي في الشرق الأوسط إلى أفول في مقابل صعود العصر الروسي الذي لا يمكن من الآن تحديد آفاقه ونهاياته.

شكلت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو في ٢٠ تشرين الأول حدثاً سياسياً استثنائياً ومهماً جداً، واستحوذت على الاهتمام والمتابعة للأسباب الآتية:

١ - إنها الزيارة الأولى للأسد إلى الخارج منذ اندلاع الأزمة والحرب في سوريا. لم يغادر مقره في دمشق في السنوات الأربع الماضية إلا نادراً، لزيارات تفقدية خاطفة في جبهات القتال أو لقاء تجمعات شعبية. وأن يغادر سوريا في أحوال وظروف صعبة وخطرة يعني أمرين: أول مدى ثقته بوضعه وجبهته الداخلية، وثان مدى أهمية هذه الزيارة والمواضيع التي بحثت فيها وتطلبت حضوره إلى موسكو، ولم يكن في الإمكان بحثها وبتها هاتفياً.

٢ - طبيعة الزيارة التي أحيطت بسرية تامة، ورتبت ونفذت بطريقة استخباراتية، ولم يعلن عنها إلا بعد انتهائها وعودة الأسد إلى دمشق. الأهم أنها تمت بناء على «طلب عاجل» من بوتين، فكانت الدعوة أقرب إلى «استدعاء» كانت أقرب إلى زيارة عمل ميدانية تقدم فيها المضمون على الشكل والبروتوكول ، والمشهد السياسي على مظاهر الحفاوة والتكريم. كان الهبوط المفاجئ للأسد في موسكو أقرب إلى غارة سياسية روسية لا تقل وقعاً ودوياً عن الغارات الجوية.

٣ - فجر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مفاجأة جديدة من مفاجآته السورية، وقام بفعل تحد جديد للولايات المتحدة وحلفائها عندما رد من خلال هذه الزيارة الاعتبار إلى الأسد وشرعيته كرئيس دولة، ولو أن الاستقبال لم يكن مكتمل العناصر والمواصفات في استقبال رؤساء الدول بسبب ظروف الرئيس السوري وطبيعة الزيارة.

٤ - توقيت الزيارة عشية اجتماع مقرر في فيينا بين مجموعة دولية - إقليمية تضم رؤساء أميركا وتركيا والسعودية ولا مكان فيه لإيران وفرنسا. بالتالي تقصد بوتين استقبال الأسد قبل أن يحمل وزير خارجيته سيرغي لافروف رسالته التي تتضمن

نقطتين أساسيتين:

● روسيا مهتمة بإيجاد حل سياسي، وتدخلها العسكري هو في خدمة هذا الحل وتوفير ظروفه وتهيئة أرضيته.

● ترى روسيا أن محاربة الإرهاب («داعش») مدخل إلى الحل السياسي وشرط نجاحه، ولا توافق الولايات المتحدة والسعودية على أن بقاء الأسد في السلطة يمنع الحل السياسي ويطيل الحرب ويعزز الإرهاب.

٥ ـ زيارة الأسد هي المؤشر إلى وجود خطة روسية تقضي بتنفيذ عملية سياسية في موازاة العمليات العسكرية، كما تفيد بأن الدبلوماسية الساخنة في شأن سوريا تتحرك على إيقاع «الحرب الباردة» مع الولايات المتحدة. ليست الأمور كما صورها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي قال: أريد أن أعتقد أن الرئيس بوتين أقنع بشار الأسد بأن يترك الساحة، ولا تكهن البعض بأن الروس يعرضون على الأسد فكرة اللجوء إلى روسيا. المسألة تكمن في أن بوتين يربط بين الحملة العسكرية والحل السياسي. بمعنى أن تفضي التطورات العسكرية إلى خرق ومنفذ يمكن استغلاله لإعادة إطلاق العملية السياسية.

كان من الصعب دخول الأسد في مفاوضات سياسية من موقع الضعيف بعد الخسائر التي سبقت التدخل الروسي، ومن الصعب أن يذهب الروس إلى المفاوضات السياسية من غير أوراق رابحة يستطيعون اللعب فيها. لذلك من المرجح أن تستمر الجهود العسكرية لموسكو، وأن تتكثف وتشتد في انتظار أن تحصل التحولات. عندئذ يمكن البحث جدياً في السياسة والحلول. بالتالي لن تقدم موسكو تنازلات في الوقت الحاضر، وغير مهتمة بإحداث اختراق قبل أن تحقق إنجازات ميدانية من جهة، وقبل أن تتوصل إلى إقناع الخصوم بالتخلي عن شرط رحيل الأسد أو إبعاده للدخول في الحل السياسي.

٦ ـ موسكو مهتمة بالحل السياسي لأنها تدرك أن الحل لن يكون عسكرياً، ولأنها لا تريد التورط في المستنقع السوري وفي أفغانستان ثانية. تدرك أن إلحاق الهزيمة بـ «داعش» وأمثاله يقتضي مئة ألف جندي بري مدعومين بأسلحة الجو الصواريخ والمدفعية والدبابات والبحرية، ويحتاج تنظيف سوريا والعراق منه إلى ١٨ شهراً. لا تستطيع روسيا القيام بذلك وحدها:

● أولاً بسبب كلفته المالية الباهظة، وهي في وضع اقتصادي صعب لاعتبارات كثيرة أبرزها انخفاض أسعار النفط.

● ثانياً لأن حرباً منفردة كهذه تعترض عليها أميركا ويرفضها العرب وكل المسلمين السنة في العالم أو غالبيتهم، ستجعل الإسلاميين المقاتلين للأسد وإيران في سوريا والعراق مئات الآلاف المغرقين بالمال والسلاح. وستنتهي روسيا إلى أفغانستان ثانية، في وقت تتحاشى فيه أميركا فييتناماً ثانية.

(شوقي عشقوتي، «الأمن العام»،
العدد ٢٦، تشرين الثاني ٢٠١٥)

قاعدة طرطوس

تعتبر قاعدة طرطوس بمثابة موطئ القدم الوحيد الذي تمتلكه روسيا على شاطئ البحر المتوسط وفي «المياه الدافئة». كانت حتى تاريخ الدخول الروسي المباشر في الحرب السورية مجرد مرفأ تسهيلات للسفن الحربية الروسية ومحطة صيانة وتزويد المؤن والطعام للسفن الروسية العائمة في المتوسط.

الآن باتت قاعدة عسكرية كاملة المواصفات. ومع الإعلان عن إشراك سفن حربية روسية في العملية العسكرية في سوريا، لا يُستبعد أن تكون الخطوة التالية التي ستقوم بها موسكو تحويل القاعدة غير العسكرية في ميناء طرطوس إلى قاعدة قد تضم بداية بعض السفن الحربية، على أمل في أن تجعل منها مع الوقت مقراً دائماً لأسطول حربي روسي.

وتقوم القاعدة الجوية الروسية في حميميم، وصواريخ ضمن منظومات الدفاع الجوي يحتمل أنها نشرت حول حميميم، بضمان أمن الأجواء في المنطقة لحماية القاعدة البحرية، فضلاً عن إحداث تكامل في تنفيذ المهمات العسكرية، استراتيجية أو تكتيكية الطابع، بين القاعدتين الجوية والبحرية مع القطع العسكرية في عرض المتوسط.

مثل هذه القوات كافية من جانب روسيا لردع الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط واحتوائه. الأمر الذي تسعى موسكو إلى تحقيقه منذ العهد السوفياتي.

(شوقي عشقوتي، «الأمن العام»،
العدد ٢٦، تشرين الثاني ٢٠١٥)

معركة روسية ـ شيشانية على الأرض السورية

دأبت تصريحات المسؤولين الروس على الإشارة إلى وجود «القوقازيين» في سوريا منذ شهور طويلة. أحدث تلك التصريحات جاء على لسان الرئيس فلاديمير بوتين الذي أشار إلى «وجود **أكثر من ٢٠٠٠ مقاتل من دول الاتحاد السوفياتي (السابق) على الأراضي السورية**». وأعرب في هذا الإطار عن مخاوف «من أنهم سيعودون إلينا، لذا فالأفضل لنا أن نقدم المساعدة لـ«الرئيس السوري بشار الأسد للقتال ضدهم هناك على الأراضي السورية. هذا هو الحافز الأساس الذي يدفعنا إلى تقديم العون للأسد».

لا تدع دراسة عمليات القصف التي تقوم بها المقاتلات الروسية منذ ٣٠ أيلول مجالاً للشك بضرب مواقع في محافظات اللاذقية (غرباً) وحلب (شمالاً) وإدلب (شمالاً غرباً)، يسعى الروس إلى صد المجموعات المسلحة التي تواصل الضغط على الجيش السوري. إلا **أن هذه المناطق هي التي تضم العدد الأكبر من المقاتلين القادمين من القوقاز الروس من شيشانيين وداغستانيين خصوصاً، ومن الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى خصوصاً أوزبكستان وطاجيكستان.** بالتالي، فإن استدافهم يشكل نتيجة مباشرة للاستراتيجيا الروسية.

في سوريا، ظهر أوائل المقاتلين القادمين من القوقاز صيف ٢٠١٢ خصوصاً خلال معركة حلب. معظم هؤلاء قاتلوا في وقت سابق في العراق وأفغانستان، وهم معروفون بقدرتهم القتالية العالية، ويسميهم العرب والأفغان «الشيشان»، وإن كانوا قادمين من مناطق أخرى في القوقاز الروسي.

ينقسم **«الجهاديون القوقازيون» في سوريا في الوقت الراهن تبعاً لولاءاتهم إلى ثلاثة أقسام. ينضوي أولهم تحت راية تنظيم «الدولة الإسلامية». وينتظم ثانيهم في مجموعات دانت بـ«بيعات» لـ«جبهة النصرة ـ تنظيم القاعدة في بلاد الشام»، فيما يتوزع ثالثهم على مجموعات تدين بالولاء لـ«إمارة القوقاز الإسلامية» وهي مجموعات مستقلة تنظيمياً، وتنسق عسكرياً مع المجموعات الباقية.**

(شوقي عشقوتي، «الأمن العام»،
العدد ٢٦، تشرين الثاني ٢٠١٥)

المسلمون في روسيا

يبلغ عدد المسلمين في روسيا اليوم قرابة ١٦ مليوناً و٣٧٩ ألف نسمة، وقدرت آخر إحصاءات سكانية أجرتها وكالة رويترز للأنباء أن المسلمين في روسيا يشكلون زهاء ١٤٪ من إجمالي السكان، تعيش غالبيتهم في شمال القوقاز بين البحر الأسود وبحر قزوين، وهم من الإثنيات الشركسية والبلقارية والشيشانية والأنغوشية والداغستانية والقاراشية والقبردية، فيما ينتشر المسلمون ذوو الإثنية التاتارية والبشكيرية في مناطق حوض الفولغا. تعتبر الجمهوريات ذات الغالبية المسلمة التي يمكن لأهلها أن يطمحوا يوماً ما إلى الاستقلال التام عن روسيا، هي الجمهوريات الواقعة على أطراف روسيا الاتحادية، أي الجمهوريات التي لها حدود مع الخارج. فتشيشنيا على سبيل المثال تحدها جورجيا من الجنوب، وتحيط بها من الغرب أنغوشا ذات الغالبية المسلمة، ومن الشرق داغستان ذات الغالبية المسلمة أيضاً. لذلك في حال اتحدت هذه الأقاليم الثلاثة الواقعة في جنوب غرب روسيا وقررت الانفصال التام عن الاتحاد الروسي، سيكون مسعاها أسهل بكثير مثل جمهوريات أخرى كتتارستان التي تقع وسط جمهوريات ذات غالبية مسيحية أرثوذكسية وذات إثنية روسية.

يدين قرابة ٩٤٪ من مسلمي روسيا بالمذهب السني بما في ذلك الصوفي، و٥٪ بالمذهب الشيعي، ونحو ١٪ بالأحمدية. يتراوح عدد الحجاج السنويين من روسيا إلى مكة ما بين ٢٥ ألف حاج و٣٠ ألفاً. وقد أجبرت الحكومة الروسية المساجد التابعة للإثنية التتارية على استخدام اللغة الروسية في العبادات بعدما كانت تستخدم حصراً لغة التتار.

يواجه الكرملين مشكلة مع عدد من القوميات الإسلامية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي (السابق) وبخاصة في القوقاز، ما انعكس سلباً على علاقاته معهم جميعاً. خاض الحرب مرتين في الشيشان. وهناك مشكلة أخرى تتفاقم يوماً بعد يوم، تتمثل في تدفق مهاجرين مسلمين إلى روسيا من دول آسيا الوسطى التي استقلت بعد انهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفياتي. وهم يجتمعون في أكثريتهم في موسكو بحثاً عن فرص عمل.

(شوقي عشقوتي، «الأمن العام»،
العدد ٢٦، تشرين الثاني ٢٠١٥)

أهم محطات العلاقات الروسية ـ السورية منذ العام ١٩٤٤ حتى العام ٢٠١٥



حافظ الأسد وستيباشين يستعرضان حرس الشرف في مطار موسكو (١٩٩٩)

• كان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول العظمى التي اعترفت باستقلال سوريا عام ١٩٤٤ وأقام معها علاقات دبلوماسية.

• في فترة الخمسينيات (حرب ١٩٥٦) ساند السوفيات سوريا ومصر بالدعم العسكري والسلاح. وتم توقيع أول اتفاقية خاصة بالمساعدات العسكرية السوفياتية لسوريا في أيار ١٩٥٦ **سافر بعدها الرئيس شكري القوتلي في زيارة رسمية إلى موسكو بتاريخ ٣٠ تشرين الأول من العام نفسه، وهي أول زيارة لرئيس دولة عربية لموسكو. وعلى أثرها تدفق السلاح الروسي إلى سوريا.**

مرحلة تسلم «حزب البعث» السلطة:
مرحلة الرئيس حافظ الأسد (١٢ آذار ١٩٧١)

٨/٣/١٩٦١: تسلم «حزب البعث» السلطة في سوريا، واتسمت العلاقات المشتركة مع الاتحاد السوفياتي بالفتور بسبب الإجراءات القمعية التي قام بها الحزب ضد الشيوعيين في دمشق.

١/٢/١٩٦٤: محاولة انقلابية قام بها اللواء حافظ الأسد لتسلم السلطة وقفت فيها موسكو مع جناح نور الدين الأتاسي، وأرسلت إنذاراً إلى الأسد مهددة بقطع العلاقات وإيقاف المساعدات.

١٦/١١/١٩٧٠: قام اللواء حافظ الأسد بانقلاب ضد نور الدين الأتاسي (الحركة التصحيحية) ووقف الاتحاد السوفياتي إلى جانبه عقب استلامه السلطة في ١٢ آذار ١٩٧١. وكانت أول رحلة له خارج دمشق وإلى بلد أجنبي هي للاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٧٢ في تشرين الأول أثناء اندلاع المواجهة بين القوات الإسرائيلية والسورية في الجولان أقام الاتحاد السوفياتي جسراً جوياً لتزويد سوريا بالأسلحة وطائرات الميغ.

وبين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ زود الاتحاد السوفياتي دمشق بكميات كبيرة من الأسلحة، حيث بلغ عدد المستشارين والخبراء العسكريين والمدنيين السوفيات في سوريا ٢٥٠٠ شخص.

٨/١٠/١٩٨٠: تم توقيع «معاهدة الصداقة والتعاون» بين الاتحاد السوفياتي وسوريا ومدتها ٢٠ عاماً تنص «على استمرار التعاون في الميدان العسكري»، كما نصت «على القيام بمشاورات متبادلة بشأن التهديدات التي قد يتعرض لها أي من الطرفين».

عام ١٩٨٢: بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان تسارعت وتيرة التعاون بين موسكو وسوريا **خصوصاً بعد استلام يوري أندروبوف السلطة في موسكو** لبضعة أشهر كانت بمثابة «الحقبة الذهبية» في العلاقات بين موسكو ودمشق. وبلغ التنسيق بين الجانبين في خلالها أرفع مستوى له منذ إبرام «معاهدة الصداقة والتعاون».

بعد وفاة أندروبوف في العام ١٩٨٤ ووصول تشيرنينكو إلى الحكم اتسمت العلاقات بين دمشق وموسكو بالركود. وبوصول غورباتشوف إلى الحكم عام ١٩٨٥ عادت الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين حتى العام ١٩٨٧، وظهرت خلافات في الرأي حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأعلن غورباتشوف في أثناء زيارة الأسد إلى موسكو العام ١٩٨٧ التزام الاتحاد السوفياتي بوجود إسرائيل.

في التسعينيات (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ١٩٩١)

٢٧/٤/١٩٩٤: وقع وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس والنائب الأول لرئيس الوزراء الروسي أوليغ سوسكوفتس في دمشق اتفاقاً للتعاون الفني والعسكري يعتبر الأول منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

٥/٧/١٩٩٩: بدأ الرئيس السوري حافظ الأسد زيارة رسمية لروسيا هي الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وصفتها روسيا إنها من أجل تفعيل الشراكة الثنائية لمواجهة الدور الأميركي.

عهد الرئيس بشار الأسد
(تسلّم السلطة في ١٦/٧/٢٠٠٠)

١٠/١/٢٠٠٣: أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خلال استقباله نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في موسكو بأن موسكو ودمشق ستوقعان اتفاقاً لبناء مصنعين نوويين في سوريا.

٢٤/١/٢٠٠٥: زار الرئيس السوري بشار الأسد موسكو لحل مسائل المديونية السورية. وفي ختام الزيارة تم توقيع البيان الروسي ـ السوري المشترك حول تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين.

١٨/١٢/٢٠٠٦: زار الرئيس السوري بشار الأسد موسكو لبحث الوضع في الشرق الأوسط.

٢١/٨/٢٠٠٨: زار الرئيس السوري بشار الأسد روسيا واجتمع مع الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف. وتناولت المباحثات العلاقات الثنائية والأوضاع في الشرق الأوسط.

١١/٥/٢٠١٠: قام الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف بزيارة رسمية إلى سوريا حيث أعلن أن روسيا وسوريا اتفقتا على تعزيز «الشراكة الاستراتيجية بين البلدين».

روسيا والحرب في سوريا (١٥/٣/ ٢٠١١ ـ)

١٨/٥/٢٠١١: شدّد الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف على حق سوريا في التعامل مع شؤونها الداخلية مؤكداً أنه لن يوافق على تبني قرار في مجلس الأمن الدولي يجيز حق استخدام القوة ضد دمشق.

٢٩/٥/٢٠١١: أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في اتصال هاتفي بنظيره السوري وليد المعلم موقف روسيا المبدئي الرافض لفكرة طرح موضوع سوريا في مجلس الأمن الدولي.

١٥/٦/٢٠١١: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على هامش قمة «منظمة شنغهاي للتعاون» في العاصمة الكازاخية الأستانة أن «ما تقوم به السلطات السورية ليس موجهاً ضد المتظاهرين المسالمين، بل إنها تكافح ضد المحرضين والعناصر المسلحة. وليس هناك دولة في العالم يمكنها أن تتسامح أمام

محاولات تنظيم عصيان مدني مسلح مباشر».

٢٠١١/٨/١٦: أعرب نائب وزير خارجية روسيا سيرغي ريابكوف للصحافيين في موسكو عن اعتقاده بأن السلطة السورية والمعارضة غير مستعدتين بعد للتواصل إلى حل وسط من أجل تسوية الأزمة في البلاد.

٢٠١١/١٠/٤: استخدمت كل من موسكو وبكين الفيتو أو حق النقض ضد مشروع القرار الأوروبي المدعوم أميركياً في مجلس الأمن لإدانة «القمع» في سوريا.

٢٠١١/١٠/١٠: أعلن الكرملين الذي استقبل وفداً من المعارضة السورية «المعتدلة» عن استعداده وبكين لاقتراح مشروع قرار في مجلس الأمن حول سوريا يكون «أكثر توازناً» من النسخة التي عرضها الغرب على التصويت، وسقطت بالفيتو الروسي – الصيني المشترك.

٢٠١٢/٢/٢: أعلن نائب وزير الدفاع الروسي أناتولي أنطونوف أن روسيا ستواصل تصدير أسلحة إلى سوريا برغم تصاعد أعمال العنف في هذا البلد ضمن حدود لا تشير إلى أي قيود في هذا المجال.

٢٠١٢/٢/٤: استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع قرار طرحته دول غربية وعربية «لتأييد قرار الجامعة العربية» الصادر في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢ والذي ينص على تسهيل عملية انتقال سياسي للسلطة يتولاها السوريون أنفسهم». ودافع مندوب روسيا فيتالي تشوركين عن فيتو بلاده، وقال إن النص «يدعو إلى تغيير النظام مشجعاً المعارضة على السعي للسيطرة على السلطة».

٢٠١٢/٢/١٤: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في أمستردام أن «فكرة تأسيس «مجموعة أصدقاء سوريا» تعتبر دعوة موجهة إلى المجتمع الدولي للوقوف إلى جانب أحد أطراف النزاع في سوريا»، وأضاف أن «المجتمع الدولي قد بذل جهوداً غير قليلة لتحريض المعارضة السورية على عدم الدخول في أي حوار مع السلطات».

٢٠١٢/٤/١٤: وافق مجلس الأمن بالإجماع على إرسال ما يصل إلى ٣٠ مراقباً أعزل إلى سوريا لمراقبة الهدنة. وقد انضمت روسيا والصين إلى الأعضاء الثلاثة عشر الآخرين في مجلس الأمن في التصويت بالموافقة بعد حذف بعض النقاط (القرار رقم ٢٠٤٢)

٢٠١٢/٦/٨: أعلنت موسكو بعد استقبالها المبعوث الأميركي فريدريك هوف أن «لا علم لها» بوجود أي مخططات لدى الاسد للتنحي عن السلطة مجددة معارضتها لسياسة الضغط على دمشق.

٢٠١٢/٦/١٤: زيارة وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف إلى طهران، حيث أعلن تمسك روسيا بمشاركة إيران في الحل في سوريا، ورفضها لاتهامات واشنطن لها بتسليح النظام السوري.

٢٠١٢/٧/١٤: عطلت روسيا تبني مجلس الأمن بياناً صحافياً غير ملزم يدين «مجزرة التريمسة قرب حماه» وانتهاك الحكومة السورية التزاماتها باستخدام المدفعية والمروحيات ضد المراكز السكنية «طالبة المزيد من الوقت للاطلاع على حقيقة الوضع الميداني».

٢٠١٢/٧/١٦: قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قبل لقائه المبعوث الدولي إلى سوريا كوفي أنان: «يؤسفنا أن نشهد عناصر ابتزاز»، وأضاف في مؤتمر صحافي مخصص للنزاع في سوريا: «لقد قيل لنا إذا لم توافقوا على قرار يستند إلى الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة فإننا سنرفض تجديد تفويض المراقبين».

٢٠١٢/٧/٢٣: حذر الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر صحافي أعقب محادثاته مع رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي في مدينة سوتشي الروسية من «حرب أهلية إلى ما لا نهاية في سوريا» إذا ما تم «إسقاط» النظام بشكل غير دستوري.

٢٠١٢/١١/٥: كرر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره المصري كامل عمرو في القاهرة اتهامه الأطراف «المؤثرة» في المعارضة السورية بتشجيعها على مواصلة القتال بدلاً من دفعها إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

٢٠١٢/١١/٨: قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة مع وكالة «نوفوسي»: «لا أشعر بأي فتور بين روسيا والعالم الإسلامي يتعلق بأحداث سوريا».

٢٠١٢/١١/٢٦: انتقد رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف عشية زيارته باريس دعم فرنسا لـ «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» موضحاً «أن موسكو لا تريد أن تتقسم سوريا، وأن «تظهر بؤرة توتر أخرى في الشرق الأوسط».

٢٠١٣/٦/٤: أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن موسكو لم تسلم بعد صواريخ «أس ٣٠٠» إلى سوريا مؤكداً أنها لا تريد «الإخلال بميزان القوى» في المنطقة، محذراً في الوقت ذاته من أي تدخل أجنبي في سوريا، ومعتبراً أن «ذلك سيكون مصيره الفشل».

٢٠١٣/٦/٢٨: هاجم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف انسياق الدول الغربية وراء مطالب المعارضة السورية معتبراً أن عملية تسليحها لإعادة التوازن على الأرض أمر يخالف الاتفاقات السابقة بعدم وضع شروط لعقد مؤتمر «جنيف ٢»، ومحذراً من وجود «أطراف تريد صبغ الأزمة بطابع طائفي ولا تريد الحفاظ على التعددية في سوريا».

٢٠١٣/٩/٢٧: صدر القرار ٢١١٨ على خلفية مجزرة الكيماوي التي وقعت في منطقة الغوطة الشرقية في دمشق بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١. وقد صوت مجلس الامن بالإجماع على نص القرار بما في ذلك روسيا التي قامت بجهود مضنية لتأمين البديل عن توجيه ضربة أميركية لحليفها السوري عقب اتهامه بتنفيذ مجزرة الكيماوي التي تعتبر من الخطوط الحمراء الأميركية التي حذر الرئيس الاميركي باراك أوباما أطراف النزاع في سوريا ـ وعلى وجه التحديد النظام ـ من تجاوزها.

٢٠١٣/١٢/٢٦: وقعت دمشق مع شركة روسية أول اتفاق للتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية، والتي يعتقد أنها تضم واحداً من أكبر الاحتياطات في البحر الأبيض المتوسط.

٢٠١٤/٤/١٨: عطلت روسيا خلال جلسة مغلقة تبني مجلس الأمن بياناً اقترحته بريطانيا يدعو الحكومة السورية إلى وقف قصف المدنيين في حمص وهو ما خفض مستوى البيان إلى «عناصر للصحافة» وهو أدنى مستويات بيانات مجلس الامن غير الملزمة.

٢٠١٤/٥/٢٢: أسقطت روسيا والصين مشروع القرار الفرنسي المتعلق بإحالة الجرائم في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية بفيتو مزدوج هو الرابع لهما في تاريخ الأزمة السورية في مجلس الأمن.

٢٠١٤/٦/٣: أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «أن موسكو ستعارض أي قرار للأمم المتحدة يجيز إدخال مساعدات عبر الحدود إلى داخل سوريا إذا هدد باللجوء إلى القوة العسكرية لفرض تطبيقه».

٢٠١٤/١١/٢٦: زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى موسكو حيث التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتركز البحث على العلاقات الثنائية وأولوية مكافحة الإرهاب.

٢٠١٤/١٢/١٠: التقى نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في دمشق الرئيس السوري بشار الاسد، وتركزت النقاشات بين الجانبين على سبل التوصل إلى حل سياسي في سوريا.

٢٠١٥/٣/٦: تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً يدين استخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي في النزاع السوري من دون توجيه أصابع الاتهام إلى أي طرف، وصادق ١٤ عضواً بينهم روسيا على القرار.

٢٠١٥/٤/٢٠: قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال محاضرة بعنوان «نموذج الأمم المتحدة» في معهد العلاقات الدولية في موسكو إن استخدام روسيا والصين حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي أتاح إمكانية ظهور بوادر لتسوية الأزمة في سوريا.

٢٠١٥/٥/٥: عطلت روسيا صدور بيان عن مجلس الأمن اقترحته الولايات المتحدة يدين القصف على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق، و«يدعو الأطراف إلى الانسحاب من المخيم ورفع الحصار عنه».

٢٠١٥/٦/٢٩: تقدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باقتراح مثير: تجاوز الخلافات بين سوريا وتركيا والسعودية والأردن «لمحاربة الشر المطلق للإرهاب»، فيما شكك وزير الخارجية السوري وليد المعلم خلال زيارته لموسكو بإمكانية حصول هذا الامر «الذي يحتاج إلى معجزة كبيرة جداً».

٢٠١٥/٧/٩: شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحافي في مدينة أوفا الروسية على هامش انطلاق اجتماع دول «البريكس» على ضرورة تضافر جهود سوريا والسعودية وتركيا وبلدان أخرى ليس لها علاقات جيدة مع دمشق للقضاء على الإرهاب، وقال إنه يجد «ضرورياً أن نتحدث هنا أولاً حول ضرورة الأمر وليس واقعيته».

٢٠١٥/٨/٣: اجتماع بين وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف ووزير الخارجية السعودي عادل الجبير والولايات المتحدة جون كيري في العاصمة القطرية (الدوحة) وفيه أكد لافروف أهمية التنسيق بين الدول الثلاث للوصول إلى حل للأزمة السورية.

٢٠١٥/٨/٤: استضافت طهران وزير الخارجية السوري وليد

المعلم ونائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، وجددت خلال الزيارة كل من موسكو وطهران تمسكهما بدعم السلطات السورية، وضرورة تشكيل جبهة واسعة مناهضة للإرهاب.

٢٠١٥/٨/٩: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قبل ساعات من لقائه نظيره السعودي عادل الجبير في موسكو أنه يتعين أن تتعاون الولايات المتحدة مع الرئيس السوري بشار الأسد في محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) مشيراً إلى أن ذلك يتطلب تحالفاً دولياً مع جميع من يمثل لهم التكفيريون «عدواً مشتركاً».

٢٠١٥/٨/١١: لقاء بين وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف ونظيره السعودي عادل الجبير في موسكو طغت فيه الخلافات بشأن مصير الرئيس السوري بشار الأسد، حيث رفض الجبير مشاركة الرياض في حلف مع النظام السوري لمحاربة «داعش» متمسكاً بضرورة رحيل الأسد.

٢٠١٥/٨/١٣: أجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف محادثات مع رئيس «الائتلاف» السوري خالد خوجة الذي يزور موسكو بدعوة من وزارة الخارجية. وقالت الناطقة باسم الوزارة ماريا زاخاروفا أن البحث تركز على عملية التسوية.

٢٠١٥/٨/١٤: أبلغ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وفداً من المعارضة السورية برئاسة هيثم المناع في موسكو أن ترك الوضع في سوريا كما هو أمر غير مقبول.

٢٠١٥/٨/١٧: أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والإيراني محمد جواد ظريف في موسكو في مؤتمر صحافي مشترك أن «السوريين هم الذين يقررون مصير الأسد». وقال لافروف «إننا لا نزال متمسكين ببيان جنيف الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢».

٢٠١٥/٨/٢٥: شدد العاهل الأردني عبد الله الثاني بن الحسين خلال لقاء جمعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو على أهمية دور روسيا والرئيس فلاديمير بوتين شخصياً في تسوية الأزمة السورية.

٢٠١٥/٨/٣١: انتقدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا «الهستيريا الغربية» حول تسليح دمشق موضحة «أن توريدات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية إلى سوريا مخصصة لمواجهة التهديدات الإرهابية غير المسبوقة في سوريا والعراق المجاور».

٢٠١٥/٩/١: اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في خطاب أمام طلاب وأساتذة «معهد موسكو للعلاقات الدولية» «أن مطالبة الرئيس السوري بشار الأسد بالرحيل كشرط مسبق للشروع في مكافحة الإرهاب أمر ضار وغير واقعي».

٢٠١٥/٩/٢٧: قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مقابلة مع شبكة «سي. بي. أس» الاميركية للتلفزيون: «هناك جيش شرعي عادي وحيد هو جيش الرئيس السوري بشار الأسد الذي يواجه المعارضة وفق تأويلات بعض شركائنا الدوليين، ولكن في الحقيقة يواجه جيش الأسد التنظيمات الإرهابية».

٢٠١٥/٩/٢٨: اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب أمام الجمعية العامة للامم المتحدة أنه «علينا أن نعترف بأن ما من أحد يقاتل «داعش» في سوريا سوى قوات الرئيس الأسد والميليشيا الكردية» مكرراً الدعوة إلى إنشاء تحالف لمحاربة الإرهاب مشابه للتحالف الذي هزم النازية.

٢٠١٥/٩/٣٠: (عاصفة السوخوي)

شنت المقاتلات الروسية حوالى عشرين غارة في وسط سوريا بعد ساعات من حصول الرئيس فلاديمير بوتين على تفويض من مجلس الشيوخ باستخدام القوة العسكرية في سوريا.

٢٠١٥/١٠/٤: أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن الجهود العسكرية «ضرورية في سوريا، لكنها غير كافية لإنهاء الحرب»، وأضافت: «نحتاج إلى عملية سياسية لكن هذا لا يسير بشكل جيد حتى الآن». وأكدت أنه من الضروري إشراك النظام السوري في المحادثات.

٢٠١٥/١٠/٨: أفاد استطلاع للرأي نشرت نتائجه أن ثلاثة من بين أربعة من الروس يوافقون على الغارات الجوية الروسية في سوريا، وأن نصفهم تقريباً يؤيدون انتشار الجنود الروس على الاراضي السورية.

٢٠١٥/١٠/١١: لقاء ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد ابن سلمان في مدينة سوتشي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في محاولة للحصول على تطمينات من الروس بأن «عاصفة السوخوي» في سوريا لا تعني قيام تحالف روسي مع إيران. وفيه أكدت القيادة الروسية أن الاولويات لديها «عدم قيام خلافة إرهابية»، وانطلاق مصالحة وطنية، ثم إطلاق عملية سياسية.

٢٠١٥/١٠/٢٠: وقع الجيشان الروسي والأميركي مذكرة

لضمان تجنب أي حادث جوي بين الطرفين في السماء السورية. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية جون كيري أن الاتفاق يتصل فقط بالحفاظ على سلامة الطيارين، وقال «إنها ليست معاهدة تعاون أو شيئاً من هذا القبيل».

٢٠١٥/١٠/٢١: زيارة مفاجئة قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو لم يكشف الكرملين تفاصيل كثيرة عنها، لكن الناطق باسمه ديمتري بيسكوف وصفها بأنها «زيارة عمل» موضحاً أن الرئيسين الروسي والسوري بحثا «المسائل التي تحض على محاربة المجموعات الإرهابية».

٢٠١٥/١٠/٢٣: أعلن الناطق باسم الرئيس الروسي ديمتري بيسكوف أن «موسكو لا معلومات لديها عن وجود خطة تقضي في نهايتها بتخلي الرئيس السوري بشار الاسد عن منصبه بعد حصوله على ضمانات معينة».

٢٠١٥/١٠/٢٤: حض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة له مع قناة «روسيا اليوم» التلفزيونية الأطراف في سوريا على التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية سورية لافتاً إلى أن القوات الجوية الروسية في سوريا مستعدة لتقديم غطاء لـ «الجيش السوري الحر» المدعوم من الغرب لمواجهة تنظيم «داعش».

٢٠١٥/١٠/٢٧: نفى الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف صحة «تسريبات صحافية» تحدثت عن تقديم ضمانات روسية بعدم ترشح الرئيس السوري بشار الأسد لولاية جديدة في حال تم تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.

٢٠١٥/١٠/٢٣: الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يبدأ زيارة لإيران، ويلتقي على هامش قمة الدول المصدرة للغاز في طهران مسؤولين رفيعي المستوى وصولاً إلى مرشد الثورة.

٢٠١٥/١١/٢٤: أسقطت تركيا طائرة حربية روسية من طراز سوخوي ٢٤ بالقرب من الحدود السورية متذرعة بأنها انتهكت مجالها الجوي عدة مرات في الوقت الذي نفت روسيا ذلك، فيما أكدت واشنطن توجيه تركيا عشرة إنذارات للطائرة الروسية، وإعتراف الرئيس باراك أوباما بحق تركيا في حماية أراضيها وأجوائها. واعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إسقاط القاذفة «طعنة» في الظهر محذراً من عواقب وخيمة.

٢٠١٥/١١/٢٥: أعلنت وزارة الدفاع الروسية نجاح عملية إنقاذ أحد طياري القاذفة «السوخوي ٢٤» الروسية التي أسقطتها تركيا بدعوى انتهاكها المجال الجوي التركي. **وفي الوقت ذاته وافق الرئيس فلاديمير بوتين على نشر منظومة صواريخ أرض ـ جو متطورة من طراز «أس ٤٠٠» في قاعدة حميميم قرب مدينة اللاذقية.**

٢٠١٥/١١/٢٩: صادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على فرض عقوبات اقتصادية على تركيا لإسقاط القاذفة الروسية «سوخوي ٢٤» في ٢٤ تشرين الثاني الجاري، فيما أعلنت أنقرة أنها سلمت الطيار الروسي إلى موسكو. وأعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن أسفه للحادث.

٢٠١٥/١٢/٢: هاجمت روسيا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باتهامه مباشرة بالاستفادة مع أسرته من تهريب النفط الذي يقوم به «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش) في سوريا.

٢٠١٥/١٢/٨: استخدمت القوات الروسية للمرة الأولى الغواصات في قصف استهدف مواقع لتنظيم «داعش» في سوريا.

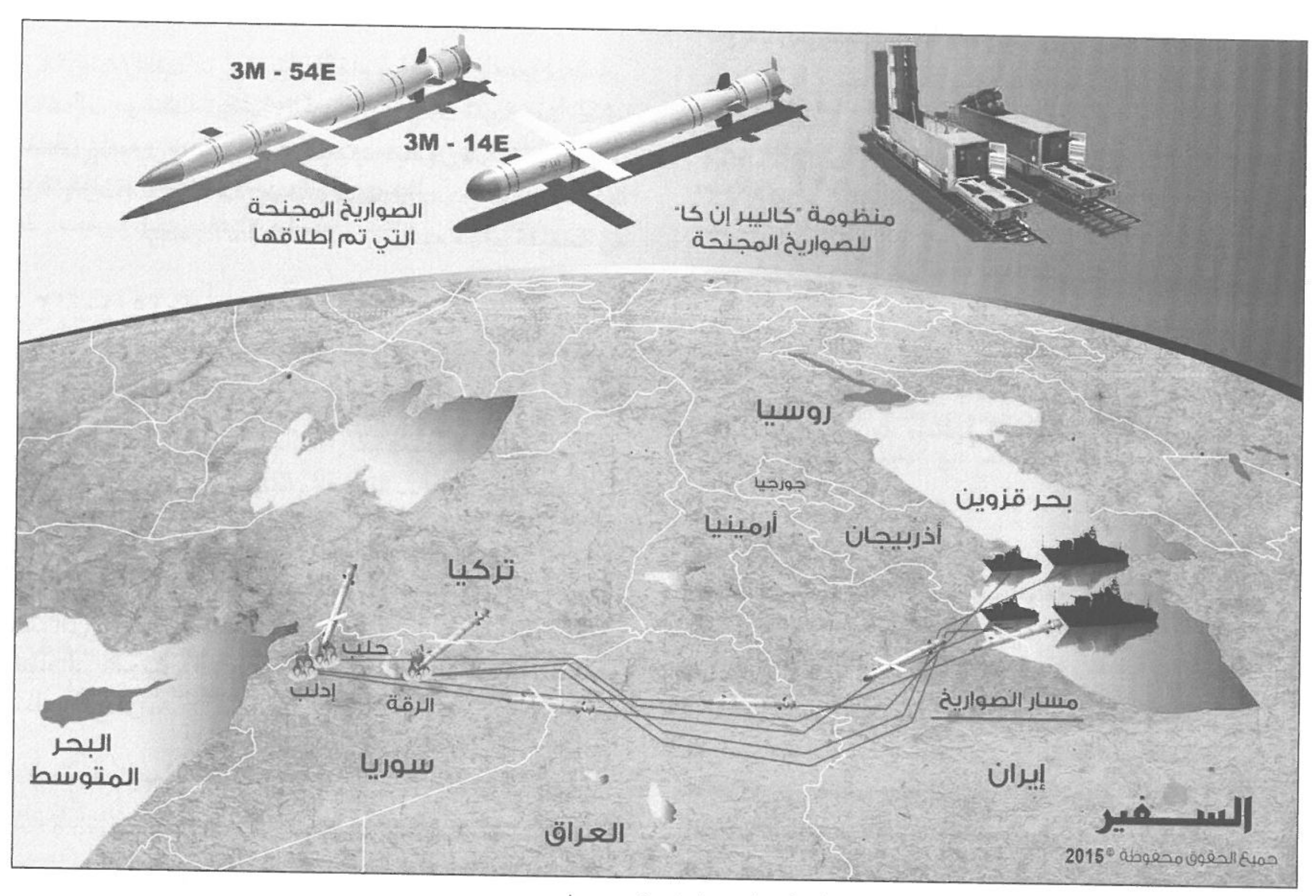
٢٠١٥/١٢/١١: عقب اختتام مؤتمر المعارضة السورية في الرياض بإصدار بيان يدعو إلى رحيل الرئيس السوري بشار الاسد ورموز حكمه عن السلطة مع انطلاق المرحلة الانتقالية أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف رفضه الخروج عن تفاهمات فيينا وبحث موضوع الأسد.

٢٠١٥/١٢/١٥: اجتماع وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف في موسكو أسفر عن إعلان واشنطن وموسكو اتفاقهما على مواصلة العمل في وضع قائمة بأسماء المعارضة المعتدلة وقائمة بالإرهابيين. وقد أعلن كيري أن الولايات المتحدة والشركاء لا يسعون إلى تغيير النظام في سوريا حالياً، وإن كان يعتقد بأن الرئيس السوري بشار الأسد لا يمكن أن يكون زعيماً لسوريا في المستقبل.

٢٠١٥/١٢/١٦: استبق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مشاركته في مجموعة دعم سوريا بالمطالبة بتحويل بيان فيينا السوري إلى قرار من مجلس الامن الدولي حتى لا يقوم أحد بتعديل بنوده.

(أرشيف جريدة «السفير»، ٢٠١٥/١٢/١٦)

روسيا وإيران.. وزمن قلبُ «العقائد» بالإكراه



خريطة لصاروخ ينطلق من سفينة روسية في بحر قزوين باتجاه مواقع «داعش» في سوريا

لعله من الثابت القول بأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أعادت تشكيل وجه العالم من جديد، وأدخلت عليه مفاهيم ونظريات مستجدة في العلاقات والسياسات الدولية بجميع أبعادها، وخصوصاً الأمنية منها، كونها نقطة تحوّل مفصلية في مسار الصراع المسلّح التقليدي في العالم، وذلك بأن أصبح الإرهاب عنصراً رئيسياً فيه.

ولعله من المفيد التذكير أيضاً، بأن تاريخ الثامن والعشرين من أيلول من العام ٢٠٠١ لهو تاريخٌ مفصلي في إلزام جميع الدول المنضوية في منظمة الأمم المتحدة باتخاذ سلسلة من الخطوات المتشعبة على كل من يمارس الإرهاب فرداً كان أو جماعة أو حتى دولة وعلى جميع من يُسهّل ويدعم الأعمال الإرهابية في العالم. ليأتي في متن القرار توصية مُلزمة بضرورة تبادل المعلومات الأمنية بين الدول كافة. **وذلك كله كان في متن القرار الأممي الملزم، والصادر في تاريخه، والذي حمل الرقم ١٣٧٣.**

انطلاقاً من ذلك كله، ظهرت على المسرح العالمي مفاهيم جديدة لم يعرفها العالم من قبل، وخصوصاً **مفهوم «الحرب الاستباقية»** الذي جعلتها أميركا، بعيد ذاك القرار واستناداً إليه، ركيزةً أساسية في غزواتها العسكرية وهجماتها على الدول ابتداءً من أفغانستان، فالعراق، مروراً بكل تلك الهجمات التي تقوم بها في العالم.. والهدف دوماً اجتثاث الإرهاب وفقاً لتعريفها له!

من هنا، لم يكن باستطاعة أية دولة من الدول - وبأعمها الأغلب - في ذلك الحين الوقوف بوجه ذاك «النمر الجريح» في أيلوله الأسود، ومناقشته في مفهوم الإرهاب وتعريفه.. فضلاً عن عوامل امتداداته من عدمها!

مذذاك، أضحت العلاقات الأمنية بين الدول قائمة على التعاون في محاربة ومكافحة الإرهاب بمفهومه العام وليس التفصيلي الذي تستسيغه كل دولة بحسب فهمها ومصالحها. **فأميركا وإسرائيل مثلاً**، اعتبرتا أن الإرهاب يتمثل في كل من «القاعدة» و«حزب الله» و«حماس» وفصائل المقاومة، ناهيك عن الدول التي وضعتها واشنطن على لوائح الإرهاب كدول داعمة له كسوريا وإيران وكوريا الشمالية..

أما روسيا، فقد رأت في «القاعدة» ومتفرعاتها في الشيشان

ودول أسيا الوسطى والقوقاز مصدراً أساسياً للإرهاب في العالم.

أما إيران ودول محور المقاومة فلقد اعتبرت أن إسرائيل واحتلالها، وأميركا وعدوانها على الشعوب، و«القاعدة»، وغيرها من التيارات التكفيرية لهو الإرهاب بعينه.

أما الدول الأوروبية والعربية والإسلامية الأخرى فقد اقتربت وابتعدت عن هذا وذاك بحسب مصالحها وتموضعها السياسي على المسرح العالمي.

لقد وجدت أميركا ومن يدور في فلكها في الحرب على الإرهاب ضالتها الرئيسية في تنفيذ أجندتها السياسية، والتي تقوم على السيطرة والتفرّد بالقرار الدولي في العالم. فمن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي بشّر به المحافظون الجدد في عهد بوش - الابن، إلى مشروع «الفوضى الخلّاقة» ومشروع «أقلمة المنطقة» وفقاً لما تضمنته مواربةً استراتيجية الأمن القومي الأخيرة في عهد أوباما وإلى غيرها من مشاريع التفتيت والتجزئة للشرق الأوسط، والتي أشعلت في المنطقة ناراً طائفيةً مستعرةً في بعض البلدان، وهي ما تزال تحت الرماد في بلدان أخرى.. وذلك بفعل سياسات ممنهجة عملت عليها أميركا ولا تزال حتى اليوم. هذا الأمر أدى إلى «تدمير فكرة السلام العالمي»، على حد ما اعترف قائد القوات الأميركية في أفغانستان سابقاً جون بول جونز، وذلك في معرض تحذيره من السياسة الأميركية المعتمدة لمكافحة الإرهاب!

فرضت عقيدة تحالف روسيا - إيران تبدلاً استراتيجياً على أميركا

في خضم هذا التدمير، نشأت «داعش» وترعرعت وتمددت من العراق فسوريا، وبالعكس، ومن ثم إلى جغرافيات الدول الأخرى انطلاقاً من المشرق العربي، فمغربه وشمال أفريقيا، وصولاً إلى آسيا الوسطى وجنوبها، وصولاً إلى أوروبا. لقد شكل تمدد «داعش» في العراق وسوريا تحديداً، رافعة صهيو - أميركية حقيقية، لمشروع حيكت خيوطه بدقة لضرب العناصر الأساسية للدولة بصيغتها الحالية، والتي يُراد لها أن تنحو نحو مزيد من التقزيم والتقوقع ضمن ايديولوجيات جديدة تحاكي في صميمها مشروع الصهيونية الأم في «يهودية الدولة». الأمر الذي فرض على تحالف إيران وروسيا الجديدة العمل على اجتثاث هذه الرافعة الجديدة، المعيقة لمصالحهما وعقائدهما على حد سواء.

انطلاقاً من هنا، فلقد ارتكزت «داعش» في «عقيدتها»، وخلافاً للقاعدة الأم، إلى عقيدة ترتكز إلى «التمكين» الجغرافي في أماكن سيطرتها. وذلك في تماه أقرب منه إلى التناغم مع الاستراتيجية الصهيو - أميركية المشار إليها أعلاه، الأمر الذي جعل من «عقيدة» أميركا وتحالفها - وذلك حتى الأمس القريب - تتبنى استراتيجية مرتكزة إلى **«تقليم أظافر» الإرهاب بدلاً من اقتلاعها.**

هذا التناغم ما بين الثلاثي (أميركا وتحالفها - «داعش» - الكيان الصهيوني) شكّل مأزقاً حقيقياً لـ«عقيدة» تحالف إيران - روسيا في المنطقة، منذ ما يقرب من السنوات الخمس فيها، وذلك كون هذا التحالف يخوض صراعه في المنطقة - ووفقاً لمصالحه الاستراتيجية أيضاً - على أساس الصراع بين ما ينادي به من تثبيت للدولة القطرية بمفهومها القديم في المنطقة، وذلك في مقابل الصراع المضاد لذاك الثلاثي في إقامة الدويلات فيها.

من هنا، فلقد شكل التدخل الروسي اللاحق، والمتمم لسابقه الإيراني في سوريا، مأزقاً عقيدياً مضاداً لذاك الثالوث، وخصوصاً أن هذا التدخل الحاسم في قراره في ضرورة اجتثاث الإرهاب من المنطقة (وذلك جرى به لسان بوتين من الساعة الأولى لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني مع ٥+١)، والذي أعقبه قرع الروس لجرس الإنذار لأميركا بضرورة التوقف عن الاستثمار بالإرهاب، وذلك كان من خلال المبادرات التكاملية التي أطلقتها روسيا، ومن ثم إقامة الجسر العسكري الجوي إلى سوريا... وصولاً إلى إطلاق السهم المضاد فيها، منذ الثلاثين من أيلول الماضي.

لقد فرض هذا وذاك، على أميركا وتحالفها، تغيير عقيدي في استثمار الإرهاب وتقليم أظافره، إلى تبني عقيدة جديدة في وراثته، وذلك رغماً عنهم ضمن منطق تقاسم التركة بدلاً من خسارتها بكليتها.. وهذا كله قد ظهر في تغيّر الأسلوب واللـهجة الغربية في أمر مكافحة الإرهاب، سواء أكان في فيينا أم ما نتج عنها.

هذا التبدل العقيدي المفروض على أميركا وتحالفها تجاه مكافحة الإرهاب فرض وبشكل تلقائي تبدلاً في عقيدة «داعش» التمكينية في الجغرافيا، إلى إيغالية في ساحات المستثمرين، فكانت تفجيرات تركيا واعتداءات باريس الأخيرة خيرُ شاهد على ذلك.. إنه عودٌ إرهابي على بدء نحو «التقعيد» (أساليب «القاعدة» الأم)، ولكن بشكل مرغم هذه المرة.

خلاصة القول، لقد فرضت عقيدة تحالف روسيا - إيران في المنطقة تبدلاً استراتيجياً عقيدياً على أميركا وتحالفها من جهة، و«داعش» وأخواتها من جهة أخرى، ولكن بنكهة أوبامية و«داعشية» هذه المرّة، بعيداً عن البوشية و«القاعدية» في المرة السابقة.

إنها لمفارقة حقاً، فلقد مكنت أميركا «القاعدة» وحاضنتها «طالبان» من أفغانستان، وبالرغم من ذلك كان ١١ أيلول الأميركي، والذي فرض على أميركا الانتقال من التمكين الموهوم بالتحصين مباشرة نحو الإيغال، الأمر الذي أضعف «القاعدة»، وأنبت من رحمها «داعش» بعقيدة مغايرة.. ظنت معها أميركا وتحالفها بأنها طوق نجاة لهم، وذلك في الأمن والاستراتيجيا والمصالح على حد سواء.

ولكن إنه زمن قلب العقائد، وبحد السيف المضاد هذه المرّة.. فما كان من ١١ أيلول إلا أن حضر مجدداً.. وفي فرنسا كانت هذه الجولة!

(حسن شقير، «الأخبار»، ٩/١٢/٢٠١٥)

حول أسباب التدخّل الروسي في سوريا



صورة مأخوذة عن شريط فيديو وزعته وزارة الدفاع الروسية لطائرة سوخوي

إسقاط طائرة السوخوي الروسية، على الحدود السورية ـ التركية، وما تبعه من تجاذبات وتدهور في العلاقات الروسية ـ التركية، يطرح مجدداً السؤال عن أسباب انهماك روسيا عسكرياً بالأزمة السورية.

لماذا الآن بعد أربع سنوات على الأزمة؟ هل يعني ذلك أن تدخل إيران و«حزب الله» إلى جانب الجيش السوري، لم يعد كافياً؟ وهل هناك خشية روسية من تراجع إيران عن تدخلها العسكري في سوريا، بعد توصلها مع الولايات المتحدة لحل أزمة ملفها النووي؟ أم أنه تصعيد روسي للمواجهة مع أمريكا، المواجهة التي برزت بوضوح بعد أحداث القرم، قبل ما يزيد على العام؟ أم أنها استعادة لروح الحرب الباردة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في مطالع التسعينيات من القرن المنصرم؟

ابتداء، ليس في التاريخ استنساخ، ولا عودة إلى الوراء. وروسيا الاتحادية، كمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي ليست الاتحاد السوفياتي. **فقد اختارت السير على نهج الاقتصاد الحر، وأنهت حقبة حكم الحزب الواحد. لكن ذلك لا يعني أبداً أنها ستسير على المسطرة نفسها التي يسير عليها الغرب.**

والقانون العام بين الدول الكبرى ليس التجانس بل التنافس. والذي يحكم العلاقات بين الدول باستمرار هو توازنات القوة، وصراع الإرادات. وروسيا شأنها في ذلك شأن بقية الدول الكبرى.

فهناك تنافس اقتصادي وسياسي وحتى عسكري بين الدول الأوروبية، برغم وجود الاتحاد الأوروبي. وهناك تنافس أمريكي ـ أوروبي، رغم التحالف التاريخي القوي بين أمريكا الشمالية ودول أوروبا الغربية، وأيضاً برغم أن أوروبا استمرت في الاستفادة من حماية المظلة النووية الأمريكية للجزء الغربي من القارة الأوروبية، منذ اندلاع الحرب الباردة حتى يومنا هذا.

وعلى هذا الأساس، فإن روسيا الاتحادية حين تتصارع مع الولايات المتحدة على مناطق النفوذ فإنها لا تبتدع جديداً. كل ما في الأمر، أنها ظلت كسيحة لأكثر من عقدين، وأنها منذ أكثر من عشر سنوات مرت بحالة تعافٍ، وأعادت بعث قوتها العسكرية والاقتصادية، وأن ذلك سينعكس بالتأكيد على حركتها السياسية، ومحاولة استعادة مناطق نفوذها، والتأكيد على مصالحها الحيوية.

بالتأكيد لا يمكن للرئيس بوتين أن يستعيد الممتلكات التي فقدها الاتحاد السوفياتي، لأسباب عديدة، أهمها أن الاتحاد السوفياتي نفسه لم يعد قائماً. والثاني أن الدول التي استقلت

عنه قد اتخذت أشكالها القانونية والسياسية، وحمت نفسها بالارتباط بحلف الناتو، وباتت في معظمها جزءاً من الاتحاد الأوروبي.

لكن هناك مناطق نفوذ روسية تمثل البقية الباقية لم تسقط بعد، أو على وشك السقوط. ومن ضمنها سوريا.

وأهميتها أنها المكان الوحيد المتبقي لروسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط. والتخلي عنها، يعني التخلي عن الحضور العسكري الروسي في مياه المتوسط. ولذلك فإن من المستحيل أن تتنازل روسيا عنها.

الحركة الاحتجاجية السورية التي اندلعت عام ٢٠١١ لو تمكنت من إنجاز أهدافها فإنها كانت ستحدث تغيرات جوهرية في الخريطة السورية. ستتغير طبيعة النظام وتحالفاته.

ومن ضمن هذه التغيرات، سيكون انتقال سوريا من التحالف مع روسيا إلى التحالف مع الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن لروسيا أن تقبل بذلك على الإطلاق.

إذاً فإن تدخل روسيا عسكرياً في سوريا هو تمسك بنفوذها فيها، وليس غير ذلك.

وقد وجدت قيادة بوتين في هذا الموقف، فسحة للإعلان عن بروزها السياسي والعسكري بقوة إلى المسرح الدولي. وبالنسبة إلى بوتين فإن التخلي عن سوريا يعني التراجع خطوتين كبيرتين إلى الوراء. الأولى هي التخلي عن منطقة نفوذ رئيسية لروسيا، والأخرى الانكفاء والتراجع عن مشروع بعث القوة الروسية، وتأكيد حضورها على المستوى الدولي، ولم يكن بالمستطاع القبول بالتخلي عن أي من الخطوتين.

لماذا إذاً لم تتدخل روسيا عسكرياً من قبل، خلال ما يربو على الأربع سنوات من عمر الأزمة؟

واقع الحال أن المساندة العسكرية كانت موجودة باستمرار، ولكن بصيغة التزويد بالسلاح والعتاد، وليس بالتدخل المباشر. ويمكن إرجاع التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا لمجموعة من الأسباب.

أول هذه الأسباب أن المؤسسة العسكرية السورية ظلت متماسكة وقوية، برغم انشقاق عدد من الضباط، لكن ذلك ظل محدوداً، وفي قدرة الجيش السوري تجاوزه. وقد استمرت الحكومة، لفترة غير قصيرة من عمر الأزمة تحتفظ بمعظم الأراضي السورية.

دخلت إيران و«حزب الله» على خط الأزمة، وكان ذلك سبباً كافياً لأن تطمئن روسيا على استمرارية وجود الدولة، المدعومة بقوة بشرية من خارجها، وأيضاً بمساعدات اقتصادية كبيرة من طهران.

ومن جهة أخرى، لم تفصح الولايات المتحدة عن أي نية في التدخل العسكري بسوريا.

لكن التطورات اللاحقة غيرت صورة المشهد بشكل جذري.

فقد الجيش السوري الكثير من الأراضي التي يسيطر عليها، حتى إن تقارير موثقة ذكرت أن قرابة ٧٠٪ من الأراضي السورية باتت خارج سيطرته. بل إن العاصمة السورية ذاتها أمست هدفاً لقذائف المعارضة، وصار تهديد الطريق الموصل إلى مطار دمشق من داخلها أمراً واقعاً.

وبرغم أن روسيا الاتحادية دخلت في مواجهات مع الغرب بسبب أزمة القرم، وتعرضت لعقوبات اقتصادية حادة، فإن عينها ظلت مثبتة على سوريا. **وحين بدأت تشهد تحولاً في سياسات أمريكا وأوروبا باتجاه التدخل العسكري المباشر فيها، كشرت إدارة بوتين عن أنيابها. وأعلنت صراحة بأنها ستدعم النظام السوري عسكرياً في حالة مواجهته لتدخل عسكري مباشر من قبل الأمريكيين أو الأوروبيين.**

ووضعت حداً لتصرفات تركيا أردوغان التي كانت تعتزم إقامة منطقة عازلة على حدودها الجنوبية مع سوريا في داخل الأراضي السورية.

هل أجبنا عن السؤال الذي تصدر هذا الحديث؟ الجواب بكلا، فهناك أسباب وجيهة أخرى دفعت القيادة الروسية للتدخل عسكرياً في سوريا.

(يوسف مكي، «الخليج»، ٧/١٢/٢٠١٥)

معركة حدود بين الأطلسي و«الدولة الإسلامية»

يواجه حلف شمال الأطلسي حالة نزاع غير مألوف بين روسيا وتركيا بعدما أسقطت أنقرة الطائرة الروسية على الحدود السورية - التركية. إنها معركة حدود بين الحلف الأطلسي الذي تحتمي به تركيا، حيث للحلف ٢٤ قاعدة عسكرية، وتنظيم «الدولة الإسلامية» الذي تدعمه أنقرة وتوفر له المر الآمن إلى سوريا. للحلف الأطلسي دور رادع غير معلن في الأزمة بين تركيا وروسيا، على رغم الاستياء الدولي من سياسة الرئيس أردوغان الداعمة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة.

واشنطن تبنّت الرواية التركية لحادثة إسقاط الطائرة الروسية، وهي حريصة بالدرجة الأولى على تماسك الحلف الأطلسي، الأداة العسكرية الأهم لواشنطن بعد القوات المسلحة الأميركية. وعلى رغم التنسيق بين روسيا وتركيا لتجنّب الصدام العسكري، إلا أن أنقرة أرادت توجيه رسالة لا يعرف مغزاها سوى أطراف النزاع أنفسهم، وهي تعلم أن دخول المقاتلات الروسية المجال الجوي التركي لم يكن بنيّة الاعتداء، بينما إسرائيل أقرّت بخرق المقاتلات الروسية مجالها الجوي ولم تقم بأي رد.

موسكو تلقت ضربتين في غضون أيام، واحدة من تنظيم «الدولة الإسلامية» أسقطت طائرة مدنية في سيناء، وأخرى من الدولة التركية بإسقاط الطائرة العسكرية، وهي تستعمل أدوات الضغط التقليدية، الاقتصادية والسياسية، وتحصّن دفاعاتها الجوية في مواجهة تركيا. إمكانية الصدام لا تزال واردة، ولن تستقيم الأوضاع بين موسكو وأنقرة مع تفاقم الأزمة السورية، وقد تشكّل دافعاً لتمتين علاقات موسكو مع طهران.

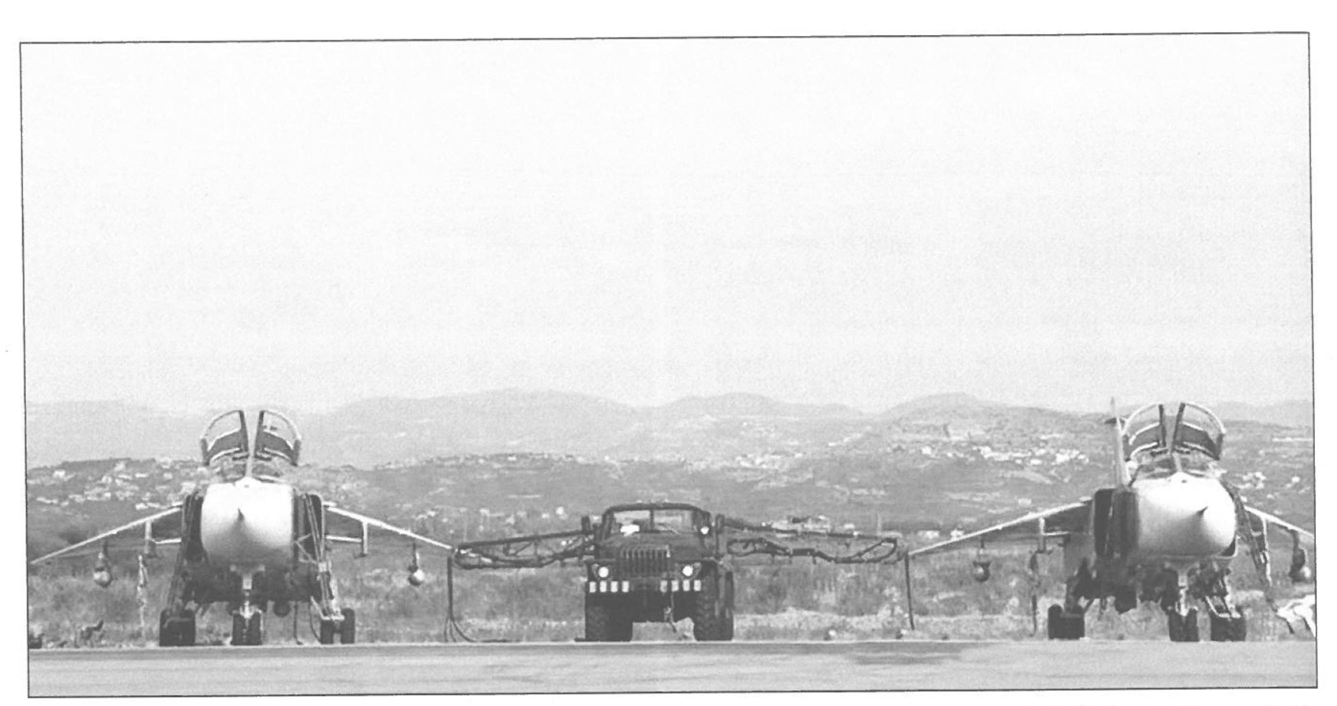
تأسّس حلف شمال الأطلسي في ١٩٤٩ مع بدايات الحرب الباردة، وتوسّع تدريجياً ليضم الآن ٢٨ دولة. شكّل «الأطلسي» الذراع العسكرية الاستراتيجية للمعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي الذي أنشأ تحالفاً عسكرياً موازياً، «حلف وارسو» في عام ١٩٥٥. **والمفارقة أن الحلف الأطلسي لم يتحرّك عسكرياً إلا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي:** في البوسنة ويوغوسلافيا السابقة، ولاحقاً في أفغانستان وفي مهمات محددة في العراق وأماكن أخرى. آخر عمليات «الأطلسي» العسكرية شهدتها ليبيا في ٢٠١١، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ لفرض حظر جوي، تمّ تجاوزه من الولايات المتحدة ودول أخرى على رغم اعتراض عدد من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، أبرزها ألمانيا وتركيا وإسبانيا وبولندا، ومعارضة موسكو التي اعتبرت أن واشنطن استعملت قرار مجلس الأمن غطاءً لإطاحة النظام الليبي. أما في الأزمة السورية، فإنها المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تقف فيها روسيا مع الدول الغربية صفاً واحداً في مواجهة عدو مشترك يتمثل اليوم بالتنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا.

ما من طرف دولي يسعى إلى افتعال حرب عالمية عبر الأزمة السورية. عالم اليوم، بتوازنات الترسانة النووية، لا يشبه عالم ما قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية. سوريا ليست سراييفو الحرب العالمية الأولى أو بولندا الحرب العالمية الثانية. إلا أن الأزمة السورية ومحاربة الإرهاب لن تنتهيا بمعادلة الربح السويّ لجميع الأطراف المشاركة في المعركة، وآخر المنضمين إليها فرنسا بعد اعتداءات باريس الإرهابية.

اللافت أن توازنات النظام العالمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة تتبلور هذه المرة انطلاقاً من الشرق الأوسط لا من أوروبا، أرض الصراع التقليدي بين الدول الكبرى منذ القرن التاسع عشر. أزمة أوكرانيا تراجعت أهميتها بالمقارنة مع الحرب العالمية على الإرهاب التي بدأتها الولايات المتحدة في السودان ولاحقاً في أفغانستان بعد اعتداءات ١١ أيلول، وتتابعها روسيا ودول أخرى في العراق وسوريا. الغائب الأكبر في المقاصة الدولية هو العالم العربي، ضيف الشرف في معادلتي الحرب والسلم في المنطقة. مصر منهمكة بهمومها الداخلية والسعودية منشغلة بحرب اليمن، والمشرق العربي في أتون حروب مدمرة، سواء أكانت معركة حدود أم معركة بحدود، فالحروب تُخاض على أراض عربية لمصلحة الغير أكثر مما هي لمصلحة المعنيين من أهل البلاد وأصحاب القضايا الكبرى والصغرى.

(فريد الخازن، «السفير»، ٥/١٢/٢٠١٥)

المياه الدافئة وراء الصراع بين موسكو وأنقرة



طائرتان روسيتان في مطار اللاذقية

بعض التاريخ يمكّننا من الإحاطة بخلفيات وسيناريوهات الصراع بين موسكو وأنقرة، وقد يساعدنا على أن نحدد رؤيتنا الاستراتيجية بناء على ذلك.

(١)

قصة جمهورية «مهاباد» تشكل مفتاحاً مهماً لفهم ما جرى وما يمكن أن يشهده الصراع بين موسكو وأنقرة، إذا قُدّر له أن يستمر ويتصاعد. و«مهاباد» هي مدينة واسم منطقة في شمال إيران، تسكنها غالبية كردية، وقد أصبحت جمهورية قصيرة العمر تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعدما دخل الحلفاء إلى إيران، وسيطر السوفيات على أجزاء من شمال البلاد. وفي ظل وجود القوات السوفياتية قامت كيانات مستقلة موالية لهم فيها، كانت أذربيجان واحدة منها، وكانت الثانية هي جمهورية «مهاباد الديمقراطية الشعبية» التي تأسست العام ١٩٤٦ وترأسها قاضي محمد، مؤيداً من قبل «الحزب الديمقراطي الكردستاني». إلا أن الضغوط الغربية القوية على الاتحاد السوفياتي والشكوى التي قدمتها طهران أمام الأمم المتحدة واتهمت فيها السوفيات بعدم الانسحاب من أراضيها، اضطُرت موسكو إلى التخلي عن «مهاباد» بعد ١١ شهراً من تأسيس جمهوريتها. وبانسحاب السوفيات وجهت إيران حملة عسكرية لاستعادة السيطرة على المناطق الكردية، وحين وصلت تلك الحملة إلى العاصمة «مهاباد»، فإنها ألقت القبض على رئيسها قاضي محمد وشقيقه، ونفذت فيهما حكم الإعدام. إلا أن فريقاً من الأكراد ظل يقاتل القوات الإيرانية تحت قيادة رئيس الاركان في حكومة «مهاباد» مصطفى البارزاني (والد رئيس إقليم كردستان العراقي الحالي مسعود البارزاني) إلا أنه هزم في المقاومة فلجأ إلى الاراضي السوفياتية، حيث بقي هناك حتى العام ١٩٥٨، عاد بعدها إلى العراق.

هذه الخلفية تسلط الضوء على ثلاثة معالم في سياسة موسكو الخارجية. الأول والأهم يتمثل في التوجه نحو الجنوب في محاولة التوسع والتمدد. الأمر الثاني يتعلق باستثمار ظروف المناطق الرخوة التي لا تواجه فيها تحديات تكبح جماحها. الأمر الثالث يتمثل في العلاقة الخاصة والتاريخية التي أقاموها مع الأكراد واستثمرتها موسكو في تنفيذ مخططاتها.

(٢)

اتجاه موسكو إلى الجنوب سابق على إقامة الاتحاد السوفياتي وظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن لهذه الاستراتيجية

جذوراً تمتد إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ أي في مرحلة روسيا القيصرية التي تمددت في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، التي اعتبرتها حديقتها الخلفية المؤدية إلى الجنوب. ذلك أن أبصارها ظلت معلقة طول الوقت بالمياه الدافئة في الجنوب التي كان البحر الأبيض المتوسط رمزاً لها. في تلك المرحلة المبكرة، **لم يكن السبيل إلى عالم المياه الدافئة سهلاً بسبب وجود دولتين كبيرتين تعترضان ذلك الطريق، هما الامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية.** ولذلك تعددت الحروب بين روسيا القيصرية وهاتين الامبراطوريتين خلال القرن التاسع عشر بوجه أخص. فقد اشتبكت مع الدولة الفارسية خلال السنوات ١٨٠٤ و١٨١٣ و١٨٢٦، ودخلت في حرب ضد العثمانيين في الأعوام ١٨٢٨ و١٨٢٩ و١٨٥٣.

وإذ ظل التمدد والتوسع باتجاه المياه الدافئة عنصراً حاكماً في السياسة الروسية طوال الوقت، إلا أن الكنيسة الأرثوذكسية كان لها دورها المساند لتلك السياسة خصوصاً في عهد الامبراطور نقولا الأول (العام ١٨٥٣). إذ استخدم نفوذ الكنيسة في التحرش بالدولة العثمانية، فطلب من السلطان العثماني عبد المجيد تنحية الكاثوليك وإحلال الأرثوذكس محلهم في القرارات المتعلقة بالأماكن المقدسة، بحيث يكون للأخيرين دون غيرهم حرية التصرف في مفتاح كنيسة المهد ببيت لحم. وفي طور لاحق طلب القيصر الروسي وضع جميع الرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية (نحو عشرة ملايين شخص) تحت حماية روسيا وكنيستها الأرثوذكسية. وحين رفض السلطان العثماني الطلب، كان ذلك من بين الأسباب التي دفعت الروس إلى اجتياح البلقان في منتصف القرن التاسع عشر.

يُذكر في هذا الصدد أن القيصر نيقولا الأول الذي حكم روسيا بين عامي ١٨٢٥ و١٨٥٥م كان له النصيب الأوفر من بين القياصرة الذين أعلنوا الحرب على الدولة العثمانية. ومشهودة حروبه التي شنها بين عامي ١٨٢٨ و١٨٢٦ إضافة إلى حرب القرم بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٦. وفي الحالتين تدخلت الدول الغربية إلى جانب الأتراك لمنع روسيا من إنزال الهزيمة بالدولة العثمانية وعدم السماح لها بالوصول إلى البحر المتوسط. **وفي الوقت ذاته، فإن روسيا ظلت آنذاك تساند حركات التمرد ودعوات الاستقلال الوطني في البلقان لإضعاف نفوذ الدولة العثمانية.**

(٣)

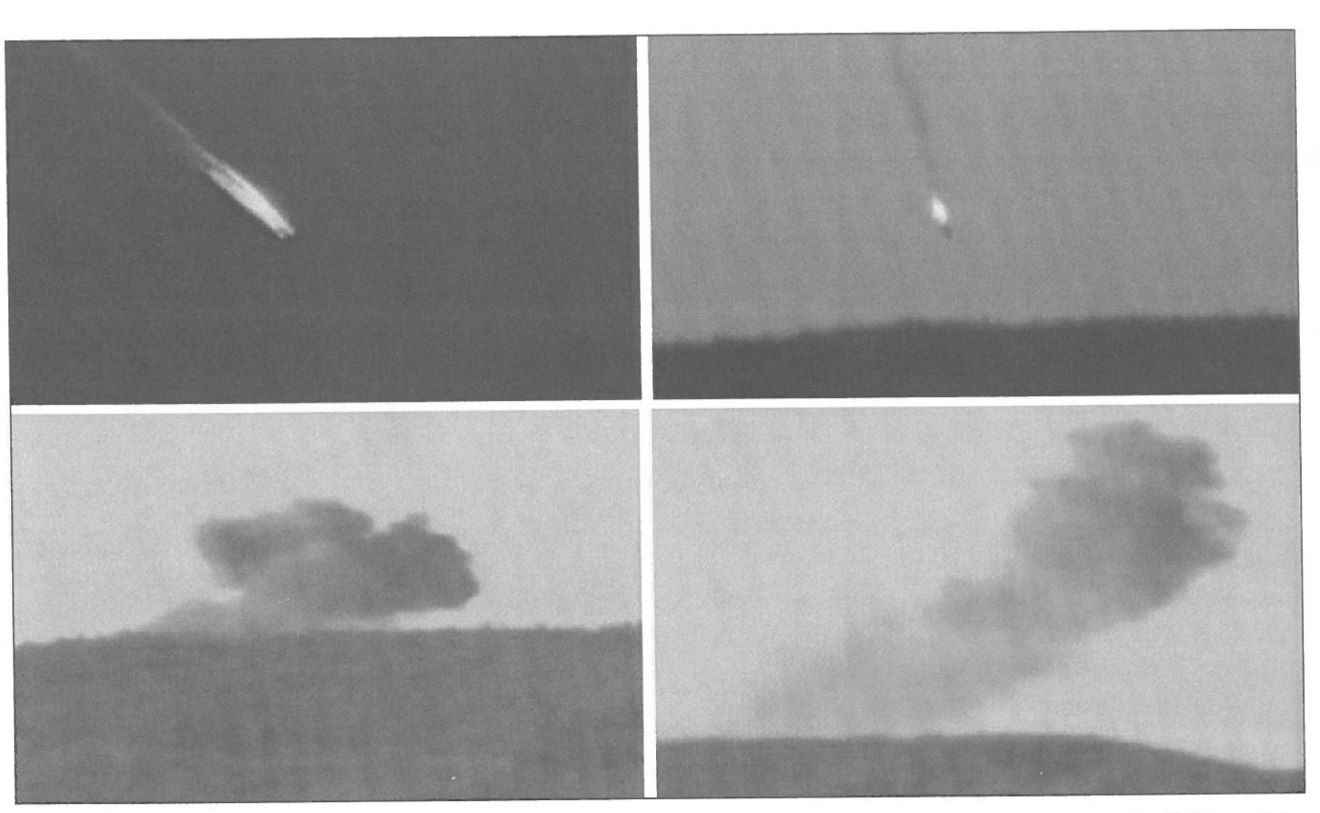
في الوقت الراهن، صار حلم القياصرة في الوصول إلى المياه الدافئة أقرب إلى التحقيق. إذ شاءت المقادير أن يتولى القيادة في موسكو زعيم أراد أن يعيد إلى روسيا هيبتها التي فقدتها بعد الذي أصابها جراء انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية تسعينيات القرن الماضي. وتزامن ذلك مع اجتماع عوامل أخرى أعطت انطباعاً بأن الطريق إلى المياه الدافئة بات مفتوحا وممهداً. فإيران الجارة الكبرى تم تحييدها وعلى تفاهم وتوافق مع موسكو. والعالم العربي شُوّه وعيه وانفرط عقده بحيث تحولت الأمة إلى شراذم متفرقة لم تعد تستهجن التدخل الأجنبي بقواعده وجيوشه وإنما صارت تشتهيه. **ثم إن روسيا مطلوبة ومرغوبة من جانب النظام السوري، وثمة تفاهم ومصالح مشتركة بين القاهرة وموسكو. ليس ذلك فحسب، وإنما صارت مصر مشتبكة وعلى خصام مع تركيا،** وهي التي وقفت إلى جانب السلطنة العثمانية ضد الروس أثناء حرب القرم في منتصف القرن التاسع عشر. ولا يقل أهمية عن كل ما سبق أن الولايات المتحدة لم تعد مشغولة كثيراً بما يحدث في المنطقة، بعدما حصرت اهتمامها وركزته على مواجهة تطلعات الصين. **أما أوروبا التي كانت تقف بالمرصاد لتطلعات القياصرة الروس، فإنها أصبحت مشغولة بحسابات القارة واستقرارها، لدرجة أنها لم تفعل شيئاً يُذكر لاحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم في جنوب أوكرانيا.**

روسيا الآن لم تعد فقط تتطلع إلى المياه الدافئة، وإنما أصبحت تتمدد على شواطئها في سوريا، ولم تكتف بتكثيف وجودها العسكري على الأرض والجو، وإنما عمدت إلى إقامة القواعد في طرطوس واللاذقية، وثمة حديث عن تجهيزها لقاعدة ثالثة قرب حمص. ليس ذلك فحسب، وإنما لم تجد القيادة الروسية غضاضة في أن تتعامل مع الشعب السوري بمثل ما تعامل به يلتسين مع الشيشانيين العام ١٩٩٤، حين استخدم جيشه وطائراته لتدمير العاصمة غروزني وتسوية مبانيها بالأرض بعد إخلائها من السكان، وكان ذلك متماهياً تماماً مع أداء النظام السوري.

في هذه الأجواء أسقطت تركيا الطائرة الروسية من طراز «سوخوي» التي اخترقت أجواءها، واعتبر الرئيس الروسي ذلك «خيانة» و«طعنة في الظهر» جرحت كبرياءه وبسببها أعلن أن بلاده مستعدة للرد والردع، ولن تمرر الإهانة بغير حساب عسير، وهو ما استدعى أسئلة عديدة حول طبيعة الرد وحدوده وما تملكه موسكو من أوراق وأرصدة تعينها على تلك المواجهة.

(فهمي هويدي، «السفير»، ٢٠١٥/١٢/٨)

الحرب الباردة الجديدة



تركيا تسقط الطائرة الروسية فوق سوريا

هل التجاذب الروسي ـ الأمريكي بخصوص أوكرانيا أو الأزمة السورية أو الملف النووي الإيراني أو الصواريخ الباليستية في أوروبا وغيرها يعني عودة الحرب الباردة التي استمرت ما يزيد على ٤٠ عاماً بين واشنطن وموسكو؟ هناك قراءتان أمريكيتان لشخصيتين وازنتين لعبتا دوراً كبيراً في رسم الاستراتيجية والتكتيك الأمريكيين في الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات، وهما زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق وهنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق ـ حيث كان لما يُعرف بـ«تروست» الأدمغة الذي عملا فيه شأن كبير ومؤثر في الصراع الإيديولوجي والحرب الباردة بين الشرق والغرب آنذاك، وهو الأمر الذي استبدل بـ«الإسلام» بعد انهيار جدار برلين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

توقفت عند آراء بريجنسكي وكيسنجر من خلال مقابلتين صحفيتين فيما يتعلق بالراهن والمستقبلي. المقابلة الأولى أعطاها بريجنسكي لمجلة **دير شبيغل** الألمانية في تموز/يوليو ٢٠١٥. أما المقابلة الثانية فقد كانت للمجلة ذاتها، وقد سبق أن أجرتها مع هنري كيسنجر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ويمكن قراءتها استكمالا لمقابلة جريدة **«الصنداي تايمز»** مع كيسنجر التي أعطاها يوم ٧ أيلول/سبتمبر من العام ذاته، أي قبل شهرين على مقابلته مع مجلة **دير شبيغل**.

جوهر المقابلة الأولى يصبّ في موضوع عودة الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة، لدرجة أن «الصقر» البولوني الأصل زبيغنيو بريجنسكي شدّد على القول: «نحن عملياً في حرب باردة»، وخاطب الغرب بقوله إن عليه «الوقوف في وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا»، وإن عليه أيضاً أن يجعل الأمور صعبة على الروس لاستخدام القوة. **ودليله على عودة الحرب الباردة هو موضوع أوكرانيا**، واحتمال التصعيد العسكري الروسي، وزيادة ترسانة موسكو من الصواريخ العابرة للقارات، في مقابل سعي واشنطن لنشر قواعد الصواريخ والأسلحة الثقيلة في أراضي أوروبا الشرقية المنخرطة في إطار حلف شمال الأطلسي. **ويمكن القول إن الدور الروسي في المفاوضات مع إيران ٥+١ بشأن الاتفاق على الملف النووي، وكذلك الموقف من نظام الحكم في سوريا، هو عودة محدودة لهذه الحرب الباردة التي تحدّث عنها بريجنسكي، ولاسيّما بعد خذلان روسيا في ليبيا وبعد خيبتها في العراق، إضافة إلى مصر، وهي مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي السابق،**

خصوصاً لدوره في موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني. أما هنري كيسنجر «الثعلب العجوز» والالماني الاصل فلم يختفِ عن الاضواء، وظل يدلي بارائه بين فترة واخرى، وهذه الاراء تلقى اهتماماً كبيراً واحياناً مبالغاً فيه، لدرجة أن هناك من يتحدّث عن «حكمة» صاحب «النظرية الواقعية» في السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من مغادرته البيت الابيض بانتهاء فترة الرئيس جيرالد فورد في العام ١٩٧٦، إلا أنه كان يقوم ببعض المهمات الاستشارية في الحكومات اللاحقة، وهو ما اعترفت به مؤخراً هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في إدارة الرئيس أوباما من ٢٠ كانون الثاني/يناير العام ٢٠٠٩ حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. وكان كيسنجر قد انتقد مؤخراً إدارة الرئيس باراك أوباما متّهماً إيّاها بالفشل بخصوص التعامل مع تنظيم «داعش»، ودعا إلى شن حرب قوية ضده وعدم التمييز بين العراق وسوريا. ويجب ألا ننسى أن كيسنجر عندما يبحث ويفكر، فإنه يجمع في شخصه رجل الدولة والباحث والمفكر الذي يعطي لما يكتبه أو يقوله أهمية خاصة، وإنْ كان هناك افتراق بين كيسنجر الاكاديمي وكيسنجر السياسي.

أما في مقابلته مع مجلة **دير شبيغل** فقد وجّه كيسنجر انتقادات مباشرة إلى الغرب بخصوص المسألة الاوكرانية، وطلب قراءة جديدة لموقع روسيا، لانها تريد أن تكون جزءاً من أوروبا، كما خطّأ موقف واشنطن بشأن سوريا، وقال كان يُفترض «التفاهم» مع الروس، في إشارة إلى عودة التوازن الذي كان سائداً في فترة الحرب الباردة، وأخيراً حاول التفريق بين أوروبا والولايات المتحدة، فالاولى تؤمن بالدبلوماسية الناعمة بالدرجة الاساسية، في حين أن واشنطن تؤمن بالقوة التي تأتي الدبلوماسية مكمّلاً لها.

وبعد الرئيس جون كينيدي (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣) أول من اهتم بشكل كبير بمراكز الابحاث والدراسات، حيث جمع العديد من الكفاءات حوله لتأسيس «مجمّع العقول» الذي أخذ يؤثر في صناعة وتوجيه القرار السياسي للبيت الابيض الامريكي.

وكان من أبرز العاملين فيه الذين احتلوا مواقع مهمة لاحقاً، إضافة إلى كيسنجر وبريجنسكي، كل من مادلين أولبرايت وكونداليزا رايس وستيفن هادلي. ويقوم «تروست» الادمغة «بتطوير» استراتيجية الدعاية والحرب النفسية وتكتيكها بالاعتماد على وسائل الصراع الإيديولوجي. وارتبط شيئاً فشيئاً بشكل وثيق بالمؤسسات الحكومية، وهو ما دعي، في ما بعد بـ«المجمّع السياسي الاكاديمي» وكان ذلك في بداية تكوين «المجمّع الصناعي العسكري» في الستينيات.

عُرفت سياسة **كيسنجر** في الشرق الأوسط باسم «سياسة الخطوة خطوة» (Step by Step)، حتى إن بعض الزعماء العرب، أعلن انبهاره بسحر وفاعلية تلك السياسة ووصف الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات مخطّطها كيسنجر بالساحر، وصانع المعجزات، ورجل الدولة من الطراز الأول. وعلى الرغم من تمرّغ هيبة رئيسه نيكسون بالوحل العام ١٩٧٤ إثر فضيحة ووترغيت إلا أن نجم كيسنجر لم ينطفئ وقد استطاع توظيف موقعه السابق بما يعطي الانطباع على استمراره الفاعل في السياسة الخارجية من خلال تصريحات وتحليلات واستشرافات، **كان قد قال بعضها في السبعينيات ومنها: علينا أن نقيم دويلة وراء كل بئر نفط. وكان من آرائه زعزعة النظام في العراق عن طريق تشجيع إيران الشاه، بدعم المجموعات الكردية المسلحة، لمشاغلة الجيش العراقي، ومنع مشاركته في التصدي لـ«إسرائيل»**. وعندما وصلت الامور إلى لحظة حرجة، لم يكن بعيداً عن حلحلتها، عبر اتفاقية الجزائر العام ١٩٧٥، بادر إلى «التدخل» لضمان سكوت الحكومة العراقية عن المطالبة بالجزر العربية الثلاث أبو موسى والطنبين، وهو ما كان يريده شاه إيران، مقابل وقف دعم الحركة الكردية المسلحة الذي يريده صدام حسين، إضافة إلى ذلك كان من توجهاته إذكاء نار الصراع بين سوريا والعراق، إضافة إلى مناصبة جمهورية اليمن الديمقراطية العداء السافر، والدعوة لإطاحة نظامها.

أما **زبيغنيو بريجنسكي** فقد أصبح مديراً لواحد من أهم معاهد الابحاث الذي أسس في جامعة كولومبيا العام ١٩٦١ وعُرف باسم «معهد القضايا الشيوعية». ويعد بريجنسكي من الاباء الروحيين لنظرية بناء الجسور، حيث كان يعمل مستشاراً للرئيس جونسون للشؤون الخارجية، ثم أصبح مستشاراً للأمن القومي الامريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) ثم عَمِل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. كانت آراء كيسنجر وبريجنسكي تطبيقاً لنظرية بناء الجسور التي تم تحضيرها في عهد الرئيس كينيدي، وجاء دورها في عهد الرئيس نيكسون، واستمرت لاحقاً، حيث يتم الاستعانة بها للصراع الحالي ضد «أعداء» الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن تلك النظرية ظهرت في سنوات الستينيات، إلا أنها ظلت تحتفظ «بسحر» خاص في الاستراتيجية الأمريكية لحين انهيار الكتلة الاشتراكية، فضلاً عن استمرارها في صراعها ضد «الإسلام» السياسي، وذلك تحت ذريعة أو مبرّر حلول «العصر الأمريكي» لتعميم نمط الحياة الاجتماعية وطرائق التفكير والوسائل الاستهلاكية الضرورية الأمريكية، تلك التي يفتقر إليها الكثير من البلدان التي تعارض سياسة واشنطن، كما عملت على التسلّل داخل هذه البلدان من خلال أساليب مختلفة، أهمها وسائل الإعلام، ولا سيّما الفضائيات، والثقافة بكل أنواعها، من السينما إلى الفن والادب، ومن لعب الأطفال إلى الكتب والمطبوعات، ومن الاتصال المباشر إلى الإنترنت وغير ذلك. **الحرب الباردة الجديدة هي صناعة لـ«تروست» الأدمغة القديم.**

(عبد الحسين شعبان، «الخليج»، ٢٠١٥/١٢/٧)

إلى أين يقودنا الصراع الروسي ـ التركي؟



منظومة الدفاع الجوي «أس ٤٠٠» الروسية

قيام تركيا بإسقاط السوخوي الروسية يدل على حراجة ودقة الأوضاع الإقليمية والدولية التي نعيشها. إنه ليس بالحادث المعزول، بل له مقدماته وتبعاته. ففي أعقابه ذكر الأتراك الرأي العام الدولي بأنه سبق لسوريا أن أسقطت طائرة تركية من قبل. وفي أعقابه وعد الزعماء الروس أقرانهم الأتراك بأنهم سوف يردون على التحية بأحسن منها.

ومن الضروري أن يحمل المرء هذا الوعيد على محمل الجد، لأن فلاديمير بوتين يحظى بتأييد كبير في روسيا باعتباره «الزعيم القوي» الذي أعاد إلى روسيا قسطاً كبيراً من مكانتها الدولية الضائعة. وإذا لم يتمكن بوتين من الرد على إسقاط السوخوي، فإن صورته ستتأثر سلباً لدى الرأي العام.

إذاً، أو بالأحرى عندما يرد بوتين على حادث إسقاط الطائرة فإن أردوغان لن يستطيع السكوت على ذلك الرد أو الإجابة عنه برد ضعيف. ذلك أن أردوغان هو مثل بوتين، يحظى بتأييد قسم كبير من الأتراك، لأنه يمثل الزعامة القومية القوية التي تذكرهم بمصطفى كمال أتاتورك، برغم الفارق الإيديولوجي الكبير بين أردوغان الإسلامي وأتاتورك العلماني. إذا تجنب أردوغان الرد بقوة على بوتين فإنه سوف يخسر جانباً لا بأس به من شعبيته.

في هذا الصراع المشؤوم لا يملك بوتين أن يكون صورة باهتة للقيصر، كما أن أردوغان لن يقبل بأن يكون صورة مهزوزة للسلطان.

فإلى أين تقودنا هذه المبارزة؟ إلى حرب قرم جديدة تخسرها روسيا ولا تربحها تركيا؟ ربما.

ولكن حرب القرم كانت في حد ذاتها فصلاً من فصول التاريخ حتى بعد أن انضمت إليها دول أوروبية ناصرت الدولة العثمانية الإسلامية ضد الدولة الروسية الأرثوذكسية.

إذا تصاعد الصراع اليوم بين تركيا وروسيا، فإنه لن ينحصر بين الدولتين لانه سوف يبدأ في الأساس كمشهد جانبي من مشاهد الحرب المستعرة حول المسألة السورية. أو بالأحرى حول المسألة العربية.

في هذه الحرب لن تقبل الدول الأخرى سواء وقفت إلى جانب الرئيس السوري أو إلى جانب المعارضة السورية أن تضطلع بدور ثانوي، أو حتى بدور السائق الذي يجلس في مقعد خلفي، وأن تترك لروسيا وتركيا أن تقودا الصراع حول المنطقة. يخشى البعض

أن تتحول هذه الحرب إلى حرب عالمية ثالثة. في هذه الحالة فإنه من القدر أن تكون حرباً قصيرة العمر وأن تنتهي لحظة بدايتها.

ففي العالم اليوم من القنابل الذرية ووسائل إسقاطها على رؤوس البشر ما يكفي لتدمير المعمورة مراراً وتكراراً وفي لحظات قصيرة. هذا ما يقوله بعض الذين تابعوا بشغف مأساة هيروشيما وناغازاكي، فرصدوا دقائقها، وتعلموا من دروسها، وخرجوا منها بما مكنهم من الارتقاء بأسلحة الفتك الذري وتعميم آثارها على أوسع نطاق ممكن وتخفيض كلفة إنتاجها واستخدامها.

وبصرف النظر عما يحدث عقب بدء هذه الحرب، فإن ما يحدث اليوم يوحي إلى أصحاب النبوءات المتشائمة بأن الحرب العالمية الثالثة ليست خياراً متداولاً، ولكنها ليست من المستحيلات.

يرجع هؤلاء إلى الحرب العالمية الأولى فيجدون أن مقدماتها تشبه مقدمات المعارك الدائرة في الأراضي العربية. بل يقول أصحاب النبوءات المتشائمة إن مقدمات الحرب الأولى أو الكبرى كانت أقل دموية وفتكاً وتدميراً مما يجري في منطقتنا.

كان الصراع بين ألمانيا وفرنسا على استعمار المغرب واحداً من المقدمات إياها، ولكنه صراع لم يحسم بالحرب والمعارك، كما هو الصراع الدائر في سوريا والعراق واليمن وليبيا وأجزاء أخرى من الوطن العربي، بل حسم بالدبلوماسية وبمؤتمر الجزيرة الخضراء الدولي.

هذا النوع من الصراعات والمجابهات تكرر في مناطق مختلفة من الإمبراطورية العثمانية ومن الولايات العربية فيها بصورة خاصة.

ولكن هذه المبارزات لم تصل إلى ما نشهده اليوم من عنف ودموية.

بتعبير آخر، فإن مقدمات الحرب الكبرى متوافرة في واقعنا اليوم أكثر مما كانت متوافرة قبل أن تنفجر الحرب عام ١٩١٤.

يقول أصحاب النظرات المتشائمة أيضاً، في معرض التحذير من الشر الأعظم، أي من شر الانتحار الجماعي عبر حرب عالمية ثالثة، إن الذين يقللون من هذه الاحتمالات ينطلقون من نظرة متفائلة قد تكون في غير محلها. فهم يبنون كافة فرضياتهم على أساس أن الإنسان مخلوق عاقل.

هذا الإنسان قد يدخل المغامرات بقصد المنفعة المادية أو المعنوية، ولكنه في مطلق الحالات لا يحبذ ولا يرى أية فائدة في الانتحار ولا يندفع على طريقه، أي طريق الحرب العالمية الثالثة.

لقد ضحى الملايين بحياتهم في الحرب الكبرى، ولكنهم لم يقصدوا التضحية بالبشرية، وإنما على العكس كانوا يعتقدون أنهم يفعلون ذلك من أجل الأكثرية الساحقة من البشر، أو الناس الذين لم يشتركوا بالقتال، بل كانوا يترقبون نتائجها، ويأملون أن تعود عليهم بالخير والسلام.

وبالمقارنة مع الحال التي واجهها هؤلاء، فإن الذين يواجهون خيار حرب عالمية جديدة يدركون أنها لن تبقي أحداً، ولذلك وبما أنهم عاقلون فسوف يعارضون ذلك الخيار، ولن تقتصر هذه المعارضة على فريق من الناس فحسب، بل على الجميع دون استثناء.

ذلك هو معنى «توازن الرعب» الذي شاع بعد أن امتلكت القوتان العظيمتان القنبلة الذرية. وبعد أن تحول إلى أساس لحركات سلام اجتذبت مئات الألوف من النشطاء خاصة في الدول التي تمكنت من امتلاك القنبلة الذرية. ولكن بقدر ما أسهم مفهوم توازن الرعب في تعميق وعي الناس لشرور القنبلة الذرية ولشرور التوازن النووي، فإنه كان سبباً أيضاً في تراخي الحركات التي نشأت لمقاومة التسلح النووي.

لقد ترسخ هذا المفهوم في النفوس إلى درجة أنه بات ينظر إليه وكأنه من الحتميات غير القابلة للاختراق. وفي ظل هذا الشعور انتشر نوع من التخدر والاطمئنان الكاذب والمضلل حول نهاية الخيار الذري في العالم وحول انتفاء احتمال حرب عالمية جديدة.

إن ما نشهده اليوم يدلنا على أنه ليس من الصواب الركون إلى فكرة الإنسان العاقل.

فالإنسان العاقل هو نفسه الذي يرتكب أخطاء فادحة تضعه على طريق الانتحار الجماعي.

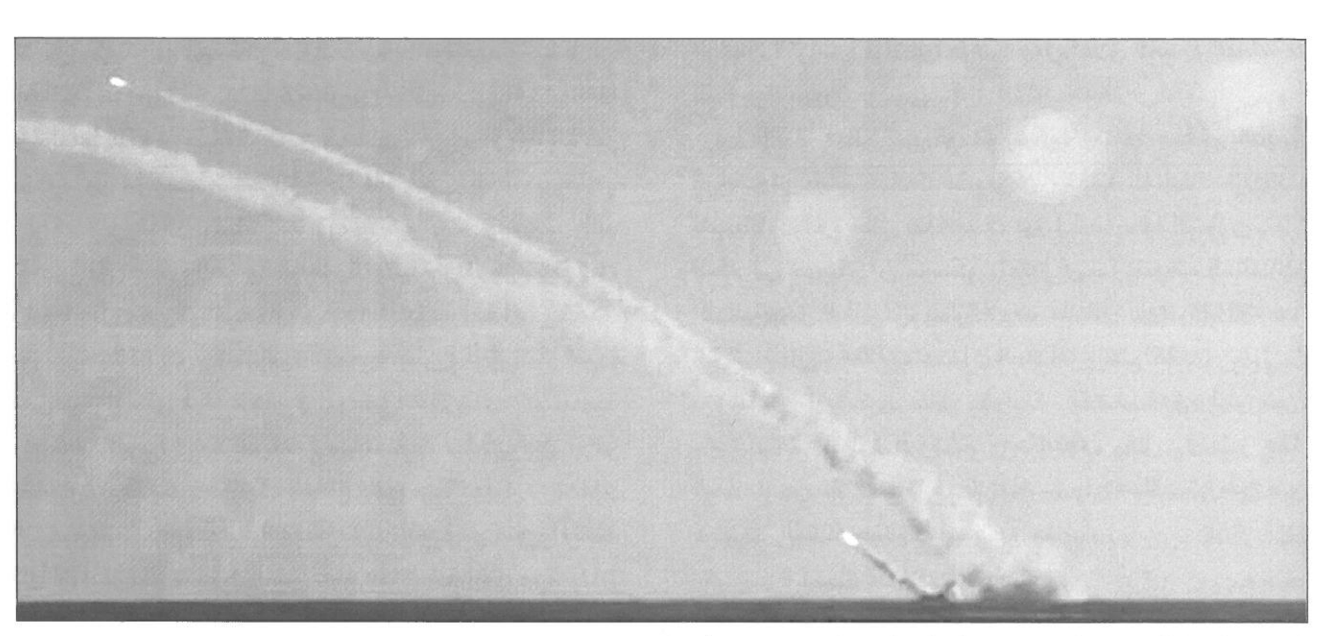
والإنسان العاقل هو الذي انتخب جورج بوش رئيساً للجمهورية وتوني بلير زعيماً لحزب العمال ورئيساً للحكومة البريطانية. والإنسان العاقل هو الذي انتخب من قبلهم هتلر لكي يقود العالم إلى المجازر والحرب الكبرى.

أما الإنسان العاقل حقاً فهو الذي يضع في حسابه إمكانات الخطأ، ولا يترك المجال مفتوحاً أمام ارتكاب أخطاء قد تضع مصير الجنس البشري على المحك.

الترجمة العربية للإنسان العاقل تتمثل اليوم في قيام حركة نشيطة وحية من أجل تحقيق السلام وترسيخه في المنطقة العربية، ولوضع حد للتدمير الذاتي وللانتحار الجماعي.

(رغيد الصلح، «الخليج»، ٧/١٢/٢٠١٥)

روسيا تعزز منظومتها الجوية في سوريا.. وتركيا تتجنب التصعيد



اطلاق صواريخ كاليبر من غواصة روسية باتجاه مواقع «داعش» في سوريا

أعلنت موسكو أنها ستتخذ مجموعة من التدابير الجديدة رداً على قيام تركيا بإسقاط المقاتلة الروسية «سوخوي ٢٤» بينها تعزيز قواتها في سوريا، ونشر أنظمة صاروخية متطورة من طراز «أس ٤٠٠» في قاعدة حميميم قرب اللاذقية غرب سوريا، في وقت سعت تركيا فيه إلى تخفيف التصعيد.

وعلى رغم أن اللهجة الغاضبة التي ميزت المواقف الروسية في البداية تراجعت بعض الشيء أمس، وخصوصاً بعدما أجرى وزير الخارجية التركي أوغلو اتصالاً هاتفياً مع نظيره الروسي سيرغي لافروف أعرب خلاله عن «الأسف للحادث»، وقدم تعازي أنقرة، لكن الرئيس فلاديمير بوتين أكد أن «موسكو تتعاطى بأقصى درجات الجدية، وستعمل بكل السبل المتاحة لديها للدفاع عن أمنها». وتحدث في إطار ذلك عن جملة من الإجراءات لتعزيز القوات الروسية العاملة في سوريا، وأشار إلى توقيعه قراراً بنشر منظومة «أس ٤٠٠» في سوريا.

وكان لافتاً أن بوتين تحدث في البداية عن نشر نسخة «أس ٣٠٠»، لكن الناطق باسم الكرملين عاد بعد مرور ساعات ليؤكد أن بوتين «وافق على توصية وزارة الدفاع بنشر «أس ٤٠٠»».

وكشف بيسكوف أن بوتين لم يبحث موضوع نشر «أس ٤٠٠» وهي أحدث منظومة دفاعية روسية، في سوريا مع زعماء دول «حلف شمال الأطلسي» (ناتو).

وشدد على أن العملية الروسية لمكافحة الإرهاب في سوريا مستمرة، مشيراً إلى أن «الطائرات الحربية الروسية تواصل عملها وتقوم بتدمير البنية التحتية للإرهابيين، وتقطع تدفقات توريدات النفط والمشتقات النفطية غير الشرعية والتي تشكل تغذية مالية للإرهاب.. وفي هذه الحال اتخذت روسيا جملة من التدابير الجديدة تتعلق بضمان أمن طيارينا والطائرات التي تشارك بالعملية».

وفي وقت لاحق، وصف وزير الدفاع سيرغي شويغو استهداف القاذفة الروسية بأنه حادث استثنائي، مشدداً على أن موسكو لن تتغاضى في المستقبل عن مثل هذه الحوادث. **وأكد شويغو أن الطراد الصاروخي موسكو وصل إلى منطقة تمركز جديدة قبالة سواحل اللاذقية، مضيفاً أن الطراد مستعد لتدمير أي هدف جوي من المحتمل أن يشكل خطراً على مجموعة الطائرات الروسية في سوريا. وأكد أن كافة عمليات الطيران الضارب الروسي في سوريا ستنفذ لاحقاً بغطاء من قبل المقاتلات الروسية.**

وكان لافتاً أن بوتين أشار للمرة الأولى إلى انتقاد سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الداخلية. واعتبر أنه «قام خلال سنوات بعملية أسلمة للحياة السياسية في البلاد من خلال تعزيز التيار الإسلامي المتطرف».

تزامن ذلك مع إعلان لافروف أن نظيره التركي مولود تشاوش

أوغلو اتصل هاتفياً للتعبير عن أسف أنقرة تجاه الحادث. وأكد أن الجانب التركي لم يتأكد من هوية الطائرة التي انتهكت المجال الجوي لتركيا لمدة ١٧ ثانية وأن سلاح الجو وجه إنذارات قبل التعامل معها وفق قواعد الاشتباك. وانتقد لافروف التبرير التركي، لافتاً إلى أن طائرات تابعة لـ «ناتو» تعمل أيضاً في المنطقة وتساءل: هل كنتم ستضربون طائرة حليفة؟»، مضيفاً أن «لدينا شكوكاً كبيرة في كون الحادث كان يحمل طابعاً غير متعمد، بل هو يشبه استفزازاً مخططاً له على درجة كبيرة».

وأكد لافروف أن وسائل المراقبة الإلكترونية الروسية تظهر بوضوح أن الطائرة الحربية الروسية لم تخترق الأجواء التركية. وشدد على أنه حتى في حال دخلت طائرة حربية أجنبية فعلاً في أجواء دولة لمثل هذه الفترة القصيرة، فإن إطلاق النار عليها وهي فوق أراضي دولة مجاورة، أمر غير مقبول.

وأشار الوزير أيضاً إلى استحداث خط ساخن بين مركز تنسيق العمليات لوزارة الدفاع الروسية ووزارة الدفاع التركية منذ بدء العملية العسكرية الروسية في سوريا، لكنه قال إن أنقرة لم تلجأ إلى استخدام هذا الخط أبداً، معتبراً أن ذلك يثير تساؤلات كثيرة.

في الوقت ذاته أعلن لافروف أن بلاده لا تريد حرباً مع تركيا ولن ترد بطريقة عسكرية، منوهاً بعلاقات تجمع الشعبين، مؤكداً: «لا نخطط لشن حرب على تركيا، وعلاقتنا مع الشعب التركي لم تتغير، لكن لدينا أسئلة إلى القيادة التركية الراهنة»، موضحاً أنه «ليس سراً أن الإرهابيين يستخدمون الأراضي التركية لإعداد هجماتهم في سوريا وأعمال إرهابية في مختلف الدول». وتابع أن إسقاط القاذفة دفع بموسكو إلى مراجعة علاقاتها مع أنقرة بالكامل، مضيفاً أن وزارة الدفاع ستقدم اقتراحاتها في هذا الشأن للرئيس الروسي قريباً. وتابع أن بعض شركاء روسيا أبلغوها بأن استهداف القاذفة كان كميناً، في إشارة إلى مراقبة تحركات الطائرة من قبل جهات معينة قبل استهدافها.

وندد لافروف بإعلان أنقرة أن المنطقة التي حلقت فيها الطائرة لا تواجد فيها لتنظيم «داعش»، مشيراً إلى أن «المنطقة التي عملت فيها القاذفة الروسية والتي تقول أنقرة إن سكانها من التركمان، **تعد معقلاً لآلاف المتطرفين من حاملي الجنسية الروسية**، بالإضافة إلى ما أقيم في أراضيها من مخازن الأسلحة والذخيرة ومراكز القيادة ومرافق الإمداد للإرهابيين».

وقال لافروف إنه سأل نظيره التركي: «**هل يدل اهتمام أنقرة بهذه المنطقة بالذات، بما في ذلك اقتراحاتها حول إقامة منطقة عازلة، على أنها تسعى لحماية هذه البنية التحتية للإرهابيين والحيلولة دون تدميرها؟. لكن الوزير شاوش أوغلو امتنع عن الإجابة عن هذا السؤال أيضاً**».

وتابع لافروف أنه يأمل في ألا يتم استغلال حادثة إسقاط القاذفة الروسية لتبرير فكرة إقامة منطقة حظر طيران في شمال سوريا. وأكد لافروف أن موسكو مستعدة لدراسة اقتراح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند حول إغلاق الحدود التركية - السورية بصورة موقتة.

في الأثناء اعتبر سيرغي ناريشكين رئيس مجلس الدوما الروسي أن إسقاط القاذفة يعكس «خيانة السلطات التركية لشعبها». وقال خلال لقاء جمعه بوزير الخارجية السوري وليد المعلم في موسكو إن موسكو «تعتبر أن ما اقترفته السلطات التركية بحق الطائرة الروسية لا يعبر بالمطلق عن موقف الشعب التركي الذي تربطنا به علاقات الصداقة والشراكة».

وشدد ناريشكين على ضرورة الكشف عن المتورطين باستهداف الطائرة الروسية ومعاقبتهم. وقال: «نعتبر هذا الحادث جريمة، وتعاوناً مع الإرهابيين، وأن هناك متورطين فيه لا بد من الكشف عنهم وملاحقتهم جنائياً».

تهدئة تركية.. وانتقاد إيراني

في المقابل، سعت تركيا الأربعاء إلى تهدئة التوتر الحاد مع روسيا. وعلى غرار حلفاء أنقرة في «حلف شمال الأطلسي» (ناتو) وأولهم الولايات المتحدة، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعاء: «ليس لدينا على الإطلاق أية نية في التسبب بتصعيد بعد هذه القضية». وقال أمام منتدى دول إسلامية في إسطنبول: «نحن نقوم فقط بالدفاع عن أمننا وحق شعبنا»، مضيفاً: «يجب ألا يتوقع أحد منا أن نلزم الصمت حين ينتهك أمن حدودنا وسيادتنا».

كما أكد رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو أمام نواب «حزب العدالة والتنمية» أن بلاده «صديقة وجارة» لروسيا، موضحاً: «ليست لدينا أي نية في تهديد علاقاتنا مع الاتحاد الروسي»، مشدداً على بقاء «قنوات الحوار» مع روسيا مفتوحة.

وقالت تركيا إن اثنتين من طائراتها من طراز «أف - ١٦» أسقطتا مقاتلة روسية «سوخوي سو - ٢٤ بعد إنذارها ١٠ مرات بمغادرة المجال الجوي التركي. لكن موسكو تؤكد من جانبها أن الطائرة كانت داخل المجال الجوي السوري.

وأعرب حلفاء تركيا الغربيون عن تضامنهم جميعاً، لكنهم كرروا الدعوات منذ الثلاثاء الى تجنب أي «تصعيد» للتوتر. واتفق أردوغان مع نظيره الأميركي باراك أوباما في اتصال هاتفي على «أهمية نزع فتيل التوتر والعمل على تفادي حوادث مشابهة»، بحسب الرئاسية التركية.

لكن الصحافة الموالية للحكومة التركية أبقت على نبرتها العدائية. وكتبت صحيفة «**صباح**» اليومية أن «روسيا تشكل خطراً على المجتمع الدولي، وإن أمعنا النظر، فسنرى أن سلوكها لا يختلف عن سلوك داعش» التسمية الأخرى لتنظيم الدولة الإسلامية.

حتى أردوغان نفسه انتقد التدخل العسكري الروسي الأربعاء. وقال: «لسنا أغبياء.. يؤكد (الروس) أنهم يستهدفون «داعش»، لكن لا «داعش» في هذه المنطقة. إنهم يقصفون تركمان بايربوجاك»، علماً أنه يقدم نفسه بصورة حامي الأقلية الناطقة بالتركية في سوريا.

في المقابل، اتهم الكاتب محمد يلماظ في صحيفة «**حرييت**» المسؤولين الأتراك بإغراق البلاد «في مستنقع الشرق الأوسط»، محذراً من «عواقب خطيرة سياسياً واقتصادياً».

في موسكو، قام متظاهرون برشق السفارة التركية في موسكو بالحجارة الأربعاء غداة مقتل طيار روسي. وتجمع مئات المتظاهرين وجميعهم تقريباً من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة بعد الظهر أمام السفارة التركية ورددوا هتافات مناهضة للرئيس التركي أمام أنظار الشرطة التي لم تتدخل.

في طهران، اعتبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال اتصال هاتفي مع نظيره الروسي مساء الثلاثاء أن حادثة إسقاط تركيا لمقاتلة روسية «تبعث برسالة خاطئة إلى الجماعات الإرهابية» في سوريا.

ونقل الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري عن ظريف قوله إن «مثل هذه الأحداث تؤدي إلى تصعيد الأزمة السورية وتبعث برسالة خاطئة إلى الجماعات الإرهابية». وأضاف إن «أي خطوة تؤدي إلى تصعيد التوتر وتعقد الوضع، ستوجه رسالة خاطئة للإرهاب».

واعتبر أن مثل هذه الرسائل ستجعلهم «يعتقدون أنهم قادرون على الاستمرار في ممارساتهم الإرهابية (...) من خلال استغلال الانقسام في وجهات نظر الأطراف» المؤثرة في الأزمة السورية.

من جهته، وصف الرئيس الإيراني حسن روحاني حادثة إسقاط الطائرة الروسية بـ«المثيرة للقلق والخطيرة». ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن روحاني قوله الأربعاء انه «بحسب ما تشير معلوماتنا، فإن الطائرة استهدفت خلال عملها فوق الأراضي السورية».

في كييف، قررت أوكرانيا الأربعاء منع جميع الخطوط الجوية الروسية من عبور مجالها الجوي في آخر تصعيد بين الجارتين بعد ١٩ شهراً من بدء حرب انفصالية في شرق الجمهورية السوفياتية السابقة.

وأعلنت حكومة كييف المؤيدة للغرب قرارها بعد لحظات من إعلان روسيا عن خطط لوقف شحنات الغاز إلى أوكرانيا اعتباراً من الخميس. وبرر رئيس الوزراء الأوكراني ارسيني ياتسينيوك خلال اجتماع لمجلس الوزراء بثه التلفزيون أن الحظر تم لأن «روسيا قد تستخدم المجال الجوي الأوكراني للقيام باستفزازات». وأضاف ياتسينيوك أن «هذه مسألة تتعلق بالأمن القومي لبلادنا، وهي رد على الاتحاد الروسي وتصرفاته العدوانية».

وتتهم أوكرانيا وحلفاؤها الغربيون موسكو بتدبير ودعم التمرد الموالي لروسيا انتقاماً لقيام كييف بالإطاحة بالرئيس المدعوم من الكرملين العام الماضي، وقرار الحكومة الجديدة بتوقيع شراكة مع الغرب.

(رائد جبر، «الحياة»، ٢٦/ ١١/ ٢٠١٥)

روسيا وسوريا: مهمات واختصاصات



بشار الأسد وفلاديمير بوتين في موسكو (٢١/١٠/٢٠١٥)

لا يمكن معاينة تنامي حضور البحرية الروسية دون التفكير بنوع وحجم الدور والحضور الروسي المقبل في المنطقة، كما لا يمكن للمرء أن يغفل عن «البحرية» باعتبارها واحدة من الأدوات التي تعد لإسناد هذا الدور ومواجهة المخاطر التي تواجهه.

ولكن قبل هذه المخاطر هناك عوائق الوصول الطبيعية، التي تتمثل بعدد من المضائق التي يجب أن تعبرها ثلاثة من أربعة أساطيل روسية، لتصل إلى البحار المفتوحة. وهذه في الغالب مضائق محروسة بدول هي، بشكل أو آخر، محكومة بنفوذ العدو الرئيسي المتمثل بحلف شمالي الأطلسي.

تعقيدات الجغرافيا تفرض نفسها كنقطة ضعف خطيرة تواجه «البحرية الروسية» في ظروف حرب، فمن حيث المبدأ، هناك واحد من الأساطيل الروسية الأربعة غير قابل لأداء مهام بعيدة، وذلك لظروف بحر قزوين المغلق، الذي لا يتصل بأيّ ممر مائي. بينما تقف مضائق الدردنيل والبوسفور والمضائق الدنماركية في طريق أسطولي البحر الأسود وبحر البلطيق، في حين يحتاج أسطول المحيط الهادئ إلى قطع نصف العالم مبحراً من أقصى الشرق، ومع ذلك سيضطر للمرور بباب المندب ثمّ قناة السويس، أو عبور مضيق جبل طارق للوصول للمتوسط.

أكثر من مجرد قاعدة

هذا الواقع يفرض، ابتداءً، على روسيا التشديد على التمسك بالقانون الدولي برمته، وليس فقط بما يتعلق بالممرات المائية، ويدفعها واقعياً إلى تأمين تواجد دائم في البحار المفتوحة و«المتوسط» على وجه الخصوص، لتأمين القدرة على الوصول دون عوائق.

وهذا، من جهة، يتطلب تعزيز عدد وقدرة قطع الأساطيل، وهو يوجد حاجة إلى قواعد مثل تلك التي تحتفظ بها روسيا في طرطوس السورية.

أعلن الروس أكثر من مرة أنهم لا يفكرون بالتخلي عن قاعدة

طرطوس، بينما تعني الزيادة الهائلة في عدد القطع البحرية (نحو ١٣٠ قطعة جديدة من بينها ٨ غواصات استراتيجية) مضاعفة الحاجة إلى هذه القاعدة، **ولا سيّما أنّ المتوسط، اليوم، أخذ معنى إضافياً باعتباره مستودعاً للغاز، وساحلاً لمر بديل للطاقة.**

والاهم من قاعدة طرطوس، أنّ الوضع الجديد الذي تعيشه روسيا يوجد لديها حاجة إلى سوريا صديقة، وبعيدة عن حلف الأطلسي.

واللافت أنّ موسكو اندفعت لتطهير عقيدتها السياسية الجديدة في الموقف من الأزمة السورية، وهذا ليس مجرد عناد بوجه الغرب، ولا مجرد دفاع عاطفي عن الرئيس السوري. ولكنه يكشف من ناحية عن الموقع الذي تحتله سوريا في الاستراتيجية الروسية، وهو من ناحية أخرى يعطي دمشق أفضليات واعدة في العلاقة مع موسكو لاحقاً، ويمنحها حالياً أذناً روسية شديدة الإصغاء.

وفي السياق، لا يمكن لروسيا أن تقبل بسيناريوهات الفوضى في سوريا، كما لا يمكنها أن تقبل بتمرير انقلاب سياسي تحت أيّ عنوان، وبأي وسيلة، يؤدي إلى تسليم الحكم لمجموعات لها ارتباطات بالقوى الدولية المنافسة، مثلما لن تسمح بتمرير صيغة تطيح النخبة الحاكمة في دمشق واستبعادها من الحياة السياسية.

لذا، فتفسير بعض التصريحات الروسية الرافضة لتنحي الرئيس السوري، لا يجانب الحقيقة حينما يصف ذلك بأنّه مطلب روسي وليس سورياً فقط.

لقد باتت سوريا القوية التي تستطيع أن تلعب دوراً محورياً في المنطقة حاجة روسية. فموسكو التي لا تفضل مدّ يدها إلى نار المنطقة يريحها أن إحجامها عن ذلك لا يخلف استفراداً غربياً بمصير شرق المتوسط. وهذا لا يتحقق إلا بوجود حليف قادر على ملء الفراغ، وهذه هي سوريا.

ومن المريح بالنسبة لموسكو أنّ الحليف السوري غير متطلب، وتتوقف متطلباته عند الحدود التي تسمح بها المبادئ العامة للعلاقات بين الدول وفق القانون الدولي الذي أضحى التأكيد عليه لغة مشتركة بين الطرفين.

في حين أنّ ما يريح موسكو في الموضوع السوري هو أن المؤشرات التي تتجمع لديها تؤكد قوة النظام وقدرته على القيام بما عليه أن يقوم به لمواجهة تداعيات الوضع الميداني، بما يبعد أيّ احتمالات لتورط روسي في الحريق السوري الداخلي.

العقل السياسي

يجدر التنويه بأنّ الروس جادون تماماً بدعمهم لعملية تغيير في سوريا. لكن التغيير الذي يتحدثون عنه لا ينسجم مع الدعوات إلى إطاحة النظام، وتغيير وجه سوريا، ولكنه تغيير يحقق حياة ديمقراطية وسياسية سليمة، يخرج البلاد من حالة الاحتقان والتفجر، ويعيد إليها استقرارها.

وهنا، فإنّ كثيراً من دواعي الراحة الأساسية لدى السياسي الروسي بما يتعلق بسوريا تتصل بأسباب تتعلق بطبيعة العقل السياسي السوري المستقر الذي يعرفونه جيداً وخبروه تماماً، ويثقون به، ويستطيعون التعامل معه. **وآخر ما يرغبون فيه هو رؤية سوريا في يد سياسيين جدد يتخبطون ذات اليمين وذات الشمال، كما يحدث ببلدان «الربيع العربي»، أو يكررون النموذج الذي مثله العقيد معمر القذافي بمزاجيته المعروفة.**

وفي سياق العلاقة الروسية ـ السورية، يحضر تاريخ العلاقات التي تواصلت رغم انهيار الاتحاد السوفياتي، وما تبعه من اضطراب كبير في السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسين، كما تحضر كذلك فكرة أنّ سوريا هي صانعة واحد من أقدم التحالفات في العالم.

(ياسر قبيلات، «الأخبار»، ٧/٢/٢٠١٣)

أبعاد التصعيد العسكري الروسي في سوريا



صاروخ ينطلق من سفينة روسية في بحر قزوين باتجاه مواقع «داعش» في سوريا

أيّاً كانت المبرّرات الداخليّة للحرب التي دمّرت ولا تزال تدمّر سوريا، فقد غابت هذه المبرّرات منذ الأشهر الاولى للأزمة، وبالتحديد منذ أصبح العنف واللّجوء إلى السلاح وسيلة التغيير، وبرز دور القوى الخارجية، إقليميّة ودوليّة، كمصدر لتمويل، وتسليح، ورعاية المسلّحين، واتخاذ موقف بشأن من يجب أن يحكم أو يغيب عن الحكم في سوريا.

صحيفة **نيويورك تايمز** في عددها الصادر في ٢٧ أيلول الماضي تتساءل: «أين هي الحرب الأهليّة مع تدفّق ٣٠٠٠٠ عنصر أجنبي من أكثر من مئة دولة في غضون بضعة أشهر، منهم ٢٥٠ أميركياً؟».

الموقف الأميركي

الرغبة الأميركية في تغيير النظام الحاكم في سوريا والعمل على استغلال جميع نقاط الضعف فيه يعود إلى سنين طويلة سبقت بَدء الأحداث في سوريا، والبيّنات على ذلك دامغة، بدليل ما سرّبت «ويكيليكس» ومنها التقرير المرفوع من القائم بالأعمال في السفارة الاميركيّة في دمشق بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣.

وبالنظر إلى فشل الولايات المتحدة في حربها على العراق، والتكاليف الباهظة، بشرياً ومادياً ومعنويّاً، التي منيت بها، وقرار الإدارة الأميركية، نزولاً عند رغبة شعبية، في عدم الدخول بقوّاتها وأموالها في حروب جديدة في الشرق الاوسط، بخاصة بعد اكتشافها السلاح الأفتك، والأفعل، والأرخص في بلوغ أهدافها، وهو تنمية وتفعيل الهويّات الطائفية والمذهبية، واستغلال كل ما تثيره من هواجس ومخاوف، اعتمدت الولايات المتحدة على حلفائها الإقليميين في تمويل وتسليح ورعاية وتسهيل تنقّل منظمات تعتمد الإسلام السياسي، والتكفيري بشكل خاص، منهجاً لعملها، معزّزة بجهود إعلامية ضخمة لتعميق الاستقطاب المذهبي لتكون هي القوى الفاعلة في زعزعة أركان الدولة السورية.

لقد أصبح من الصعب القول إنّ الدولة التي تعمل على إضعاف، لا بل القضاء على، أنظمة الحكم التي هي الضامن الأساسي لمكافحة الإرهاب، كما حصل في العراق وليبيا وما يجري في سوريا، فضلاً عن شدّها إزر أقرب الحلفاء لها في رعاية وتمويل وتسليح وتسهيل عمل المنظمات الإرهابية بأنّ هذه الدولة ليست راعيةً لنمو الإرهاب وانتشاره. ليس لعاقل أن يقتنع بأنّ الولايات المتحدة، بالنظر إلى ما اختارت من

حلفاء ووسائل في تحقيق أهدافها في سوريا، كانت ترغب في إقامة نظام بديل يتبنّى الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن، ومحاربة الفساد، وكل ما يتطلّع إليه مواطن سوري يتمنّى الإصلاح الفعلي في وطنه. **الأهداف الأساسية وراء استعداء النظام السوري الحاكم الذي صعب إدخاله بيت الطاعة الأميركي هي:**

أ ـ تدمير الدولة السورية وتعطيل دورها في دعم المقاومة والدفاع عن الحق العربي في فلسطين، وبذلك تحقيق أهمّ الأهداف والأماني الإسرائيلية.

ب ـ إضعاف روسيا وإخراجها من البحر الأبيض المتوسط كليّاً بعد النجاح في فك كل ارتباط لها في ليبيا، وكذلك السيطرة المنفردة على مقدّرات الطاقة في منطقة هي المنافس الأكبر لروسيا على صعيد عالمي.

ج ـ إضعاف إيران وحصارُها ومنعُها من الاعتماد على حليف قوي في سوريا، وكذلك منعها من دعم فاعل للمقاومة في لبنان وفلسطين، وبذلك أيضاً تحقيق رغبات ومصالح إسرائيلية ملحّة.

لم تتحقق التوقعات الأميركية في القضاء السريع على النظام القائم في سوريا، وأخذ توظيف الإرهاب في بلوغ أهداف سياسية يتفاعل إقليميا ودوليّاً وينمو، إلى حدٍّ بعيد خارج السيطرة الاميركية، بحيث أضحى يطال مصالح أطراف عدّة منها حلفاء للولايات المتحدة، فضلاً عن خصومها، إقليميّاً وأوربياً وأصبح يشكل تهديداً وقلقاً على صعيد عالمي. في الجانب المقابل، ادركت روسيا وإيران والمقاومة أنّها المستهدفة الرئيسية في الحرب الدائرة في سوريا، فبدأت باتخاذ ما استطاعت من تدابير في ما يمكن اعتباره دفاعاً عن النفس.

لقد عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الحلف الأطلسي على تطويق روسيا بحزام من الأزمات، خاصة في الدول المحيطة بها، والتي يشكل الروس جزءاً مهمّاً من سكّانها، بدءاً بالحرب في جورجيا عام ٢٠٠٨، وذلك عن طريق تشجيع هذه الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية جمّة على الانضمام إلى الحلف الأطلسي، فضلاً عن نشر الدرع الصاروخيّة في بولونيا وتركيّا، ومحاولة إدخال أسلحة استراتيجيّة إلى دول البلطيق، إضافة إلى عقوبات اقتصاديّة فرضت على روسيا، وتخفيض مفتعل لأسعار النفط لحرمان موسكو من موارد مالية مهمّة.

كل ذلك بهدف إضعاف روسيا وحرمانها من أن تصبح قوّة دولية تشكّل تحدّياً للأحاديّة القطبية التي تحاول الولايات المتحدة تكريسها عالميّاً. فقد قال الرئيس أوباما جواباً عن سؤال وجّه إليه إبّان الأزمة الأوكرانيّة واستعادة روسيا لشبه جزيرة القرم: «إنّ روسيا دولةٌ إقليميّة تستسهل العدوان على جيرانها لكنّها ليس باستطاعتها التحرّك بشكل فعّال على صعيد دولي».

لم يكن كل ذلك بخاف على الرئيس بوتين الذي اعتمد سياسة تستدعي خطواتٍ حازمة بهدف تفكيك حزام الأزمات المحيط بروسيا، وقد مارسها بنجاح منذ الحرب الجورجيّة التي عاقب فيها رئيسها ساكاشفيلي الذي تجرّأ على الخروج عن طاعة الكرملين، وصولاً إلى أزمة أوكرانيا التي اقطتع منها شبه جزيرة القرم، وأثبت أنّ باستطاعته اتخاذ قرارات حاسمة في مواجهة الازمات.

في ما يتعلّق بالوضع في سوريا، أدركت روسيا منذ بداية ما يدعى الربيع العربي خطورة توظيف الإرهاب في حلّة دينية، وراقبت بدقّة تطورات هذا التوظيف. كما أنّها لاحظت سلوك بعض دول الحلف الأطلسي، التي فضلاً عن محاولتها الاستغناء عن الغاز الروسي وإبعاد خطوط وأنابيب الغاز عن المناطق الحيويّة لروسيا، كانت تسعى لتفجير المجتمع الروسي بنقل الإرهاب بغطاء إسلامي إلى الداخل، حيث يزيد عدد المسلمين على عشرين مليونا. ثمّ إنّ الجماعات الشيشانية والقوقازية التي أتت بها الاستخبارات التركية إلى سوريا ولّدت مخاوف جدّية لدى موسكو بأن تكون البؤرة السورية مجرّد تمرين لهذه الجماعات، وأن تقوم الاستخبارات التركية في ما بعد بنقلها إلى القوقاز وتفعيلها، ما يشكّل تهديداً خطيراً للأمن الروسي. وقد ألمح الرئيس بوتين إلى ذلك في خطابه في الخامس عشر من شهر أيلول / سبتمبر المنصرم في افتتاح قمّة دوشانبي لـ«منظمة الامن والتعاون» التي تضمّ، بالإضافة إلى روسيا، ست جمهوريات سوفياتية سابقة، حيث أبدى مخاوفه من تمدّد نشاط «داعش» في أفغانستان، وعودة العديد من الإرهابيين لينشط في روسيا وبلدان «منظمة الامن والتعاون».

لقد راقبت القيادة الروسيّة التطوّرات على الساحة السورية بدقّة، واتخذت مواقف تنسجم مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لجهة احترام سيادة الدول، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكّامها من دون تدخّلٍ خارجي. وبشأن محاربة الإرهاب الذي بات يشكّل تهديداً للسلم العالمي، دعت لتحالف دولي يضم جميع دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، لتوحيد الجهود في محاربة الإرهاب بفعالية. وعندما لم تجد استجابة من جهة القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، عمدت إلى التنسيق مع إيران والحكومة السورية لوضع خطّة تضمن القضاء على الإرهاب بفعالية وبالاشتراك الفاعل للقوى الروسية. المرجّح أنّ ما عجّل في بدء تنفيذ الخطّة، هو اقتناع موسكو بأنّ توافقاً جرى بين تركيّا والولايات المتحدة على إقامة منطقة حظر جوّي، من دون موافقة مجلس الأمن، تمكّن المعارضة السورية المدعومة من تركيا، والمقيمة في فنادق اسطنبول، ولا تأثير لها يذكر على الارض بالتمركز داخل سوريا، فتصبح المعادلة صراع بين نظام يملك أرضاً وشعباً من جهة، ومن جهة أخرى معارضة تسيطر على أرض عليها شعب ولها إدارة ذاتية، فتسهل عمليّة تقسيم

سوريا وإضعافها وإبقائها مسرحاً للفوضى والصراع الداخلي والنشاط الإرهابي.

ربما من السابق لأوانه تقييم تداعيات التصعيد العسكري الروسي في سوريا على الصعيدين العربي والإقليمي وكذلك الدولي، ولكنّي سوف أحاول تسليط الضوء على ما أعتبره وقائع وتطورات بارزة.

لقد أفادت روسيا من أخطاء فاضحة ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون، في اعتمادهم تنمية الهويّات والهواجس الطائفية والمذهبية، وتوظيف الإرهاب الذي يستظلّ الدين لبلوغ أهداف سياسية، ضاربة عرض الحائط بالروادع القانونية والأخلاقية، فبدا جليّاً أنّ القوى الإرهابية التي لا تتمتع بأية قيمة خلقيّة وتشكّل شرّاً بذاتها، هي القوى الوحيدة الفاعلة على الأرض والتي تتمتع بتأييد الولايات المتحدة وحلفائها، أكان ذلك بشكل ظاهر أو مقنّع، في عمليّة الدمار التي عمّت عدداً من الدول العربية وليس فقط سوريا.

إنّ الضرر الذي عمّ انتشاره على صعيد دولي بسبب رعاية وتوظيف الإرهاب أعطى التدخّل العسكري الروسي الدعم المعنوي والقانوني والرغبة بالتعاون حتّى من بعض أقطاب الحلف الأطلسي، كألمانيا وفرنسا، إضافة إلى الرأي العام العالمي الذي يشعر بخطر انتشار الإرهاب وبضرورة القضاء عليه.

هناك عوامل عدّة تدفع للاعتقاد بفعالية العملية العسكريّة الروسية وفي قدرة روسيا على تحدّي أحاديّة القطبية الأميركية وتوسيع دائرة النفوذ العسكري والسياسي الروسي. فالحشد الواسع للقوات الجوّية والبحريّة الروسية واستعمالها بفعالية، وكذلك توسيع رقعة القصف الجوّي، وإطلاقها صواريخ متوسطة المدى من على متن سفنها المرابطة في بحر قزوين، حملت لا شكّ، رسائل رعب لأطراف أوروبية وإقليمية متعدّدة.

وهناك أمر لم يتناوله الإعلام كثيراً ولكنّه بعيد الدلالة، **وهو وجود حاملة طائرات صينية تشارك في حماية الأجواء والشواطئ السورية، وذلك لأول مرّة بتاريخ جمهورية الصين الشعبية.** فالصين تشارك روسيا مخاوفها بشأن انتشار الإرهاب نظراً إلى نقل الأتراك آلاف المقاتلين الأويغور من جماعة «الحزب التركستاني الإسلامي» إلى سوريا مع عائلاتهم. وقد لعب هؤلاء دوراً أساسياً في غزو منطقة جسر الشغور، وشاركوا في عمليات عسكرية عدّة. وتكشف بعض مصادر المعارضة السورية أنّ أكثر من ٣٥٠٠ من هؤلاء استوطنوا قرية الزنبقي المحاذية للحدود مع تركيا في ريف إدلب، بعد طرد سكّانها السوريين منها.

وما يعزّز مصداقية روسيا في محاربة الإرهاب في سوريا هو النجاح الذي حققته عملياتها العسكرية في إصابة أهدافها، وفي إنجازاتها الميدانية بمدة قياسية، مقارنة مع نتائج العمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها الذين يعلنون أنهم يحاربون «داعش» منذ سنة تقريباً. لا شك أنّ للحضور الفعّال على الأرض لحلفاء روسيا، وما يجري من تنسيق وتبادل للمعلومات بشأن مناطق وجود المسلّحين، وكيفية التصدّي لهم، له تأثير هام في هذا النجاح. ويبدو أنّ الإنجازات الميدانية السريعة لروسيا وحلفائها قد أحرجت الولايات المتحدة التي سارعت إلى إدخال بعض التعديلات على استراتجيتها ولا سيما داخل الأراضي العراقية خوفاً من تحوّل أنظار الحكومة العراقيّة نحو موسكو طلباً لمساعدتها في مكافحة تمدّد «داعش».

في ما يلي، سوف أذكر بعض التوقّعات نتيجة التدخّل العسكري الروسي التي تبقى في خانة التمنّيات إن لم تتوافر لها الجهود اللازمة لتحقيقها.

على الصعيد السوري أوّلاً، أرى أنّ التدخّل العسكري الروسي سوف يساعد في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وإجهاض مخططات التقسيم وإطالة عمر الحرب التي تسعى إليها الولايات المتحدة وبعض الحلفاء الإقليميين، إسرائيل وتركيّا على وجه التحديد. وأتوقّع كذلك مزيداً من الوعي، خاصة لدى المواطنين والنخب السورية، لحقيقة الحرب الدائرة في سوريا وأهداف ودور القوى الخارجيّة فيها، وأتمنّى أن يصحب ذلك إدراك لخطورة الخطاب السياسي الذي يستظلّ الدين وقد شكّل ويشكّل السلاح الأفتك في التمزيق الاجتماعي والمآسي التي يعاني منها كل مجتمع يطاله هذا الخطاب، فتتجه الجهود لوضع وتبنّي خطاب سياسي عقلاني وطني ضامن لوحدة المجتمع وقوّة الوطن وحافظ لحقوق جميع المواطنين من دون استثناء. وأتوقّع كذلك تطوّراً يدفع ببعض الدول العربية لإعادة النظر في سياساتها تجاه سوريا، ومزيداً من الوعي والتقدير الشعبي العربي للتضحيات وللدور الذي تلعبه سوريا في دعمها المقاومة والحقّ العربي في فلسطين.

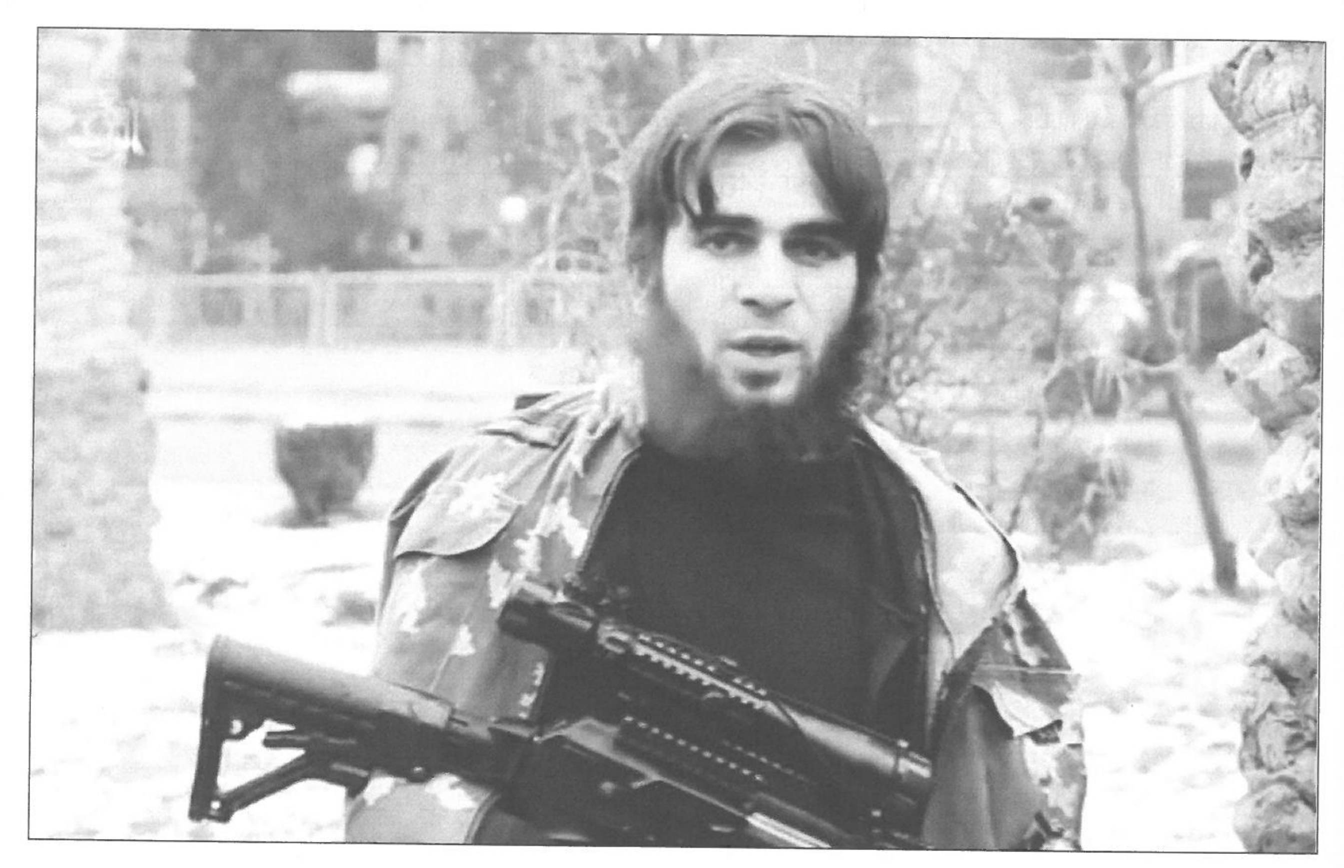
على صعيد إقليمي، أتوقّع اهتزاز الثقة ببعض الدول والأنظمة العربية، وبخاصة تلك التي شاركت بفعاليّة في تدمير سوريا وسواها، والتي عملت بجهودها وأموالها ووسائل إعلامها على تنمية الخطاب الديني ولهويات المذهبية وحركات الإرهاب التكفيري، وقد نرى سقوط بعض الأنظمة فيها.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة أتوقّع توسيع دائرة الوعي للدور الأميركي في تنمية الإرهاب وتوظيفه في تمزيق النسيج الاجتماعي في معظم الدول العربية، خاصة تلك المناهضة لإسرائيل. **وكذلك أتوقّع إضعاف الدور الأميركي إقليمياً ودولياً خاصة إذا استمرّت في الدفاع عن إسرائيل في كل ما ترتكب من جرائم، فضلاً عن إظهار واشنطن بأنّها لا تحترم القانون الدولي وتعمل على تقويض الأمم المتحدة.**

بالنسبة إلى روسيا أتوقّع أن يحصل بعض التعديل في مواقف بعض دول الحلف الأطلسي، وكذلك بعض الدول الإقليمية وتعزيز الدور الروسي والصيني على صعيد عالمي.

(داود خير اللـه، «الأخبار»، ٢٨/١٠/٢٠١٥)

قراءة جيوسياسية في «الإنزال» العسكري الروسي في سوريا



مقاتل شيشاني في سوريا

لا شك في أن الدخول الروسي العسكري المباشر على خط الصراع السوري خلق دينامية جديدة في الأزمة السورية المستمرّة منذ خمسة أعوام. فهو أحدث «صدمة» لدى الدول الداعمة للمعارضة، خصوصاً عندما رأت جدّيته. كما فرض على الولايات المتحدة تنسيقاً عسكرياً كانت ترفضه في البداية. الطائرات الروسية لا تقوم بطلعات استكشافية أو تدريبية، ولا «تمزح». فهي تقصف بجدّية (وليس كما تفعل الطائرات الاميركية). كما تنسّق مع جيش النظام ووحدات «الحرس الثوري» الإيراني و«حزب اللـه». وبدأت النتائج تظهر في الميدان خصوصاً في الجزء الشمالي من «سوريا المفيدة» (الممتدّة من حلب إلى السويداء مروراً بالعاصمة دمشق).

لا يقتصر التغيير الذي أحدثته موسكو منذ أسابيع على الواقع العسكري، إنما ينسحب على الواقع الجيوسياسي للصراع، ليس فقط في سوريا إنما في المنطقة والعالم. **فما قبل التدخّل العسكري الروسي غير ما بعده. لماذا؟**

أولاً، على المستوى السوري، لم تعد روسيا مجرد لاعب في الأزمة، إنما غدت طرفاً مقرّراً في الصراع الدائر اليوم وفي مستقبل سوريا غداً. تدخّلها العسكري المباشر سيحدث تغييراً في ميزان القوى لصلحة النظام، وهو ما قد بدأ. والسبب ليس فقط جدّية القصف الروسي إنما أيضاً قوة جيش النظام الذي، وبرغم من تقهقره في الأشهر الأخيرة، لا يزال القوة العسكرية الابرز مقارنة بالمجموعات العسكرية للمعارضة المشرذمة.

ثانياً، وفي سوريا أيضاً، تسعى موسكو إلى السيطرة على الساحل السوري ومنه على كامل سوريا. من هنا استهدفت أولى طلعاتها الجوية مناطق في سهل الغاب الذي يشكّل عمقاً عسكرياً استراتيجياً للمنطقة الساحلية، ونقطة وصل بين محافظات إدلب وحماه واللاذقية، وضرورة اقتصادية لأي دولة ساحلية قد تُقام في المستقبل في حال «تكريس» التقسيم في سوريا.

ثالثاً، لقد أصبح لروسيا اليوم قاعدة عسكرية على شرق البحر المتوسط وفي منطقة الشرق الأوسط. قبل ذلك كانت لقاعدة طرطوس البحرية أهميتها من دون أدنى شك. فهي موطىء قدم روسي في المياه الدافئة. أما اليوم، فالقاعدة الجوية في اللاذقية

تثبّت الوجود العسكري الروسي في سوريا.

وانطلاقاً منها يمكن لروسيا التدخّل في أي من جغرافيا بلدان المنطقة بحجّة ضرب الإرهاب، ولا يمكن للدول الغربية والإقليمية منعها. فهذه الأخيرة سبقتها إلى التدخّل في الصراع السوري عبر تزويد المعارضة بالسلاح والإغارة بطائراتها على اهداف في سوريا والعراق. كما سبقتها دول أخرى إلى إرسال جنود للقتال (وفي مقدمها إيران). من هنا تشديد الدبلوماسية الروسية على ضرورة ضرب الإرهاب قبل الحل السياسي للأزمة السورية.

رابعاً، إن الإنزال العسكري الروسي يندرج في إطار الصراع الجيوسياسي مع الولايات المتحدة. منذ سقوط الاتحاد السوفياتي تحاول واشنطن ومعها الاتحاد الأوروبي تطويق روسيا عبر نسج علاقات وتحالفات عسكرية وسياسية مع دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق المحاذية لروسيا. من هنا كان ضمّ عدد كبير منها إلى الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، ونشر الصواريخ في بولونيا وجورجيا.

وآخر محاولات تطويق روسيا كانت أحداث أوكرانيا التي اعتبرتها موسكو تهديداً مباشراً لأمنها القومي. فكان ردّها الصاعق بضم جزيرة القرم، قافزة بذلك فوق الحاجز الجغرافي الذي أقامته واشنطن. وها هي اليوم تقوم بـ «قفزة» أخرى لتصل إلى البحر المتوسط. وهدفها كسر الطوق وإجبار أميركا والاتحاد الأوروبي على رفع العقوبات الاقتصادية عنها.

خامساً، إن السيطرة على الساحل السوري تجعل روسيا في موقع متقدّم في الصراع على الطاقة ليس فقط في الشرق الاوسط وإنما في العالم. معلوم أن جزءاً من الصراع في سوريا هو لتأمين خطوط النفط والغاز من الخليج نحو البحر المتوسط على الساحل السوري. فطهران كانت قد وقّعت اتفاقاً مع دمشق في العام ٢٠١٠ لمد أنبوب غاز عبر العراق إلى بانياس. كما تسعى المملكة السعودية ودولة قطر إلى تصدير نفطها وغازها أيضاً عبر الأراضي السورية، ما يقصّر المسافة بينها والدول المستوردة، ويحرّرها نسبياً من عبور بواخرها مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران.

انطلاقاً من اليوم، روسيا هي اللاعب الأقوى في هذا الصراع ليس فقط في وجه إيران ودول الخليج العربي، إنما ايضاً ضد الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي اللذين يسعيان إلى الالتفاف على اعتماد أوروبا الشرقية على الغاز والنفط الروسي عبر تأمين مصادر أخرى، ابرزها في دول الخليج (السعودية وقطر وإيران). هذا إضافة إلى كميات النفط والغاز المحتملة مقابل الشاطئ السوري والتي يمكن أن تشكّل بدورها مصادر لتزويد أوروبا.

سادساً، ثمة متغير جيوسياسي يهمّ فرنسا أكثر من أي دولة أخرى، وهو سيطرة روسيا على واحدة من بوابات الشرق الاوسط الأساسية. منذ القرن التاسع عشر شكّل الساحلان السوري واللبناني مدخلاً للامبراطورية الفرنسية إلى الشرق الاوسط، وقد **أصبح شبه مغلق اليوم**. سوريا ساحة صراعات إقليمية ودولية متعدّدة لم تستطع باريس أن تجد لها موقعاً متقدّماً فيها. المعارضة الأولى التي احتضنتها منذ بداياتها لم تعد موجودة عملياً اليوم. وقد فشلت محاولاتها تزويد «الجيش السوري الحر» بالسلاح لحسم الصراع وقلب النظام قبل منتصف العام ٢٠١٢، كما كانت تسوّق أوساط قصر الاليزيه في ذاك الوقت، ويكاد هذا الجيش أن يزول عن خريطة الصراع.

من هذا المنظار تجب قراءة اندفاعة باريس إلى عقد لقاء ضم الدول الداعمة للمعارضة لتنسيق المواقف و«عدم ترك الساحة لروسيا لتحدّد كيفية رسم مسار العملية الانتقالية في سوريا»، على حد تعبير دبلوماسي أوروبي في مجلس الأمن.

إن هذه المتغيّرات الجيوسياسية التي أحدثها وسيحدثها «الإنزال» العسكري الروسي في سوريا لا تعني اقتراب نهاية الصراع كما توحي الاتصالات واللقاءات الدبلوماسية. فهي زادت الأزمة السورية تعقيداً. ولا شك في أنها ستطيل عمر الصراع لسنوات، ليس فقط في سوريا، إنما في المنطقة بكاملها.

(فادي الأحمر، «السفير»، ٢٠١٥/١٠/٣٠)

حرب روسيا من أجل نظام الأسد: الإمدادات العسكرية بالأرقام

على الرغم من دعم روسيا للنظام السوري في مواجهة «الثورة» التي اندلعت في عام ٢٠١١ من بدايتها، إلا انه شهد تصاعداً منذ مطلع العام الحالي، تُرجم بجسر إمدادات عسكري بحري وبري وجوي، حاولت «**العربي الجديد**» رصده وتحديداً في ما يتعلق بالإمداد البحري الذي أظهر أن روسيا خلال أقل من شهرين، وبدءاً من شهر أيلول/سبتمبر وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نقلت نحو ثمانية آلاف فرد وقرابة ستمائة آلية عسكرية على الاقل (ما بين دبابة وعربة مدرعة وغير ذلك)، على متن سفنها التي اتجهت إلى سوريا، في حين نشرت ما لا يقل عن ٣٠ طائرة حربية.

دعم من عمر «الثورة»

منذ البداية، لم تتوان موسكو عن تقديم الدعم السياسي لنظام الأسد. وبلغ هذا الدعم ذروته، في استخدامها مع الصين، حق النقض الفيتو ٣ مرات (في تشرين الأول ٢٠١١ وشباط وتموز ٢٠١٢) لمنع صدور قرارات عن مجلس الأمن، تدين النظام السوري أو تفرض عليه عقوبات دولية. علاوة على ذلك، فإن روسيا لم توقف مد النظام بالأسلحة والذخائر على مدار السنوات الماضية، مبررةً الأمر بأنه يأتي ضمن عقود مبرمة بين الطرفين في هذا المجال.

خسائر ٢٠١٥

لكن التداعي الكبير الذي لحق بالنظام عسكرياً، خلال معارك الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٥، دفع روسيا للانخراط بشكل مباشر في الحرب السورية. منذ بداية هذه السنة، تمكنت المعارضة من تحقيق تقدم كبير في الجبهة الجنوبية، إذ أنهت تواجد النظام في بوابة نصيّب الحدودية مع الأردن، وهو آخر معبر يديره النظام مع دول الجوار باستثناء لبنان. كذلك سيطرت المعارضة على بصرى الشام، واللواء ٥٢ البالغ الاهمية كخط دفاع متقدم عن تحصينات النظام في الصنمين الواقعة على تخوم دمشق.

كما أن فصائل المعارضة في ريف العاصمة حافظت على تموضعاتها، مع تعزيز إمكاناتها وشنّها هجمات جديدة وغير مسبوقة، ولا سيما تلك الهادفة إلى إنهاء تواجد النظام في إدارة المركبات في حرستا، وبعدها قطع الطريق الدولي نحو حمص في معركة «اللـه غالب» التي سيطر فيها مقاتلو «جيش الإسلام» على عشرات النقاط والحواجز في الجبال المتاخمة للغوطة الشرقية.

أما في الشمال، فقد خسر النظام هذا العام معسكري وادي الضيف والحامدية، ثم مركز محافظة إدلب. كما خسر معسكري المسطومة والقرميد ثم مدينة أريحا، ومطار أبو الظهور العسكري، وتغلغل «جيش الفتح» على أطراف سهل الغاب ووصل مقاتلوه قريباً من معسكر جورين، وباتوا على بعد كيلومترات قليلة من عمق حاضنة النظام الاكثر ولاءً له، والمتواجدة في سهل الغاب بريف حماه الشمالي الغربي ومناطق الساحل. وبدا النظام نتيجة لذلك في موقف عسكري بالغ الحرج، إذ إنه، وتحديداً في الفترة ما بين آذار وآب الماضيين، ظهر ترهل قوات النظام وتصدع دفاعاتها بصورة غير مسبوقة.

ويبدو أن الروس كانوا يراقبون بقلق كل هذه التطورات، التي بالإضافة إلى الأسباب السياسية الأخرى، دفعت موسكو لتبدأ بنقل قوات عسكرية إلى سوريا لتنفيذ ضربات جوية تجنّب النظام السقوط، وتساعده على التقاط أنفاسه واستعادة المبادرة الميدانية. فما هو مقدار هذه القوة التي أعدتها ولا تزال تنقلها لسوريا حتى اليوم؟

عشرات المقاتلات الحربية

لم تعلن روسيا عن مقدار القوة العسكرية التي أرسلتها لسوريا، كما أنه لا يمكن معرفة ذلك بدقة من مصادر رسمية، لكن «**العربي الجديد**» أجرت بحثاً لمحاولة الوقوف على حجم هذه القوة أفراداً ومعدات.

البداية من القوة الجوية الروسية التي باتت موجودة في مطار حميميم جنوب اللاذقية. في النصف الاول من شهر أيلول الماضي، تزايدت التقارير التي تتحدث عن نقل روسيا لطائرات قتالية ومعدات عسكرية إلى سوريا، فقد عرضت مجموعة «إتش آي أس» المتخصصة في الشؤون العسكرية الدولية صوراً تم التقاطها من الأقمار الصناعية في الثالث عشر من الشهر نفسه، وتُظهر بناء منشآت عسكرية جديدة في مجمعي سطامو والصنوبر العسكريين، قرب مطار حميميم جنوب مدينة اللاذقية بنحو ٢٢ كيلومتراً. وبعدها بيوم واحد علّق المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية، جيف دافيز، على ما تم اعتباره إرهاصات أولية للتحركات الروسية في سوريا بقوله «نشهد تحركات لأشخاص وأشياء تشير إلى أنهم يخططون لاستخدام تلك القاعدة الواقعة هناك جنوبي اللاذقية كقاعدة أمامية للعمليات الجوية».

كما نقلت وكالة «رويترز» في اليوم ذاته عن مسؤولين أميركيين قولهما إن «روسيا نشرت عدداً من الدبابات في مطار اللاذقية» الذي شهد عملية حشد عسكري في الآونة الأخيرة، وأن «شاحنات

تدخل المطار وتخرج منه ويبدو أن المدرج غير مناسب بعد لبعض أنواع الطائرات وهم لذلك يجرون بعض التحسينات»، مؤكدين أن «موسكو كانت ترسل كل يوم رحلتين جويتين لنقل شحنات إلى المطار خلال السبعة أيام الماضية». وبعدها باسبوع واحد وتحديداً في ٢١ أيلول / سبتمبر، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤولين أميركيين تأكيدهم وجود طائرات روسية في مطار اللاذقية، وعددها «٢٨ طائرة مطاردة وهجوم على الارض» و«عشرون مروحية روسية للقتال والنقل»، فضلاً عن ٣ أنظمة صواريخ أرض جو ونحو ٥٠٠ فرد روسي ما بين فنيين وعسكريين.

وفي الفترة ذاتها نشر موقع «ستراتفور» الاستخباراتي العسكري الاميركي صوراً حديثة ملتقطة بالاقمار الصناعية، تُظهر طائرات حربية روسية من طرازي سوخوي وميغ، في قاعدة حميميم الجوية (المطار الوحيد في اللاذقية). واستنادا إلى تقاطع المعلومات والتقارير التي تتحدث عن أعداد الطائرات الحربية الروسية في سوريا، فإن الأرقام تشير إلى أنها تتجاوز الثلاثين طائرة على الاقل، وهي من طراز سوخوي (٢٥ ـ٣٠ ـ ٣٥) وميغ (٣١) ومروحيات قتالية (ميل مي ٢٤ ـ ٨) إضافة إلى طائرات الاستطلاع. وقد ظهرت كل هذه الطائرات في مشاهد مصورة، بثها ناشطون سوريون على الإنترنت، أو من خلال تقارير مصورة لصحافيين يعملون لوسائل إعلام روسية، قاموا ببثها من داخل مطار حميميم جنوب اللاذقية.

هذا بشكل تقديري حجم القوة الجوية الروسية، التي تم نقلها إلى سوريا، خلال أيلول الماضي، وباشر قسمٌ منها عمله في اليوم الأخير من الشهر ذاته، لكن القوة العسكرية الأكبر والأخطر، هي تلك التي تم نقلها بحراً.

تزايد نقل المعدات والأفراد بحراً

إذا كان تقدير أعداد الحد الأدنى من المعدات التي نُقلت جواً ممكناً من خلال صور الأقمار الصناعية، وما كشفته تقارير عسكرية وإعلامية، فإن «**العربي الجديد**» تكشف في هذا التحقيق، أن حركة نقل آلاف الافراد ومئات المعدات والعربات العسكرية والمدرعة بحرا، تتصاعد منذ بداية أيلول، وتسارعت وتيرة حركة القطع البحرية الروسية نحو سوريا بصورة كبيرة وهي مستمرة حتى يومنا هذا.

ويتبين من خلال رصد السفن العسكرية التي تأتي من البحر الأسود، وتعبر مضيق البوسفور في تركيا نحو بحر مرمرة ثم مضيق الدردنيل إلى بحر إيجه وصولاً إلى شواطئ طرطوس على البحر المتوسط، أنّ عشرات السفن الروسية عبرت هذا الخط خلال الأسابيع القليلة الماضية، في مؤشر واضح على أن روسيا ماضية قدماً في عملياتها العسكرية بسوريا خلال الفترة المقبلة.

وفي تفاصيل الرصد للطريق البحري، فإنه خلال الفترة ما بين الخامس عشر من أيلول الماضي، حتى أواخر تشرين الاول الماضي، عبرت ما لا يقل عن ٣٦ سفينة عسكرية روسية مضيق البوسفور في مدينة إسطنبول التركية، أكثر من سبعين بالمئة منها مخصصة لنقل الأفراد والآليات العسكرية، والباقي منها مخصص للأبحاث والتجسس والشحن والصيانة والحماية الحربية وغير ذلك.

وقد وثّق ناشطون أتراك بالصور تواريخ عبور كل سفينة واسمها، من خلال مراقبتهم لحركة المرور في المضيق المائي الذي يربط بين بحري الاسود ومرمرة. قام فريقٌ صحافي وخبير ملاحة بحرية، بجمع الصور التي التقطها هواة أتراك، أو ناشطون يبدو من خلال نشاط حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أن لديهم شغفاً في التقاط صور السفن العابرة لمضيق البوسفور.

ونظراً إلى أن كل صورة تُظهر اسم السفينة المنقوش عليها، فقد قام الفريق بإجراء بحث في مواقع عسكرية مختصة أو موسوعية على شبكة الإنترنت، حول القدرات الاستيعابية لكل سفينة عسكرية، واختصاصها، فضلاً عن توثيق تواريخ عبورها الذي تم قبل ذلك، ومطابقة المعلومات مع أخبارٍ ترد في بعض وكالات الانباء.

وقد رصد الفريق ٣٦ رحلة على الأقل موثقة بتواريخ عبورها للبوسفور لسفن عسكرية روسية متجهة إلى سوريا. وتبينَ من خلال جدولة المعلومات التي تم جمعها أن عشرين من هذه الرحلات على الأقل كانت لسفن إنزال تستطيع كل واحدة منها حمل ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ فرد ومن ١٠ و٢٠ آلية عسكرية. وبعض هذه السفن عبرت البوسفور باتجاه سوريا، قبل أن تُفرغ حمولتها هناك كما هو متوقع، ثم عادت نحو الموانئ الروسية على البحر الأسود، لتحمل المزيد من الافراد والمعدات على ما يبدو، وترجع إلى سوريا مجدداً.

وكمثال على ذلك، فقد سُجل عبور السفينة «قيصر كونيكوف» (Caesar Kunikov) إلى سوريا في الرابع عشر من أيلول الماضي، لتبقى هناك أياماً عدة، قبل أن تعود مجددا إلى البحر الأسود لتعبر لاحقاً ومجدداً إلى سوريا بداية تشرين الاول الماضي وتعود بذات السيناريو. وسُجل آخر عبور لها نحو طرطوس في السابع والعشرين من شهر تشرين الاول الماضي، اي أنها ذهبت إلى سوريا ٣ مرات خلال أقل من ٤٥ يوماً، وهي سفينة إنزال قادرة على حمل ٣٤٠ فرداً وأكثر من عشر دبابات، بحسب المعلومات التي سجلها فريق البحث، في مواقع موسوعية موثوقة، أو عسكرية مختصة على الإنترنت.

وكمثال ثانٍ يوضح الصورة بشكل أفضل، فقد تم توثيق عودة سفينة الإنزال الروسية «نيكولاي فليشينكوف ١٥٢» (Nikolai Filchenkov 152) من سوريا خلال أيلول الماضي إلى البحر الأسود، لكنها ذهبت إلى سوريا مجدداً، في الأول من تشرين الأول الماضي، وبعد سبعة أيام سُجل مرورها في البوسفور نحو البحر الأسود، ثم عادت أدراجها في رحلتها الثالثة نحو سوريا في السابع عشر من الشهر ذاته، لتبقى في طرطوس نحو أربعة أيام. ووُثق تاريخ عودتها نحو البحر الأسود في السابع والعشرين من شهر تشرين الاول الماضي، وتكون بذلك قد أجرت ثلاث رحلات إلى سوريا، وهي سفينة إنزال تتسع لأربعمائة فرد ونحو ٢٠ دبابة، بالإضافة إلى مختلف أنواع العتاد العسكري.

يقول عبد الرحمن اللاذقاني، وهو خبير ملاحة بحرية، لـ«**العربي الجديد**» إن «كل سفينة تغادر ميناء نوفوروسيسك الروسي الذي تأتي منه سفن البحر الأسود، تحتاج لنحو ٣ أيام لتصل إلى البوسفور في تركيا، ولنحو يومين آخرين حتى الوصول إلى ميناء طرطوس السوري». كما يوضح أن «كل سفينة إنزال تحتاج إلى يومين على الاقل لإفراغ حمولتها وإجراء الفحوصات الفنية والصيانة والتزود بالوقود، ريثما تكون جاهزة للعودة مجدداً إلى الميناء الذي تقصده». ويضيف «لذلك فإننا نلاحظ في حال السفينة (نيكولاي فليشينكوف ١٥٢) أنها في رحلتي تشرين الاول بقيت ما بين ٢ ـ ٤ أيام تفرغ حمولتها في الميناء السوري، وأكثر من ذلك بقليل لتعبئة الحمولة في الميناء الروسي، وتواريخ ذهابها وعودتها ومدة مكوثها في الميناءين المذكورين توضح ان السفينة جاءت إلى سوريا ثلاث مرات بحمولة كاملة من طاقتها الاستيعابية، وهي سفينة قادرة على حمل ٤٠٠ فرد، و٢٠ عربة مدرعة».

تجدر الإشارة إلى أن الأمثلة السابقة هي عبارة عن رحلات لسفن تم رصد توجهها نحو سوريا، من أصل ٣٦ رحلة مماثلةً تم توثيقها، ومن بينها عشرون رحلة لسفن إنزال تحمل الواحدة منها، وسطياً نحو ٣٥٠ فرداً، و١٥ عربة عسكرية، ما يعني أن روسيا نقلت ستة آلاف فرد إلى سوريا (ما بين عسكريين وفنيين وسائقين وملاحين جويين وخدميين وغير ذلك)، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ٣٠٠ آلية عسكرية (ما بين دبابة ومدرعة وناقلة جنود وسيارة) في هذه الرحلات العشرين فقط.

ويضيف الخبير في الملاحة والنقل البحري، عبد الرحمن اللاذقاني، لـ«**العربي الجديد**» أن «الست عشرة رحلة الموثقة التي تضاف لـ٢٠ سفينة إنزال، تشير إلى أن من بين القطع البحرية الأخرى سفن شحن تملك تقريباً ذات القدرة الاستيعابية لسفن الإنزال وإن لم يمكن اختصاصها نقل جنود وعربات». ويوضح أن المعلومات التي جدولها فريق البحث للـ١٦ سفينة التي ليس بينها سفن إنزال تُبين أن هناك سفناً عدة قادرة على حمل عشرات العربات العسكرية ومئات الجنود. ويشير إلى أن السفينة الروسية «ألكسندر تكاشينكو ١٥٠» (Aleksandr Tkachenko 150) التي وُثق تاريخ عبورها من البحر الأسود نحو سوريا «قادرة مثلاً على حمل نحو ١٠٠ عربة عسكرية لوحدها»، وهذا يعني «أنه يمكن إضافة ما لا يقل عن ٣٠٠ آلية عسكرية نقلت على غير سفن الإنزال الثلاثمائة التي تم إحصاؤها من خلال توثيق ٢٠ رحلة سفينة إنزال روسية اتجهت إلى سوريا».

وبحساب الستة آلاف فرد الذين تم إحصاؤهم من الـ٢٠ سفينة إنزال الموثقة التي اتجهت إلى سوريا، يضاف إليهم تقديرياً، نحو ألفي فرد كانوا على متن الـ١٦ سفينة عسكرية أخرى، **يتبين أن روسيا نقلت نحو ثمانية آلاف فردٍ على متن سفنها العسكرية المتجهة إلى سوريا.**

كما أنه، وبحسب المعلومات التي جدولها فريق البحث، يوجد سفن أخرى تم نقلها إلى سوريا وهي ذات اختصاصات مختلفة، ما بين تجسس وتشويش وجمع معلومات وسفن أبحاث وصيانة وحاملات صواريخ مضادة للسفن ومضادات غواصات ودفاع جوي وغيرها. وبإمكان بعض هذه القطع البحرية حمل مئات الإشخاص وآليات ومعدات عسكرية بالإضافة إلى اختصاصها الاساسي.

إذن النتيجة الوسطية التي خلُص إليها فريق البحث هي أن روسيا نقلت من خلال ما تم جمعه من معلومات، نحو ثمانية آلاف فرد (ما بين عسكريين وفنيين وسائقين وملاحين جويين وخدميين وغير ذلك) إضافة إلى ستمائة آلية عسكرية على الأقل (ما بين دبابة وعربة مدرعة وغير ذلك).

تجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم هو الحد الأدنى، لكن تبقى المعدات والأفراد الذين نُقلوا جواً عصية على التقدير، مع الاخذ بعين الاعتبار ما كشفه قبل فترة وزير عراقي بارز، عندما أكد لـ«**العربي الجديد**» من بغداد، أن ٣٩ طائرة شحن روسية وإيرانية عبرت الأجواء العراقية خلال شهر تشرين الأول الماضي، محملة بأسلحة وعتاد ومسلحين لدعم نظام الاسد.

كما أن هناك طريقاً بحرياً آخر يمكن أن تعبره السفن الحربية الروسية، ولا يُعرف ما إذا كانت موسكو قد استخدمته، وهو من الموانئ الروسية في بحر البلطيق، إلى المحيط الأطلسي ثم مضيق جبل طارق، وصولاً إلى المياه الإقليمية السورية. لكن طريق البحر الاسود، وبحسب اللاذقاني، يبقى «الأجدر والأكفأ تشغيلياً لأنه أقرب إلى سوريا وأقل كلفة، كما أنه على عكس طريق بحر البلطيق، يمر بالحد الأدنى من مياه نفوذ حلف شمال الاطلسي».

روسيا توسّع أسطول البحر الأسود

من المعلومات الإضافية التي توصل إليها فريق البحث خلال مرحلة الاستقصاء أن القوات الروسية بدأت أخيراً بشراء سفن مدنية لاستخدامها عسكرياً. وتبين ذلك خلال تحليل بعض الصور التي التقطت أثناء عبور هذه السفن (المنطلقة من ميناء «نوفوروسيسك» الروسي) من مضيق البوسفور التركي باتجاه الشواطئ السورية.

وفي حين يصعب تحديد عدد السفن المدنية التي اقتنتها القوات الروسية أخيراً لتوسيع أسطول البحر الأسود بدقة، فإن خبير الملاحة البحرية يقول لـ«**العربي الجديد**» إن «عددها لا يقل عن ثماني سفن اشترتها روسيا في الشهرين الماضيين بحسب ما نشر على شبكة الإنترنت مدونون غربيون مهتمون بالملاحة المائية والنقل البحري».

في الرابع عشر من أكتوبر / تشرين الأول الماضي، وثّق ناشطون مهتمون بحركة الملاحة في مضيق البوسفور مرور سفينة ترفع العلم الروسي واسمها «دفينيسيا» بطريقها إلى سوريا، ومن

خلال التقاطهم لصور من زوايا عدة لذات السفينة تبيّن أنها تحمل أفراداً بزي عسكري.

ولدى استقصاء فريق البحث في هذا الجزء من التحقيق، عبر مواقع خاصة تسجل حركة الملاحة البحرية للسفن المدنية حصراً (على غرار مواقع تُظهر حركة طائرات نقل الركاب)، تبين أن «دفينيسيا» هي بالأساس سفينة مدنية اسمها «اليجانديفا» اشترتها روسيا أوائل هذا الشهر، ووصلت في السابع منه إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي، قبل أن تمر عبر البوسفور نحو سوريا، بعد ذلك بسبعة أيام فقط، باسمها الجديد «دفينيسيا». وتؤكد هذه المعلومات صورةٌ مكبرة للسفينة، إذ توضح الاسم الجديد وقد كُتب بخط صغير حديث الطلاء، فوق الاسم المكتوب بخط عريض كاحت الطلاء لقدمه.

كما أن فريق البحث تمكن من توثيق حالتين شبيهتين على الأقل لسفن من المفترض أنها مدنية، وعبرت من البحر الاسود نحو سوريا. الاولى تحمل اسم «ليو» والثانية «ترانسمار» وكلتاهما تم الاستدلال من خلال مضمون الصور أيضاً أنهما تستخدمان عسكرياً.

وفي محصلة هذه المعلومات، يقول الخبير في الملاحة والنقل البحري لـ«**العربي الجديد**» إنه «في حال صدقت المعلومات التي تتحدث عن شراء موسكو لثماني سفن بحرية كبيرة بغرض توسيع أسطول البحر الاسود، فهذا مؤشر خطير على أنها تعتزم مواصلة الرحلات العسكرية في المستقبل القريب، على خط البحر الأسود - مرمرة - إيجه - ثم الموانئ السورية على البحر المتوسط».

في السياق، كان فريق البحث قد دوّن في سجلاته، مرور السفينة العسكرية الروسية (دونوزلاف) «Donuzlav» المخصصة لإجراء الابحاث، من البحر الاسود إلى سوريا في ٢٠ أيلول الماضي. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه، تم تسجيل مرور سفينة (كيل ١٥٨) «KIL ١٥٨» (اختصاص صيانة موانئ) في الطريق والاتجاه نفسيهما.

وفي الرابع عشر من تشرين الاول الماضي، نقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» التابعة للنظام عن مصدر عسكري روسي قوله إن «النقطة اللوجستية التابعة للبحرية الروسية في ميناء طرطوس ستكون قادرة على استقبال السفن الكبيرة بعد الانتهاء من تعميق قناة رسو السفن وتثبيت الارصفة». وأوضح يومها أن «أعمال تعميق وتنظيف قناة مرفأ طرطوس جارية بنشاط كبير بمشاركة السفينة الخاصة بهذه الأعمال /كيل ١٥٨/التابعة لأسطول البحر الأسود بعدما قامت السفينة دونوزلاف بإجراء القياسات الهيدروغرافية اللازمة». وأكد انه «بعد الانتهاء من هذه الأعمال وترميم أجزاء من البنى التحتية للميناء ستكون النقطة اللوجستية قادرة على استقبال السفن من الدرجة الثانية والسفن ذات الحمولات الكبيرة».

وفي حين يقلل خبير الملاحة البحرية من قيمة أعمال الصيانة هذه «لأن تعميق الحوض المائي يجري بشكل دوري عادة في كل الموانئ»، يوضح أن «قيام السفن الروسية بهذا الأمر، يشير إلى أن الروس يعتزمون مواصلة استقدام سفن كبيرة في الاشهر المقبلة».

هل زجّت روسيا بجنودها في معارك برية؟

منذ الثلاثين من أيلول الماضي، وهو اليوم الذي انطلقت فجره أولى الصواريخ من الطائرات الحربية الروسية مستهدفة بلدات وقرى بريفي حمص وحماه الشماليين، دأب المسؤولون الروس على التأكيد أن موسكو لا تعتزم أن تُنزل قواتها إلى المعارك البرية في سوريا، لكن الوقائع التي بدأت تتكشف أخيراً، وإن بمشهد غير واضح المعالم تماماً، تشير إلى أن بعض القوات البرية الروسية تشارك بشكل محدود في المعارك. أوضح تصريح روسي في هذا السياق، هو ما ورد على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال اجتماع حكومي في موسكو مطلع تشرين الأول الماضي، إذ قال «نحن بالطبع لا ننوي أن نغرس رأسنا في النزاع السوري. وسننفذ خطواتنا في الاطر المحددة بدقة». واوضح أنّ ذلك سيكون «أولاً، بدعم الجيش السوري فقط في كفاحه الشرعي للتنظيمات الإرهابية تحديداً، وثانيا، سيكون هذا الدعم جويا فقط من دون مشاركة في عمليات برية، وثالثا، مثل هذا الدعم سيقتصر من ناحية الزمن على فترة قيام الجيش السوري بإجراء عمليات هجومية».

لكن بالتوازي مع هذه التصريحات تقريباً وفي الفترة اللاحقة، بدأت تظهر صورٌ ومقاطع فيديو على الإنترنت لجنود روس، أثناء تواجدهم في معسكرات مع قوات النظام السوري ولا سيما في مناطق الساحل، أو لمواقع يبدو أنها على الجبهات القتالية في جبال اللاذقية. كما بدأت بعض المصادر المقربة من النظام أخيراً بنشر مشاهد مصورة لراجمات صواريخ روسية حديثة وهي تقوم بالقصف على جبهات القتال. وبثّ تلفزيون «الدنيا» المقرب من الأسد خلال شهر تشرين الاول الماضي تقريراً خاصاً عن «راجمات الصواريخ التي وصلت حديثا، والتي تتمتع بقدرات تدميرية عالية» من دون أن يوضح اي من المشاهد ما إذا الكادر البشري الذي يتولى استخدام هذه الأسلحة الحديثة من الجنود السوريين او الروس.

ومساء ٢٨ تشرين الاول الماضي الماضي، نشر ناشطون على الإنترنت صوراً تظهر مدرعات روسية يبدو انها حديثة الصنع ولا يبدو عليها أي أثر يدل أنها خاضت في ميدان المعارك، وهي تسير في قرية تُدعى الشلفاطية. وتقع القرية المذكورة إلى الشرق من مدينة اللاذقية بنحو ثمانية كيلو مترات، قرب الطريق المؤدي إلى الجبهات المشتعلة في سهل الغاب شرقاً وجبل الاكراد شمالاً، كما تبعد عن مركز ثقل التواجد الروسي في مطار حميميم بنحو خمسة عشر كيلو متراً إلى الشمال.

وعلى الرغم من صعوبة التأكد من هوية الطاقم الذي يقود هذه الآليات يرجّح الناشطون في «تنسيقية اللاذقية» ممن تحدثت إليهم «**العربي الجديد**» بهدف التأكد من تاريخ الصور والمكان الذي التقطت فيه ان يكون «الرتل بقيادة جنود روس، فهذه العربات لا يوجد منها في سوريا ولا تملكها قوات النظام ولا تستطيع اساسا ان تسيرها على الاقل لانها وصلت حديثا».

بعيداً عن الصور ومشاهد الفيديو التي لا يمكن الجزم تماماً في نتائج تحليلاتها، وإن كان بعضها يبدو منطقياً، فإن أخبار مقتل جنود روس على الجبهات في سوريا بدأت تأخذ صدى أكثر من ذي قبل، ولا سيما بعد ما قالته وزارة الدفاع الروسية في السابع والعشرين من شهر تشرين الاول الماضي، من أن جندياً روسيا لقي حتفه انتحارا في مطار اللاذقية.

لكن والد الجندي قلل في حديث لوكالة رويترز من مصداقية الرواية الرسمية، لان ابنه «لا ينتحر بسبب فتاة»، وذهبت والدة الجندي إلى ذات النتيجة إذ قالت: «كنا نتحدث معه عبر الهاتف بشكل يومي لمدة ربع ساعة. يوم السبت الماضي (اليوم قبل الأخير لوفاته) كان صوته يبدو سعيداً وكان يضحك».

وكان موقعان إلكترونيان أوكرانيان (أوبزيرفاتيل، وأوكرانيا اليوم)، قد ذكرا في الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول، أن «٢٦ جثة لجنود روس وصلت عبر طائرة روسية اتية من سوريا، إلى مدينة سفاستبول الواقعة تحت السيطرة الروسية في جزيرة القرم»، **لكن هذه الأنباء، لا يمكن التيقن منها تماماً من مصدر محايد.**

لكن، قبل ذلك بيومين، وردت أنباء أكثر موثوقية حول مقتل جنود روس في سوريا، إذ نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر سوري مقرب من النظام تأكيده «مقتل ثلاثة جنود روس بسقوط قذيفة في منطقة النبي يونس بريف اللاذقية»، من دون أن توضح المزيد من التفاصيل.

وعلى الرغم من «عدم علم» السفارة الروسية في دمشق ووزارة الدفاع الروسية بحقيقة الواقعة، كانت المؤشرات تتزايد على أن ذلك حصل بالفعل. فقد علمت «**العربي الجديد**» حينها من مصادر ميدانية في ريف اللاذقية أن «مقاتلين من «جبهة النصرة» هاجموا مقراً عسكرياً لقوات النظام في منطقة جب الأحمر قرب النبي يونس». واضافت المصادر نفسها أن «قائد الاقتحاميين أخبرنا بانهم قتلوا في الهجوم نحو ٣٠ عنصراً من الموجودين في المقرّ على الاقل»، من دون معرفة ما إذا كان بينهم فعلاً مقاتلون روس». أما مدير المكتب الإعلامي في «تنسيقية اللاذقية» أبو فيصل، فقد أكد حينها لـ«**العربي الجديد**» مقتل الروس، مشيراً إلى أن «فصائل في المعارضة قصفت موقعاً عسكرياً في منطقة النبي يونس، وأن تقاطع المعلومات مع ما أوردته وكالة رويترز حول توقيت الهجوم يؤكد أن القصف ادى لمقتل أشخاص روس».

وتظهر التطورات الميدانية منذ بدء التدخل العسكري الروسي المباشر أن كل الدعم الروسي لم يمنح النظام اي إنجاز كبير على الارض قياساً بالخسائر البشرية والمادية غير المسبوقة التي تعرض لها، حيث في فترة زمنية قصيرة تقتصر على بضعة أسابيع فقد مئات الجنود من مليشياته وقواته النظامية، والعشرات من المدرعات والدبابات، بحسب تقارير المعارضة السورية.

ويقول المحلل العسكري أحمد رحال لـ«**العربي الجديد**» إن «روسيا خلال أربعة أسابيع من بدء تدخلها العسكري المباشر وصلت إلى قناعة بأنه لا يمكن الاعتماد على قوات بشار الاسد لإنجاز خرق ميداني»، مشيراً إلى أن «الحملة العسكرية الروسية لم تحقق نتائج تذكر بعد شهر من بدايتها».

وحول وجود آلاف الافراد الروس الذين تم نقلهم إلى سوريا في الاسابيع القليلة الماضية يستبعد رحال أن يزيد العدد عن خمسة آلاف حاليا، قائلاً: «إن هذا العدد مبدئيا هو لتأمين رأس الجسر الجوي والبنية التحتية فيما إذا أرادت روسيا استقدام قوات أخرى». ويعتبر أنّ الأعداد المتواجدة حالياً «معظمها للدعم اللوجستي من فنيين وسائقين ولخدمة المستودعات العسكرية وحراستها، وآخرين للملاحة الجوية والبحرية والصيانة والتذخير والإطعام والخدمات الأخرى، وبالتأكيد يوجد بينهم مقاتلون»، لافتاً إلى أن «روسيا لم تقبل إطلاقاً الاعتماد على الجيش السوري في الحراسة او الخدمات».

ويوضح المحلل العسكري نفسه أن «الفرق العسكرية الروسية تقوم حالياً بتعميق ميناء طرطوس وتأهيل مطار حميميم لإنشاء مدرج آخر، افضل من الذي تقلع عبره الطائرات الروسية حالياً». ولم يلغ او يقلل رحال من إمكانية ان تتوسع أو تتضاءل العمليات العسكرية الروسية مستقبلاً في سوريا، متوقفاً عند كلام البروفسور الروسي أندري بيونتوكوفسكي «إنقاذ الأسد لم يكن السبب الوحيد للتدخل، في وعي بوتين المظلم توجد أسباب جد ذاتية لهذا التدخل وهي ليست فقط مقصورة على تضامن طاغية مع طاغية آخر، بل قناعة راسخة بأن كل أحداث الربيع العربي هي عبارة عن مؤامرة من أوباما ضد بوتين شخصياً»، لكن التدخل الروسي فشل، ولذلك فإن «طاقم بوتين يُحضر الآن تفسيراً للداخل الروسي كمبرر للانسحاب من سوريا»، بحسب المعارض الروسي.

ولدى سؤال رحال الذي خدم في البحرية السورية لأكثر من ثلاثة عقود عن سبب السماح بمرور هذا الكم الكبير من السفن الروسية في المضائق البحرية التي تديرها الحكومة التركية الداعمة للمعارضة السورية، يقول إنه «طبقاً للقانون الدولي، يحق لجميع سفن الدول الاخرى أن تمر من هذه المضائق شرط ان تدفع السفن المدنية أجور المرور، وأن تعبر السفن العسكرية حصراً في ضوء النهار، وان تكون الغواصات في وضع الطفو فوق الماء»، مشيراً إلى أن «تركيا وأي دولة أخرى تدير معبراً مائياً، لا يحق لها إغلاقه بوجه سفن دولة معينة، إلا إذا كانت في حالة حرب معها، أو إذا كان هذا العبور يهدد الأمن القومي للبلد المشرف على المعبر».

(أحمد حمزة، «العربي الجديد»، ١٤/ ١١/ ٢٠١٥)

سوريا: روسيا تنشر دبابات «تي ٩٠».. والسعودية وقطر تشتريان «سام ٣» للمسلحين

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في طهران، حيث التقى قائد الثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، والسعودية وقطر تكثفان من صفقات تسليح المعارضة المسلحة في مواجهة الانخراط الروسي في سوريا.

طليعة الدبابات «تي ٩٠» الروسية، وسرايا من القوات البرية الروسية المصفحة، بدأت بدخول الشمال السوري، انطلاقاً من مطار النيرب العسكري. وتحدثت مصادر سورية عن قوة من ٢٠ دبابة «تي ٩٠»، بطواقم روسية، أُنزلت في الساعات الماضية في المطار العسكري السوري الاهم في شمال سوريا.

ومن المرجح أن تكون قاعدة النيرب المطار الثالث الذي تنتشر فيه أسراب المقاتلات الروسية، بعد حميميم في اللاذقية والشعيرات في حمص، في إطار توسيع العمليات الجوية الروسية، ومدخلاً لنشر قوات برية روسية في منطقة يميل الكثير من الخبراء إلى ترشيحها لتكون مسرحاً لأم المعارك السورية في حلب، مع اصطدام كل القوى الإقليمية وجماعاتها في ريف حلب الشمالي، في معركة من المنتظر أن تكون أحد عناوين الحسم.

وللمرة الأولى في ميادين المعارك في سوريا، تدخل «تي ٩٠» مسرح العمليات، وهي دبابة لا يملك الجيش السوري أياً منها في عداد قواته المدرعة. الدبابات قد تكون من بين الإجراءات التي يتخذها الروس في المرحلة الثانية من العمليات، بعد العملية التي بدأت تتزامن مع رفع الروس وتيرة العمليات الجوية، وحشد المزيد من طائرات «السوخوي» والطوافات التي أصبحت تقدر بـ ٨٠، وتكثيف الغارات التي زادت عن ٢٠٠ في اليومين الأخيرين، واستهدفت خاصة مواقع «داعش» في دير الزور والرقة وتدمر، **فيما شاركت في العمليات أسراب القاذفات الإستراتيجية من طراز «توبوليف ٩٥ و١٦٠»، وعادت صواريخ بحر قزوين الجوالة تعبر إيران والعراق، وصواريخ مجنحة أخرى تنطلق من غواصات المتوسط الروسية، لتقصف مقار وتجمعات ومستودعات أسلحة المجموعات المسلحة في الشمال والشرق السوريين.**

وتمتاز الدبابة الروسية الواصلة إلى النيرب، بحيازتها نظام حماية «بشتورا» (الستارة). ويتضمّن هذا النظام مشوشيْن يعملان بالأشعة تحت الحمراء، وهو قادر على إعماء نظام توجيه بعض الصواريخ الموجّهة المضادّة للدبابات، وحرفها عن مسارها بعيداً عن جسم الدبابة. وكانت الدبابات السورية من طراز «تي ٧٢» قد عانت في معارك الشمال، من زخات صواريخ الـ «تاو» التي اشترت منها السعودية، غالباً لتسليح المعارضة، أكثر من ١٣ ألف صاروخ من الولايات المتحدة، ونجحت بتحويل مجرى المعارك، وتعطيل الكثير من دبابات الجيش، ولا سيما في معارك ريف حماه الشمالي.

وكانت السعودية وقطر استبقتا الانخراط الروسي في سوريا، أو واكبتا الجسر الجوي والبحري الروسي نحو سوريا، بدءاً من مطلع أيلول الماضي. ولم تنتظر السعودية بدء العمليات الروسية لتكثف عمليات تسليح المجموعات المسلحة التي تعمل تحت إمرتها في الشمال السوري، وعبر الحدود التركية، على العكس مما يقال من أن السعودية أو قطر او تركيا لجأت إلى تكثيف التسليح بعد الانخراط الروسي أو بسببه.

وتشير معلومات روسية إلى عقد قطري وُقّع مع «الكونسورسيوم» الأوكراني للصناعات الدفاعية، لتوريد منظومة صواريخ أرض ـ جو من الطراز المعروف شعبياً باسم «سام ٣»، والذي قامت أوكرانيا بتحديثه منذ بضع سنوات لزيادة كفاءته، وليصبح سقف عمله نحو ٢١ كيلومتراً وبمدى يصل إلى ٣٥ كيلومتراً. ويقول خبير روسي، لـ «**السفير**»، إن المنظومة الصاروخية المتنقلة، التي تم الاتفاق عليها بين الاوكرانيين والقطريين، قد تتضمن أيضاً إرسال طاقم أوكراني للعمل عليها، لان تدريب طواقم سورية على تشغيلها قد يحتاج إلى ستة أشهر على الاقل. وكان الأوكرانيون قاموا بتشغيل منظومة صاروخية جوية مماثلة لحساب جورجيا، ضد الطيران الروسي في آب العام ٢٠٠٨، خلال الحرب القصيرة بين روسيا وجورجيا، وأسقطوا خلالها قاذفة روسية إستراتيجية من طراز «توبوليف ٢٢». وعند المجموعات المسلحة بعض العناصر المنشقة عن الجيش السوري التي يمكنها هي أيضاً تشغيل المنظومة.

وكان موقع «Cyber-Berkut» الروسي نشر في ٢١ تشرين الثاني، مراسلات إلكترونية، قام بقرصنتها، تعود إلى مؤسسات بولندية وأوكرانية، وهي مراسلات إلكترونية لشركات خليجية وملحقين تجاريين واقتصاديين أوكرانيين في سفارات كييف في دبي والدوحة والرياض، تتضمن عروضاً بصفقات أسلحة لا تدخل في نطاق التسليح القطري أو السعودي التقليدي، ولا سيما أنظمة الدفاع الجوي، فضلاً عن الذخائر التي تستخدمها دبابات المجموعات المسلحة السورية، ولا سيما «تي ٦٢» و «تي ٧٢»، ولا تمتلك لا قطر ولا السعودية أياً منها أو ما يبرر شراءها، فضلاً عن أن السعودية نفسها لم تشتر لحربها في اليمن ما تشتريه من ذخائر للمجموعات المسلحة السورية التي تعمل تحت إمرتها،

إذ لم يتجاوز عقد سعودي ـ أميركي، جرى توقيعه في ٢٩ تموز الماضي في واشنطن، أكثر من ٦٠ ألف قذيفة مدفع مضاد للدبابات من عيار ١٠٥ ملليمترات أو ٦٠ ألف قذيفة لمدافع «هاوتزر» من عيار ١٥٥، فيما لم تتوانَ عن شراء ١٠٠ ألف قذيفة من عيار ١٠٥ ملليمترات للمجموعات المسلحة، و ١٠٠ ألف قذيفة من عيار ١٥٥ في الحرب على الجيش السوري.

وبلغ عدد القذائف التي تم التعاقد عليها لمواجهة الجيش السوري والروس ما يوازي نصف مليون قذيفة مدفع وهاون من عيارات مختلفة. ولا توجد إحصاءات دقيقة حتى الآن لمعرفة كمية الإنفاق الخليجي على تسليح المجموعات المسلحة، لكن صفقة صواريخ الـ «تاو» التي عقدتها السعودية في كانون الأول العام ٢٠١٣، **بلغت كلفتها ما يقارب المليار دولار لاحتواء الهجوم السوري في الشمال، فيما كانت صحيفة «الإيكونوميست» قد ذكرت، قبل عامين، أن القطريين أنفقوا حتى نهاية العام ٢٠١٣، ما يقارب الاربعة مليارات دولار، فيما لا تزال الأرقام الحقيقية للإنفاق على الجماعات المسلحة غير معروفة، ولكنها تتجاوز ١٠ مليارات دولار في أكثر التقديرات تواضعاً.**

ويبرز أحد الإيميلات الموجه من فاسيلي بابيتسك، وهو أوكراني ونائب رئيس شركة «Level ١١» البولندية المتخصصة بالسلاح، إلى فولوديمير يانوفيتش كوروت، وهو مستشار التجارة والشؤون الاقتصادية في السفارة الأوكرانية في قطر، وتقول الرسالة إنه التقى وفداً من وزارة الدفاع القطرية خلال معرض «كييف للسلاح والامن ٢٠١٥» بين ٢٢ و٢٧ أيلول. وبحسب الرسالة فقد ضم الوفد محمد خليفة الكواري، وحسين علي عبدالعزيز، وخالد أحمد الكواري، وباقي صالح الانصاري، وخلفان عبدالله السويدي. وتحتوي المراسلة الموجهة من شركة التوريدات الدفاعية الخاصة إلى «الكونسورسيوم» الاوكراني لصناعات الدفاعات، وهي الشركة الأم، **معلومات حول طلبين لوزارة الدفاع القطرية التي تبحث عن سبل للحصول على أنظمة دفاع جوي.**

وبحسب المراسلات فقد توصلت قطر الى اتفاق لشراء منظومة «S-125-2D Pechora» المعروفة غربياً باسم «سام ٣»، وتم توقيع الاتفاق خلال المعرض المذكور. وتقول الرسالة الموجهة إلى دنيس الكسندروفيتش إن «الشركة الحكومية بيتس تخنو اكسبورت مهتمة بالتعاون مع الشركة الحكومية أوكو ابورون سيرفيس في ما يتعلق بتوريد منظومات صاروخية للدفاع الجوي (سام ٣) لمصلحة القوات المسلحة لدولة قطر، وهذا لا يتعارض مع الاتفاقيات الضرورية ضمن الشروط المدرجة في قائمتكم».

أما المراسلات بين الدبلوماسي الأوكراني ونائب شركة «Level ١١» البولندية فيبدو أنها كانت محاولة للحصول على عمولات من عقود نقل تلك الأسلحة إلى قطر أو إلى أماكن أخرى، بحسب ما تذكر المراسلات. وكان الموقع الروسي قد نشر في ٢٣ تشرين الأول الماضي مراسلات إلكترونية تعود للشركة البولندية موجهة إلى وزارة الدفاع الأوكرانية وإلى شركة سعودية تدعى «القابض». وبحسب التسريبات فإن الشركة البولندية قد وقعت عقداً، عبر الحكومة البولندية، لتوريد ٢٦٥ مدفعاً رشاشاً مضاداً للطيران من عيار ٢٣ ملليمتراً، بقيمة ١٤ مليون يورو، وذلك لمصلحة الحرس الوطني الاوكراني. ويُعدّ هذا النوع من المدافع المزدوجة السبطانة أحد أشهر المدافع المضادة للطيران، ويملك مدى فعالاً يتراوح بين ٢.٥ و٣ كلم، ويبدو العدد كبيراً بالمقارنة مع ما كان يملكه الجيش السوري نفسه منها، والمقدرة ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مدفع. وتم الاتفاق على تنفيذ العقد بين الشركة البولندية ووزارة الدفاع الأوكرانية عبر متعاقد آخر، وهو شركة «Blessway ltd» المسجلة في قبرص ويديرها فاسيلي بابيتسك ـ نائب مدير «Level ١١» البولندية.

وبحسب الوثائق التي نشرها موقع «Cyber Berkut» فإن هذه الشركة، قد وقعت عقدا مع شركة «القابش» للتجارة، وهي شركة سعودية لتوريد معدات لمصلحة وزارة الدفاع السعودية. واللافت، بحسب الموقع هو أن أحد العقود بين هاتين الشركتين شمل ٢٦٥ مدفعاً رشاشاً مضاداً للطيران من عيار ٢٣ ملليمتراً، وهو العدد نفسه الذي ستقوم الشركة القبرصية بتوريده إلى الحرس الوطني الأوكراني.

ما يحاول الموقع الإشارة إليه هو أن هناك عمليات لتمرير هذه الأسلحة إلى السعودية عبر عمليات بيع عبر شركات متعددة، وذلك للالتفاف على القيود التي تفرضها بعض الحكومات. وإشارة الموقع لبولندا وأوكرانيا وقبرص يُقصد منها أن بعض الأسلحة سيتم تصديرها من بولندا على أنها موردة للحرس الوطني الأوكراني وذلك عبر الشركة القبرصية التي ستنقلها في الحقيقة للشركة السعودية. وهذه العملية ليست بالفريدة من نوعها بل إنها حيلة تقليدية تلجأ إليها الشركات التي تريد توريد السلاح للأطراف المتورطة بحروب، والتي تعاني مشاكل في الحصول على حاجتها من السلاح والذخيرة. وعادة ما تتضاعف قيمة الأسلحة بسبب عمليات الفساد والرشى التي تشوبها، وهذا ما قد يجعل قيمة الصفقة تصل إلى مئات ملايين الدولارات. وتشمل الصفقة الموقعة بين الشركتين القبرصية والسعودية ملايين طلقات المضادات للطيران ورشاشات «دوشكا» والقذائف من كل الأنواع، بالإضافة إلى ٧٠ قناصة «M93» من عيار ١٢.٧ ملليمتراً.

(محمد بلوط، «السفير»، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٥)

لا دخان أبيض من اجتماع «أوبك»: العالم يغرق بنفطه!

لم يخرج الدخان الأبيض من اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» يوم الجمعة الماضي، ولا حتى الدخان الأسود. غادر ممثلو ١٢ دولة مقر المنظمة في فيينا بوجوه متجهمة. بعضهم، بوجوه لامبالية. فالاجتماع كان شكلياً، وإن متوتراً. تسريبةٌ واحدة في منتصفه حول اتفاق الأعضاء على تحديد سقف الإنتاج **بـ ٣١،٥ مليون برميل في اليوم** أحدثت هزة في أسعار النفط. لكن اللقاء كان الأول منذ عقود وهو الذي ينتهي بلا أرقام، وبلا سقوف. في الداخل، كل يغني على هواجسه. وفي الخارج، العالم يغرق بالنفط.

مهندس قرار حماية حصص أسواق دول الخليج النفطية منذ العام الماضي، والذي أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط العالمية، **وزير البترول السعودي علي النعيمي**، استعجل أمره بعد الاجتماع للالتحاق بمؤتمر المناخ الباريسي.

وزير النفط الإيراني بيجن زنغنة أعاد ما ردده من قبل بأن بلاده لن تحدد سقفاً لإنتاجها النفطي بعد رفع العقوبات عنها، وتنتظر بفارغ الصبر العودة بقوة إلى الأسواق العالمية.

روسيا كانت قد فضلت أصلاً ألا تشارك رسمياً في الاجتماع، مكتفية بعقد لقاءات ثنائية على هامشه. تعويم المنظمة السوق بالنفط موجه في جزء منه ضدها، والنية لديها تتجه إلى التصعيد.

مطالب خفض الإنتاج داخل «أوبك» باءت بالفشل.

الفنزويليون كان طلبهم بخفض إنتاج النفط بحدود خمسة بالمئة مرفوضاً أصلاً قبل أن يطرح. بلادهم تعاني أزمة اقتصادية حادة، ورئيسها نيكولاس مادورو أصر خلال الحملة الانتخابية التشريعية الأسبوع الماضي على أنه «حتى لو هبط سعر برميل النفط إلى ٢٠ دولاراً، فإن الإمبريالية لن تربح المعركة». صناديق الاقتراع قالت غير ذلك الأحد، مع أول انعكاس ملموس ومباشر ربما للحرب النفطية.

الجزائر، من جهتها، استبقت الاجتماع العقيم بموافقة برلمانها على زيادات في أسعار البنزين والديزل والغاز والكهرباء المدعمة ضمن ميزانية ٢٠١٦، في أحدث محاولة للتأقلم مع التراجع في إيراداتها. فنتائج الاجتماع كانت معروفة سلفاً بالنسبة إليها: حرب النفط لم تطرح أوزارها بعد، لأنها في الأصل لم تجن ثمارها.

مضى عام على هبوط أسعار النفط إلى مستويات قياسية منذ ٢٠٠٩. وأمس، بقي سعر برميل النفط تحت الـ ٤٠ دولاراً للبرميل بعد اجتماع «أوبك»، مسجلاً أدنى مستوى له في سبع سنوات، في مؤشر على استمرار الخلاف بين الأعضاء، ولا سيما حول كيفية التعامل مع الإنتاج الإيراني بعد رفع العقوبات، فيما ينتظر المتعاملون في البورصات نتائج الاجتماع الذي سيعقده الاحتياطي الأميركي (البنك المركزي) الأسبوع المقبل.

السبب وراء هبوط الأسعار بسيطٌ: قرار سعودي بشن «حرب استباقية» لحماية الحصة السوقية لـ «أوبك»، في وجه شركاء «غير تقليديين»، من خلال تعويم السوق بالنفط وضخ كميات منه لا تلتزم بـ «كوتا» محددة. لكن «أوبك» ليست دول الخليج فقط. وكثير من الدول المنضوية تحت رايتها، ولا سيما مجموعة «الخمس الضعف» (الجزائر - فنزويلا - أنغولا - العراق - ليبيا) تضررت كثيراً جراء هذه السياسة.. وما زالت. هو إذاً، كما وصفه أحد المحللين بقوله إن «ما يجري في العالم اليوم، في السياسة وفي الاقتصاد، هو في جزء كبير منه، حربٌ بين ما تريده دول الخليج وما يريده بقية العالم». هذا الصراع يشتد على محاور عدة، والنفط واحدٌ منها، ما حوّله إلى سلعة كباقي السلع، يحددُ سعرَها المستهلك. اللعبة قد تكون خطرة، لجهة أنها قد تستمر طويلاً، لكن الخطر قد يرتد على المنظمة نفسها. «أوبك، التي كانت تحرك العالم بإصبعها، ماتت ككتلة واحدة»، يجزم الكثيرون بعد الاجتماع الأخير.

أهداف الحرب: أكثر من عصفور بحجر واحد؟

بالمفهوم العام، تستمر الحروب في العادة ما دامت أهدافها لم تتحقق بعد. هكذا، لم يخرج اجتماع «أوبك» الأخير بتغيير في الاستراتيجية. الأمر الذي يسري عليه يبدو مشابهاً لما يسري على حروب المنطقة أو موازياً.

لكن في وجه من تشن حرب النفط الأخيرة؟

يشكك كثيرون في تحقيق دول الخليج حتى الآن أهدافها وراء سياستها المعتمدة حالياً. لهذا السبب، يبدو أن رهانها على الوقت سيبقى سيد الموقف، متسلحةً بأن جرس الإنذار لاقتصادها بإمكانه الصمود لبضع سنوات أخرى.

في الوقت الضائع، وبالرغم من تعزيز الطلب العالمي على النفط، فإن العالم لا يزال ينتج منه أكثر مما يحتاجه، وذلك رغم نجاح الخطة نجاحاً ضئيلاً في كبح نمو إمدادات النفط الصخري الاميركي الكلف نسبياً في إنتاجه. **في المقابل، فقد سجل الإنتاج الروسي مستويات مرتفعة قياسية جديدة غير متوقعة. وفي تحد لـ «أوبك»، تواصل شركات النفط الروسية أنشطة الحفر، بما يظهر أن أكبر منتج لخام في العالم مستعدٌ لمعركة طويلة الأجل مع المنظمة على الحصص، حتى لو وصل الخام إلى ٣٥**

دولاراً للبرميل. الخفض الحاد في قيمة الروبل يدعم المصدرين الروس، بينما ترتبط العملات في كثير من دول «أوبك» الخليجية بالدولار. أما إيران، فتنتظر رفع العقوبات عنها لإحداث المفاجأة، بالرغم من رهان الخليجيين على قلة حلفائها.

هكذا، تبدو الأهداف المعلنة لـ «أوبك» غير قابلة للتحقق على المدى القريب، إذا ما قيست أولاً برغبة دول الخليج بمواجهة النفط الصخري الأميركي (Shale) كما يجمع معظم المحللين الغربيين، أو بمحاصرة روسيا بالتحالف مع أميركا (نظرية توماس فريدمان في **نيويورك تايمز**) للضغط عليها في الملفين الأوكراني والسوري، أو إدارة الحرب السعودية - الإيرانية بسلاح النفط أيضاً.

آخر أوجه الكباش مع موسكو، دخول السعودية السوق البولندية مؤخراً، بأسعار متدنية جداً، ما اعتبره الروس اختراقاً «نشطاً» لملعبهم التقليدي، فيما توجهت روسيا إلى الصين راهناً، لتعويض الخسائر، وسياسياً إلى حل الأزمة السورية وفق شروطها، بانتظار رفع كامل للعقوبات عن حليفتها إيران، التي أسست زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إليها مؤخراً حلفاً استراتيجياً يشمل أوجهاً متعددة لا يستثني الطاقة.

الحرب طويلة

تقنياً، هل تحققت أهداف الخطة؟ إنها «آلية سوق بحتة»، توضح كارول نخلة، مديرة شركة «كريستول إنرجي» الاستشارية في لندن والباحثة غير المقيمة في معهد «كارنيغي» لـ «**السفير**»: «الإنتاج خارج أوبك لم ينخفض بالدرجة التي كانت متوقعة، فالنفط الصخري الأميركي أظهر أنه قادر على المقاومة نظراً إلى التطور في كفاءة الإنتاج، أما الطلب، بالرغم من ازدياده، إلا أنه لم يرتفع بالسرعة الكافية لامتصاص المعروض وتخطيه، فيما المخزون من النفط يفيض، وهذا ما يبرر الأسعار التي هي عليه اليوم.»

أما بالنسبة إلى روسيا، فتعتبر نخلة أن نظرية الرابحين والخاسرين مرتبطة بالاحتياطات المالية وفرق العملة. «ليس كل المنتجين في الموقع ذاته، هناك من يملكون احتياطات مالية جيدة، وبإمكانهم تحمل أسعار النفط الحالية، وهناك من ليسوا خاضعين لهيمنة الدولار، وهذا ينطبق على روسيا».

وتعطي نخلة مثالاً أوضح، من زاوية أخرى، قائلة إن دولة كالعراق «تعاني اليوم بشدة، لأن قطاع النفط يؤمن لها ٦٥ بالمئة من ناتجها القومي، أما النروج، فبالرغم من أنها دولة منتجة ومصدرة للنفط، لكنها لا تقع تحت رحمته، بفضل إدارة عائداتها الرشيدة وتنوع سياستها الاقتصادية. وهنا، محدودية التنوع الاقتصادي ستضر من دون شك دول الخليج على المدى الطويل أيضاً».

بالرغم من ذلك، تعتبر الباحثة أنه «كما هي الحال بالنسبة إلى جميع الدول المنتجة للنفط، فإن عائدات النفط في روسيا وإيران ستبقى منخفضة مقارنة بما كانت عليه قبل عامين، أما بالنسبة إلى النفط الصخري الأميركي، فما هو غير مؤكد ليس آنياً، بل يدور حول متى سيقفز الإنتاج مجدداً إذا ما عادت الأسعار إلى عافيتها».

هل نجحت السعودية في سياستها؟

«من الصعب التنبؤ بذلك اليوم»، تقول نخلة، مشيرة إلى أن «المملكة تعرف جيداً أنها لعبةٌ طويلة الأمد». هل ستبقى أسعار النفط على ما هي عليه؟ «أسعار النفط تعتمد على متغيرات كثيرة تؤثر في الإمداد والطلب العالمي». ولكن لماذا لم يرتفع السعر رغم الحروب الكثيرة في المنطقة؟ تجيب الباحثة بأننا نرى اليوم تعزيزاً للطلب فيما الخزانات مليئة، وسنحتاج وقتاً لامتصاص هذه القدرة الإضافية، ولكن السوق سترتب وضعها عاجلاً أم آجلاً، ففي تسعينيات القرن الماضي، لمجرد التذكير، تطلب الأمر عشر سنوات لتعيد السوق انضباطها».

حتى ذلك الحين، تبقى الدول المستوردة للنفط المستفيد الأول، وبعض شركات النفط التي تستغل هبوط الأسعار لفرض شروطها على حكومات الدول المنتجة. بعضُ فقراء العالم يضحكون في سرهم، لكن فنزويلا ليست نموذجاً!

(داليا قانصو، «السفير»، ٨/١٢/٢٠١٥)

لقاء موسكو يستردّ المبادرة السورية من الرّياض



صورة لحافظ الأسد وليونيد بريجنيف (١٩٠٦ ـ ١٩٨٢)

استطاعت موسكو وواشنطن، بعد اجتماع وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف، لمدة ٣ ساعات في موسكو أمس، من جسر الهوّة بين مواقف البلدين تجاه الأزمة السورية وإعادتها إلى طريق الحل، بعدما بدا أنها دخلت في نفق جديد في ظل مقررات مؤتمر الرياض الخميس الماضي. وفتح لقاء موسكو الباب أمام عقد اجتماع جديد للمجموعة الدولية لدعم سوريا في نيويورك الجمعة المقبل، كمقدمة لإصدار قرار من مجلس الامن بشأن عملية التسوية السورية بناء على «بنود فيينا».

ويبدو أن الكلمة المفتاح كانت إطاحة ما خرج به مؤتمر المعارضة السورية في الرياض، إذ أعلنت واشنطن وموسكو اتفاقهما على مواصلة العمل على وضع قائمة المعارضة المعتدلة وقائمة الإرهابيين، بالإضافة إلى إعلان كيري أن «الولايات المتحدة والشركاء لا يسعون إلى تغيير النظام في سوريا» حالياً، مع تمسكه بأن الرئيس السوري بشار الأسد لا يمكن أن يكون زعيماً لسوريا في المستقبل.

واستقبل بوتين وزير الخارجية الأميركي، في موسكو بحضور لافروف لمدة ٣ ساعات، بعد أن كان الموعد ساعة واحدة. وقال بوتين لكيري «أنا سعيد جداً بأن أتيحت لي فرصة لقائك والتحدث إليك». وأضاف «لقد أبلغني لافروف الآن اقتراحيك بالتفصيل وعدداً من القضايا التي تتطلب مزيداً من النقاش». وتابع «نحن نبحث معاً عن سبل للخروج من أكثر الازمات تعقيداً، وأعلم أنه بعد لقائنا في باريس أعدَّ الجانب الأميركي رؤيته لحل مشاكل عدة، بما فيها الازمة السورية».

وقال كيري، من جهته، إن «روسيا والولايات المتحدة تستطيعان سوية فعل الكثير للتقدم في حل المشكلة السورية، ففيينا ١ و٢ بداية جيدة، وتفتح إمكانيات كثيرة. ومن الواضح جداً، أنني ولافروف متفقان بأن البلدين من الممكن أن يعملا الكثير سوية للتقدم» في مسألة تسوية الأزمة السورية.

وقال كيري، الذي كان يجلس قبالة بوتين على طاولة مؤتمرات في أحد صالونات الكرملين، «لقد أتيحت لك فرصة الحديث مع الرئيس (باراك) أوباما في نيويورك، وبعد ذلك في باريس. وقد تعهدت أنت والرئيس أوباما محاولة وضع مقاربة، من خلالي ومن خلال لافروف، لمعالجة الوضع في أوكرانيا وسوريا، ولذلك فإنني أتطلع إلى نقاشنا الآن، واقدّر جدية تخصيصك الوقت والتفكير في هاتين القضيتين». وبعد ذلك طلب من الصحافيين الخروج من القاعة لتبدأ المحادثات المغلقة.

وقال لافروف، في مؤتمر صحافي مشترك مع كيري، «ندعم عقد مؤتمر حول سوريا في نيويورك هذه الجمعة، ونأمل أن ينتج عنه التوصل لمشروع قرار يُقَدَّم لاحقاً إلى مجلس الامن»، مضيفاً «اتفقنا مع واشنطن على تقديم مشروع قرار بشأن سوريا إلى مجلس الامن بناء على بنود اتفاق فيينا».

ووصف المحادثات مع كيري بأنها كانت ملموسة وموضوعية، مضيفاً أن موسكو وواشنطن أكدتا إصرارهما على القضاء على الإرهاب. وأعلن أن «لقاء المعارضين السوريين في الرياض ما هو إلا خطوة في عملية تشكيل قائمة موحدة للمعارضة للمشاركة في المفاوضات مع الحكومة السورية». وقال «كل الأطراف تعتبر «داعش» و«جبهة النصرة» منظمتين إرهابيتين، ولا يمكنهما المشاركة في المباحثات حول سوريا»، مضيفاً: «تم الاتفاق على مواصلة العمل مع واشنطن لتحديد قائمة المعارضة المعتدلة وقائمة الإرهابيين».

من جهته، أكد كيري أن واشنطن وموسكو قرّبتا مواقفهما إزاء المسائل الصعبة حول سوريا، موضحاً أن الطرفين تبادلا المعلومات حول مواقع إجراء العمليات ضد الإرهابيين في سوريا.

وأشار إلى أنه «بيّن الموقف الأميركي حول عدم إمكانية المحافظة على الأسد»، لكنه أكد أن «الولايات المتحدة والشركاء لا يسعون إلى تغيير النظام في سوريا» حالياً.

وشدد كيري على ضرورة تفعيل التسوية السياسية في سوريا، موضحاً «لم نركز خلال المباحثات على خلافاتنا، ولا سيما مصير الأسد، بل ركزنا على طرق التقدم في التسوية السياسية بسوريا». وقال «لقد أعلنا أننا لا نعتبر أن الأسد يملك إمكانية ليكون زعيماً لسوريا في المستقبل. لكن اليوم ركزنا اهتمامنا ليس على الاختلافات في وجهات نظرنا، وليس على ما يجب فعله فوراً بحق الأسد، بل ركزنا على العملية السياسية التي سيقوم السوريون بأنفسهم في إطارها باتخاذ قرار حول مصير بلادهم».

وأعلن كيري أنه نقل لبوتين قلق واشنطن من أن «بعض الضربات الروسية طاولت المعارضة المعتدلة» في سوريا. وقال «قلت بوضوح إننا قلقون لأن بعض الغارات الروسية طاولت المعارضة المعتدلة وليس «داعش»». وأضاف: «يسرني أن أقول إنه (بوتين) أخذ ذلك في الاعتبار».

وشدّد على أن بلاده لا تمارس سياسة عزل روسيا، مضيفاً: «الولايات المتحدة وروسيا تعملان بفعالية معاً، وستستمران بالعمل المشترك حول سوريا الجمعة».

وتطرق إلى الأزمة الأوكرانية، مؤكداً أنه كلما تم الإسراع في تنفيذ اتفاقيات مينسك يتم الإسراع في رفع العقوبات عن روسيا.

وسبق اللقاء في الكرملين لقاء بين لافروف وكيري في وزارة الخارجية الروسية. وأهدى لافروف نظيره الاميركي دمية «بابا نويل». وقال لافروف إن كيري، وبعد دخوله مقر الخارجية الروسية، اقترب من شجرة عيد الميلاد في المبنى، وبدأ يقلب الزينة المعلقة على الشجرة، ولا سيما دمية «بابا نويل» التي أعجبته، فما كان منه إلا أن انتزع الدمية من الشجرة وقدمها هدية لكيري، شارحاً له تقاليد الضيافة الروسية التي تدعو إلى إهداء الضيف ما يحلو له في البيت.

وبعد اللقاء قام كيري بجولة برفقة السفير الأميركي جون تيفت في شارع أربات التجاري وسط موسكو حيث اشترى تذكارات وتبادل التحية مع المارة. واجتمع أيضاً مع الناشطة في سبيل حقوق الإنسان ليودميلا الكسييفا.

وفي إطار التقارب بين البلدين، بحث رئيس هيئة الأركان الروسية الجنرال فاليري غيراسيموف مع نظيره الاميركي جوزيف دانفورد، خلال اتصال هاتفي، التعاون المتبادل بين روسيا والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في سوريا.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية، في بيان، أنه «بمبادرة من الجانب الاميركي جرى اتصال هاتفي بين غيراسيموف ودانفورد، تبادلا خلاله وجهات النظر حيال سوريا والجوانب العملية للتعاون المشترك بين القوات الجوية الروسية وطيران التحالف بقيادة الولايات المتحدة في الحرب على تنظيم «داعش»».

وقال رئيس إدارة العمليات الرئيسية لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية الجنرال سيرغي رودسكوي، إن الطيران الروسي قام منذ بداية العملية العسكرية ٣٠ أيلول الماضي بتدمير أكثر من ١٢٠٠ ناقلة نفط وصهريج، موضحاً أن المقاتلات الروسية نفذت أكثر من ٤ آلاف طلعة عسكرية في سوريا، منها حوالى ١٥٠ بواسطة القاذفات الإستراتيجية.

وأشار رودسكوي إلى أن «العسكريين الروس على اتصال دائم بالمعارضة السورية المسلحة التي تحارب «داعش»، ويحصلون منها على إحداثيات مواقع التنظيم الإرهابي لضربها»، مضيفاً أن «جزءاً من المعارضة بدأ بالتنسيق مع الجيش السوري، ويصل عدد هؤلاء إلى أكثر من ٥ آلاف شخص».

(«السفير»، ٢٠١٥/١٢/١٦)

سوريا: لافروف يشيد بالسعودية ومجلس الأمن برئاسة كيري



فلاديمير بوتين وعبد الفتاح السيسي

استبق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مشاركته في مؤتمر «مجموعة دعم سوريا» في نيويورك غداً بالمطالبة بتحويل بيان فيينا السوري إلى قرار من مجلس الأمن الدولي حتى لا يقوم أحد بتعديل بنوده، وأن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية وضع القوائم النهائية للتنظيمات الإرهابية ولفصائل المعارضة الوطنية في سوريا، فيما يترأس وزير الخارجية الأميركي جون كيري اجتماعاً لمجلس الأمن غداً لتسريع إيجاد حل للأزمة السورية.

وفيما دعا لافروف، أمس، دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيع العلاقات مع إيران لمواجهة الخطر الإرهابي، أعلن اهتمام روسيا بإعلان السعودية قيام التحالف العسكري الإسلامي، وهي تدرس الدور الذي يمكن أن يؤديه في محاربة الإرهاب.

وفي أبرز تطور عسكري وميداني في ريف اللاذقية الشمالي، سيطرت قوات الجيش السوري على مرتفعات جبل النوبة الإستراتيجية، التي تفصل بين مناطق سيطرة المسلحين ونفوذهم، فيما يعرف اصطلاحاً بجبلي الأكراد والتركمان في الريف المفتوح على الحدود التركية، ما أدى عملياً إلى عزل المسلحين وقطع التواصل بين بعضهم البعض.

ويطل جبل النوبة على بلدة سلمى، ما يعني أن البلدة التي تجري في ضواحيها معارك عنيفة أصبحت محاصرة من محوري كفردلبة وجبل النوبة. كما تؤمن السيطرة على الجبل مواقع الجيش السوري في غمام، وتمهد لعمليات مستقبلية قد ترتفع وتيرتها خلال الأيام المقبلة بعد تحقيق هذا الاختراق.

وقال المسؤول في وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف إن سلاح الجو الروسي نفذ ٥٩ ضربة جوية في سوريا خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، وإنه قصف ٢١٢ هدفاً لتنظيم «داعش» في محافظات حلب وإدلب واللاذقية وحماه وحمص والحسكة والرقة.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن كيري سيترأس اجتماعاً لمجلس الأمن غداً من أجل تسريع جهود حل الأزمة السورية.

وقال المتحدث باسم الوزارة جون كيربي إن اجتماع مجلس الأمن يهدف إلى «زيادة الجهود من أجل تسريع عملية إيجاد

حل للنزاع، ضمنها مفاوضات رسمية ضرورية بين ممثلين عن الحكومة السورية والمعارضة».

وأشار كيربي إلى أن كيري سيستضيف اجتماعاً لمجموعة دعم سوريا لبحث «جهود تطبيق وقف شامل لإطلاق النار بالتوازي مع مفاوضات بشأن عملية الانتقال السياسي لإنهاء الصراع، وفي الوقت ذاته تكثيف الحرب ضد «داعش»».

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه «من غير المقبول» رهن التقدم باتجاه تسوية سياسية في سوريا بمصير الرئيس السوري بشار الأسد. وأوضح «مبدئياً يعود للشعب السوري اتخاذ قرار بشأن مستقبل الرئيس الأسد، لكني أعتقد أيضاً أنه من غير المقبول أن يرتهن حل هذه الأزمة بمصير رجل واحد». وأشار إلى أن «بعض الدول» تتحدث عن إمكانية أن «يحتفظ (الأسد) بدور لبضعة أشهر» بعد بداية المرحلة الانتقالية، «لكن هذا ينبغي أن يتقرر في مرحلة تالية»، مشدداً على الطابع الملح لتطبيق وقف لإطلاق النار على كامل الأراضي السورية في أقرب وقت ممكن.

وقال لافروف، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في موسكو، إن «موسكو تلقت باهتمام إعلان السعودية قيام التحالف الإسلامي العسكري، وتدرس حالياً الدور الذي يمكن أن يلعبه التحالف في محاربة الإرهاب».

وشدد على «أهمية البعد الأيديولوجي في عمل التحالف الجديد، وذلك من أجل الحيلولة دون تضليل الشباب عن طريق التلاعب بمبادئ الإسلام». وأضاف «إنني أعتبر ذلك أمراً مهماً للغاية نظراً إلى دور السعودية ودور الملك سلمان شخصياً بصفته خادم الحرمين الشريفين».

وأعرب لافروف عن «أمله أن تساهم هذه المبادرة في توحيد جميع الدول الإسلامية من دون استثناء في صف واحد ضد أي ظواهر للإرهاب، وضد أي محاولات للتلاعب بالدين»، وأن «مبادرة الرياض الخاصة بتوحيد جهود الدول الإسلامية في محاربة الإرهاب قد تشكل نقطة انطلاق لعقد مؤتمر أممي مكرّس لدور الديانات العالمية في التصدي لهذا الشر». وقال «إننا مستعدون لبحث هذا الموضوع مع شركائنا في مجلس التعاون الخليجي، ومع جميع الأصدقاء المهتمين بالانتصار على هذا الشر».

بدوره، قال خالد إن «التحالف الإسلامي الجديد سيركز على المواجهة الشاملة للإرهابيين الذين يستهدفون العالم برمّته، كما أنهم يستهدفون المسلمين بإساءتهم إلى الإسلام».

ووصف «إعلان قيام التحالف الإسلامي بأنه خطوة مهمة في سياق محاربة الإرهاب، وأن السعودية تقوم دائماً بدورها لحماية المنطقة». وأكد «ضرورة التوصل إلى حل سياسي يعيد الاستقرار إلى اليمن وإنجاح حوار جنيف».

وأكد لافروف «ضرورة إصدار قرار دولي دعماً للاتفاقات التي تم التوصل إليها في فيينا بشأن سوريا»، وأن «تمرير تلك الاتفاقات في مجلس الأمن لن يعني إعادة كتابتها». وقال «أريد أن أشدد مرة أخرى على أن **الحديث لا يدور عن إعادة كتابة ما تم التوصل إليه في فيينا، بل عن إضفاء صفة تشريع دولي عليه».**

وبشأن وضع قوائم للتنظيمات الإرهابية في سوريا وفصائل المعارضة الوطنية، أكد لافروف أن «الكلمة النهائية في هذا الموضوع يجب أن تكون للأمم المتحدة، وأنه من المنطقي تسجيل التفاهمات التي تم التوصل إليها بهذا الشأن في نص القرار الدولي المرجو».

وحول اجتماعه مع نظيره الأميركي جون كيري في موسكو أمس الأول، قال لافروف «إنني واثق من أن هناك تفهماً صائباً لما نخطط أن نقوم به في نيويورك غداً». وشدد على أن «الاجتماع حول سوريا الذي سيعقد في نيويورك يجب أن يركز على تطبيق ما تم التوافق بشأنه خلال المحادثات في فيينا»، موضحاً أن «مجموعة دعم سوريا تضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن». وشكك في «احتمال أن يحاول أي من الأطراف عرقلة صدور القرار الدولي المرجو».

وأكد لافروف أن «روسيا ستكون منفتحة دائماً على الحوار مع أي دولة، أو مجموعة دول، في سياق حشد جهود إضافية لمكافحة الإرهاب، وذلك في أطر المهمات في هذا المجال التي تتولاها روسيا حالياً تلبية لطلب الحكومة السورية».

واعتبر لافروف أن «الأوضاع تعد ملائمة لتطبيع العلاقات بين إيران وجيرانها العرب، وذلك على خلفية زيادة الخطر الإرهابي باعتباره عدواً يهدد الجميع»، فيما قال خالد إن «علاقات ثنائية مهمة جداً تربط البحرين بإيران، إلا أن المنامة تأمل أن تخطو إيران خطوات إيجابية تجاهنا بوقف التدخلات»، مؤكداً أن حكومة بلاده سترد على كل خطوة بخطوتين.

وغادر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف طهران متوجهاً إلى نيويورك للمشاركة في المفاوضات حول تسوية الأزمة السورية.

إلى ذلك، نفى المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف ما نشرته وكالة «فارس» حول زيارة قام بها قائد «فيلق القدس» الجنرال قاسم سليماني الأسبوع الماضي لموسكو واجتماعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. كما نقلت قناة «الميادين» عن المكتب الإعلامي للحرس الثوري نفيه زيارة سليماني إلى موسكو.

وكانت وكالة «فارس» قد نقلت عن مصادر غير رسمية



وزيرا خارجية إيران محمد جواد ظريف وروسيا سيرغي لافروف

قولها إن «الجنرال سليماني عقد اجتماعاً مع الرئيس بوتين ومسؤولين عسكريين وأمنيين روس كبار خلال زيارة استمرت ثلاثة أيام الأسبوع الماضي، وبحثوا أحدث التطورات في سوريا والعراق واليمن ولبنان». وأضافت «بوتين وصف سليماني خلال اجتماعه بأنه صديقي قاسم».

واعتبر وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أن هدف الولايات المتحدة بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا خلال محادثات نيويورك سيكون «تحدياً كبيراً». وكرر اتهامه لروسيا باستهداف «قوى المعارضة وليس تنظيم الدولة الإسلامية». وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن هدف الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع السوري هو التوصل إلى حل طويل الأمد لا يشمل الرئيس السوري بشار الأسد.

وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي اليكسي ميشكوف أن على تركيا أن تدفع تعويضاً عن إسقاط طائرة حربية روسية فوق سوريا الشهر الماضي، وأنه يجب أن تضمن ألا تقع حوادث مشابهة مستقبلاً. فيما قال المتحدث باسم الخارجية التركية تانغو بيليتش إن «تركيا لا تتصرف تصرفاً عدائياً ضد أهداف عسكرية روسية، وأملنا الرئيسي هو عدم تصعيد التوترات»، رافضاً مطلب موسكو عن إسقاط الطائرة «التي أسقطت لأنها انتهكت المجال الجوي التركي».

(«السفير»، ١٧/١٢/٢٠١٥)

الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تتبنّاها «معلومات» أو جريدة «السفير».

عن الحرب الروسية ـ التركية
في الفضاء العربي: لو أن العرب حاضرون! (*)

طلال سلمان (**)

الأرض العربية مشاع والسماء العربية فضاء مفتوح، لكل قادر نصيب، وأهل الأرض ينتظرون نهاية الصراع بين الأقوياء، فوقهم ومن حولهم، لكي يعرفوا مصائرهم في دولهم، إن بقيت هذه الدول على حالها أم طرأ عليها تغيير بالحذف أو الإضافة.

خط النار يمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى ساحل بحر العرب، ثم ينعطف عبر مضيق باب المندب وسواحل اليمن فالسعودية حتى خليج العقبة، ومن هناك يتمدد عبر قناة السويس ليلاقي المتوسط عند بورسعيد.

سيناء بدورها صحراء مفتوحة وسماء مفتوحة، تتوغل فيها العصابات المسلحة وتتولى تهريب السلاح والرجال بذريعة نصرة شعب فلسطين في غزة. ولا بأس إن بقيت بعض أنواع الأسلحة مع «المجاهدين» الذين يقاتلون بالسلاح المهرب من السودان أو عبره (إذا كان المصدر يمنياً) ضد السلطة في مصر بالشعار الإسلامي، من دون أن توجّه طلقة واحدة إلى العدو الإسرائيلي. بل يجري تطمين هذا العدو لضمان «حيدته» وتغافله عن قوافل السلاح التي تتخذ طريقها إلى غزة عبر الأنفاق، أو تنحرف في وجهة سيرها نحو شمال سيناء متحدية الجيش المصري، بل كل القوى الأمنية المصرية كما جرى مع الطائرة الروسية التي انطلقت من شرم الشيخ وأسقطت قبل العريش.

مصر تحت الحصار، فعبر الصحراء الغربية يتدفق سلاح منهوب من المشاع الليبي المفتوح، تحمله وتحاول الوصول به إلى «بر مصر» بالمدن والبلدات والنجوع في الطريق إلى القاهرة وما حولها، ومَن في «المحروسة» جميعاً من البحر وحتى أعماق الصعيد من دون إغفال النوبة.

السماء العربية، خصوصاً في المشرق الممتد بين البحرين الأبيض والأحمر، مفتوحة لكل من يملك طيراناً حربياً تسبقه سمعة جبروته أو يُوفد لكي يثبت قوته وتفوقه على الطيران الآخر، الذي كان (أو سيكون) معادياً.

السماء العربية مفتوحة لامتحان كفاءة الطائرات الحربية وطياريها، و«الأهداف» بمجملها «عربية».. والأرض العربية مفتوحة لعصابات القتل بالشعار الإسلامي تتمدد فيها، متخذة من البيداء المشاع ما بين الرقة والموصل، بل ما بين ضواحي حلب وضواحي بغداد مجال «حركة حرة» تدمّر العمران، وتسبي النساء، وتجنّد الفتية، وتتاجر بالآثار حاملة الحضارة الإنسانية، وبالنفط عصب حضارة القرن الحادي والعشرين.

لا الأرض لأهلها العرب ولا السماء. لا البحر الصغير لهم ولا الطريق إليه وعبره. أما البحار الواسعة فهي للأقوى في الجو، ومن ملك الفضاء والمحيطات تحكم بمصائر الشعوب على الضفاف وصولاً إلى الدواخل.

لا ينتظر التاريخ حروب القبائل لاستعادة جغرافيا الخلافة الآتية من الخرافة. وعلى هامش الصراع على أرض العرب، بموقعها الحاكم استراتيجياً وبحارهم التي قد توصل وقد تقطع بين الأمبراطوريات، مستولدة حروباً كونية تستعيد

(*) نشرت في «السفير» بالتزامن مع جريدة «الشروق» المصرية في ٢/١٢/٢٠١٥.

(**) رئيس التحرير ورئيس مجلس إدارة جريدة «السفير».

بعض صفحات التاريخ سياقها، تستفيق أحقاد كان الزمن قد طوى سيرتها وذكريات حروب، وتصادمات ما تزال مستقرة في وجدان المعنيين.

ألم تكن إسطنبول أو الآستانة هي هي القسطنطينية؟!

ليست تركيا أردوغان هي دولة الخلافة العثمانية، ولا روسيا بوتين هي الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. لكن تركيا ترى نفسها - بالشعار الإسلامي - مؤهلة لأن تكون دولة الخلافة بلا خليفة في المشرق، ودولة غربية كبرى في آنٍ معاً.

في المقابل، فإن روسيا بوتين ترى نفسها، بدورها الدولي الموروث عن الشيوعيين والقياصرة معاً، دولة قائدة بين دول العالم. لقد سقط الحكم الذي اتخذ الشيوعية عقيدة، لكن الدولة القوية بقدراتها ومخزونها من النفط والغاز والذهب والإمكانات البشرية لما تسقط.

أما العرب، فإن أكثريتهم تحمل قدراً لا بأس به من الود لروسيا التي لم تكن دولة استعمارية لبلادهم، بل إن الحكم الشيوعي فيها قد فضح التواطؤ الغربي على العرب فكشف معاهدة «سايكس - بيكو» سنة ١٩١٦ التي تقاسم فيها البريطانيون والفرنسيون بلاد المشرق العربي مع بداية الحرب العالمية الأولى، ممهّدين لإقامة المشروع الإسرائيلي فوق أرض فلسطين. ثم إنها قد ساندتهم في معارك التحرر من الاستعمار الغربي الذي جاء وريثاً للاحتلال التركي بعدما أسقط عن رأسه عمامة الخليفة.

روسيا لم تغادر موقع «صديق العرب»، برغم كل التقلبات التي طرأت على أنظمتهم، فأعادت إخضاع دولهم للهيمنة الغربية بعدما تحوّلت من أوروبية إلى أميركية. ولقد تجرع الروس مرارة الانقلابات في السياسة العربية (قرار السادات بـ «طرد» عشرات آلاف الخبراء الروس من مصر، بعدما كانوا قد عززوا قدرات الجيش المصري فنجح في امتحان «العبور العظيم» الذي تغير مساره بعد القفزة الأولى نحو الصلح مع العدو الإسرائيلي).

ثم إن الرئيس التركي أردوغان يرى نفسه «سلطاناً» على المسلمين، والعرب منهم بشكل خاص، متحالفاً من فوق رؤوسهم مع عدوهم الإسرائيلي، متجاوزاً في ذلك «الغرب» الذي ما زال يحرص - أقله في الشكل - على مراعاة الحساسية الشعبية العربية. ومع ذلك، فإن الغرب يرفض منحه شرف العضوية في الاتحاد الأوروبي، برغم أنه «غرّب» لغته فاتخذ الحرف الإفرنجي بديلاً من الحرف العربي مبتعداً بها عن لغة القرآن الكريم الذي استعصت عليه ترجمته لاصطدامها مع النص المقدس.

باختصار، فليس بين العرب - بمجموعهم - والروس خصومة تاريخية أو تصادم في المصالح، بل إن نصف القرن الأخير قد شهد تعاظماً في التعاون شمل - مع السلاح النوعي وبعده - إنجازات مدنية مميزة بين أبرز شواهدها السد العالي في مصر، فضلاً عن العديد من مجالات البناء والدعم بالخبرات في حقول النفط والغاز.

مع ذلك، فقد تلقت روسيا ضربات معنوية شديدة الوطأة سياسياً في ليبيا ما بعد القذافي وفي السودان وفي العراق وفي اليمن، جنوبه أساساً ثم الشمال، فضلاً عن الضربة الكبرى التي تلقتها في مصر السادات والجاري التعويض عنها أو ترميم مجراها مع النظام الجديد في مصر، والتي قصدت جريمة تفجير طائرة الركاب الروسية في الجو بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ **إلى نسف علاقات التعاون الجديدة**، التي تشمل مجالات عدة عسكرية واقتصادية وتنموية مؤثرة على تنامي الاقتصاد المصري في اتجاه التعافي من بعض أزماته الخانقة.

لقد اختلف الحال الآن عما كان عليه قبل سنوات قليلة، انتشى فيها «السلطان التركي» أردوغان بعد وصول «الإخوان المسلمين» إلى سدة السلطة في مصر، نتيجة الغفلة أو سوء التقدير، مما عزز سيطرة «الأخوان» في غزة، وشجع «إخوان» سوريا على إعادة تنظيم أنفسهم والتقدم لقيادة المعارضة بدعم تركي واضح عززه التمويل القطري، وأفاد من الخصومة المستجدة بين السعودية والنظام السوري في السنوات الثلاث الأخيرة، فتقدم لاحتضان الفصائل المقاتلة الأشرس في سوريا، «جبهة النصرة» أساساً، وغيرها من «الفصائل»، ولا سيما التركمانية، وصولاً إلى تأمين

طريق «داعش» إلى العراق حيث اتخذت من الموصل «عاصمة» ترفد «عاصمتها» السورية في «الرقة»، وتعزز قدراتها العسكرية بحيث تتقدم في اتجاه حلب وريفها، وهي التي لا تخفي تركيا طمعها في اقتطاعها من سوريا، استكمالاً للمنحة التي قدمها الغرب - مع تفجر الحرب العالمية الثانية - للحكم التركي كي يبقى على «الحياد».

وقد تمثلت تلك المنحة باقتطاع بعض الشمال السوري (كيليكيا والاسكندرون) ليلحقه بتركيا، في استغلال شنيع لضعف سوريا التي كانت تحت الانتداب الفرنسي وعجزها عن رفض هذا الاعتداء العلني والموجع.

ذلك حديث في «الماضي». فما جرى لروسيا وفيها بعد إسقاط طائرتها الحربية عند الحدود التركية - السورية، قد بدأ يرسم مساراً جديداً للأحداث في منطقتنا (العربية) جميعاً، وليس العلاقات الروسية - التركية فحسب.

إن «مناخاً حربياً» يسود المنطقة، وهو يفرض تعديلات أو إعادة نظر في العديد من وجوه العلاقات بين دولها، لن يقتصر على روسيا وتركيا بل سيشمل دولاً أخرى، عربية وأجنبية.

المؤكد أن تركيا خسرت وتخسر يومياً من «رصيدها العربي»، في حين أن روسيا كسبت وتكسب كل يوم المزيد من الرصيد المعنوي في المنطقة العربية، تتجاوز التعاطف مع «الضحية» سواء في إسقاط «داعش» طائرة السياح فوق سيناء، أو في إسقاط تركيا الطائرة الحربية الروسية فوق الحدود السورية - التركية.

والمؤسف أن العرب مختلفون إلى حد العجز عن استثمار هذين الاعتداءين لمصلحة أمنهم القومي، وقدراتهم الذاتية، وبالأساس لمصلحة انتزاع الاحترام لحقوقهم في أرضهم ولكفاءتهم في صنع مستقبلهم الأفضل.

والحرب مفتوحة أمام القادرين على خوضها واستثمار نتائجها لدى العرب ومعهم.. إذا هم حضروا، ولو متأخرين!

الفرصة التاريخية الثالثة لروسيا في الشرق الأوسط (*)

إيلي الفرزلي (**)

ما نشهده اليوم من تطورات دامية في سوريا، مركز القلب في العالم العربي، أكد الحاجة إلى التعددية القطبية في العالم لحفظ السلام من خلال حفظ التوازنات، بالمحافظة على النسيج الوطني والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول الشرق الأوسط، خصوصاً في سوريا وسائر المشرق، وحماية ذلك النسيج التعددي وضمان وجوده. وليست روسيا غريبة عن هذا المشهد الذي يشكل بدوره ضمانة لأمنها وكيانها كقوة عالمية موثوقة لحفظ التوازنات، وبالتالي ضمانة لمصالحها الحيوية في جوارها، وفي الإقليم الممتد على طول منطقة شرق البحر المتوسط، وفي العالم. وأن تكون روسيا المظلة الواقية لمكونات هذا النسيج المشرقي أمر مرغوب ومطلوب من تلك المكوّنات، خصوصاً المسيحية منها، لأن روسيا كانت تاريخياً المختبر الناجح للتعايش الإسلامي - المسيحي وسط التنازع الدائم في داخلها على مرّ التقلبات التي تشدها تارة إلى الغرب وتارة إلى تثبيت خصوصيتها المتمثلة بالكنيسة الأرثوذكسية في الدرجة الأولى. وسوف أحاول الآن استعراض المقومات التاريخية لهذا الدور وآفاقه المستقبلية من خلال رؤيتنا كشرقيين للمشهد العالمي الراهن في ضوء التجارب السابقة.

الأرثوذكسية هوية وطنية

عندما قرّر الأمير فلاديمير الأول في العام ٩٨٨ اعتناق المسيحية الأرثوذكسية كديانة عامة للشعب الروسي، فإن ذلك لم يكن قراراً اعتباطياً، بل مثّل في حينه قبل أكثر من ألف سنة، وما زال يمثّل الآن، خياراً ثقافياً وسياسياً حاسماً **لأنه حفظ كيان روسيا مستقلاً وفاعلاً في العالم، إزاء خيارات أخرى كانت كلها تحمل في طياتها نوعاً من التبعية بدرجات مختلفة.** ذلك أن تلك الخطوة المؤزّرة بحمايتها لروسيا من التبعية جعلتها أيضاً عصيّة على الغزو الخارجي والانكسار أمامه.

وليس من قبيل التبجح أو التوهم قول القائلين من قدامى الأرثوذكسيين أينما وجدوا بأن موسكو هي «روما الثالثة»؛ أي أنها باستحقاق وواجب تسلمت زمام المقام الأول والقائد للمسيحية في العالم بعد روما الأولى التي سقطت في أيدي الغزاة البرابرة في القرن الخامس، وبعد روما الثانية، عاصمة الدولة البيزنطية، القسطنطينية،

(*) نشرت على حلقتين في «السفير» في ٢٣و٢٨/٥/٢٠١٥.

(**) نائب رئيس مجلس النواب اللبناني الأسبق.

التي سقطت في أيدي الغزاة العثمانيين في منتصف القرن الخامس عشر. **ومن ركائز استحقاق موسكو هذا أنها بحكم اعتناقها للأرثوذكسية كلحمة للنسيج الوطني الروسي اكتسبت استقلالية ثابتة حصّنتها ضد الغزو الخارجي، سواء أتاها الغزو من الشرق الآسيوي أم من الغرب اللاتيني.**

والأهم من ذلك في نظرنا ونظر آخرين في العالم أنها فوق كونها عصيّة على التعدّي الخارجي في أوقات ضعفها لم تُداخلها بصورة عضوية، شأن الدول الاستعمارية، النزعات العدوانية ضد الآخرين. ومن هذا المنطلق شكّلت روسيا في مراحل تاريخية عديدة ضمانة موثوقة للشعوب المغلوبة على أمرها في أماكن مختلفة من العالم.

فلا عجب أن المؤرخ البريطاني الشهور إدوارد غيبون في كتابه الكلاسيكي **تاريخ انحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية** الصادر في أواخر القرن الثامن عشر، قبيل الثورتين الأميركية والفرنسية، أعلن بالدليل التاريخي أن اعتناق روسيا للمسيحية حمى أوروبا إلى الأبد من الأخطار المحدقة بها لجهة الشرق. ومن المفارقات التاريخية الفاقعة أن الأوروبيين الذين حمتهم روسيا من الشرق باعتناقها المسيحية هم الذين حاولوا غزوها في العصور الحديثة في محاولتين مشهودتين تحطمتا على صخرة المناعة الروسية المتشكلة بفعل الدور الوطني المتميز للكيان الأرثوذكسي، هما: محاولة القائد الفرنسي المغامر نابوليون بونابرت في العام ١٨١٢، ومحاولة الزعيم الألماني النازي أدولف هتلر في العام ١٩٤٢.

ويقع في صلب تلك المناعة التعايش المتأصل بين المسيحيين والمسلمين على امتداد روسيا، وهو عنصر فاعل في تشكيل الهوية الوطنية المنيعة، ما يفسر بوضوح المحاولات الخارجية القديمة والحديثة الهادفة إلى فك عرى هذا التعايش التاريخي المنيع، بما يمكن وصفه بأنه محاولة لغزو روسيا من الداخل لتعذُّر غزوها من الخارج. لكن العالم الإسلامي، بمن فيه الذين يجري استخدامهم للتحريض الديني والمذهبي للغاية المشار إليها يعرف أن الدولة الروسية في علاقتها مع شعوبها الإسلامية التي كان عددها في الزمن العثماني يفوق عدد المسلمين في دولة الخلافة الإسلامية ذاتها تعاملت مع مسلميها على قاعدة المواطنية الكاملة في وقت كانت ترزح فيه بلدان إسلامية عديدة تحت نير الاستعمار الغربي، وكانت فيه دولة الخلافة الإسلامية في اسطنبول تمارس التمييز العلني ضد رعاياها من غير المسلمين، بل ضد المسلمين الذين لا يدينون بمذهبها. فكانت روسيا تسعى جادة للنهوض بتلك الشعوب إلى مستويات متقدمة وإلى جمع شملها، بينما كان المستعمرون الغربيون يمعنون في تقسيمها وتشتيتها واستغلال خيراتها وتركها فريسة للجهل والتخلف والتعصب، وهو ما يرتدُّ عليهم الآن.

قراءة نقدية للفرصة الأولى: المرحلة القيصرية

إذا كان لنا أن نتبين ملامح الدور الجديد لروسيا في الشرق الأوسط، خصوصاً في شرق المتوسط، فإنه يتعين قبل كل شيء قراءة التجارب السابقة قراءة نقدية لفرز سلبياتها عن إيجابياتها بهدف إقامة بنيان سليم للعلاقات، خالٍ من العيوب ما أمكن. فالأساس الذي أرساه بطرس الأكبر، باني روسيا الحديثة، في البند الثاني عشر من وصيته، سليمٌ من حيث المبدأ، لكن حصريّته هي من أبرز نقاط ضعفه. فهو يقول في البند المذكور من الوصية: «ينبغي أن نستميل لجهتنا جميع المسيحيين الذين هم من مذهب الروم المنتشرين في بلاد المجر، والممالك العثمانية، وفي جنوب ممالك بولونيا، ونجعلهم يتخذون دولة روسيا مرجعاً لهم».

إنّ التركيز في هذه الوصيّة على الروم الأرثوذكس وحدهم بصورة حصريّة يمكن فهمه في إطار التعاضد

الديني من الجانبين: الجانب الروسي وجانب الأقليات الأرثوذكسية في المناطق المحددة في تلك الوصية والطامحة بدورها إلى اكتساب حماية جهة موثوقة تطمئن إليها. فقد كان قدامى الأرثوذكسيين في القرى اللبنانية يقولون ويرددون بأنه لولا روسيا «لما تركّب جرس في هذه البلاد». وفي الجزء الأول من كتاب سيرته بعنوان «**سبعون**» يقول الأديب اللبناني الكبير ميخائيل نعيمه، وهو الذي تلقى علومه في المدارس الروسية التي أنشأتها الدولة الروسية في فلسطين ثم في لبنان:

«**كان من المسلّم به عند سكان لبنان في عهد المتصرفية أن روسيا هي الحامية التقليدية للروم**».

لكن ذلك على أهميته كان فيه شيء من الاستسهال؛ بمعنى أن حضانة الروم الأرثوذكس كانت من قبيل تحصيل الحاصل تقريباً، ولم تكن تُغني عن بسط مظلة الحماية وتوسيع دائرة المرجعية لتشمل غيرهم من الأقليات التي لا معين لها. وحتى لو حصل ذلك، فإنه يبقى في إطار الحماية السلبية والموقتة ما لم يقترن بإشاعة مناخ عام في البلدان المعنية يغني عن الحماية المباشرة. ويجب التساؤل إزاء ذلك حول قصور الوجود الثقافي الروسي في منطقتنا بالمقارنة مع الوجود الثقافي الغربي المستمر منذ ذلك الوقت حتى الآن، مع أن المدارس الروسية كانت في حينها لا تقل انتشاراً من الناحية العددية، بل ربما كانت أكثر عدداً. وفي نظرة أولية إلى هذا الأمر، يتبين بالملاحظة أن الوجود الثقافي الغربي من خلال الإرساليات المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية تجاوز مسألة حماية بعض الأقليات، بينما مسألة حماية الأرثوذكس الموجودين في الامبراطورية العثمانية طغى على الوجود الثقافي الروسي في المنطقة. وفي هذا الشأن يقول الباحث الفلسطيني حنا أبو حنا في كتابه «**طلائع النهضة في فلسطين: خريجو المدارس الروسية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤**»:

«إن الهدف الجوهري من إنشاء تلك المدارس لم يكن نشر الأدب الروسي أو الثقافة الروسية بين العرب بقدر ما كان وسيلة لضمان حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية وإنقاذهم من التبشير الكاثوليكي والبروتستانتي».

وقد يكون أن المفهوم الروسي للحماية آنذاك تعدّى المفهوم الضيق لحماية الأرثوذكس، وهو مفهوم يمكن تفسيره في إطار الوصاية المباشرة داخل دولة أخرى ذات سيادة هي الدولة العثمانية، إلى محاولة إقامة دولة أرثوذكسية مستقلة ومنفصلة في المشرق. ويُستدل من المراسلات البريطانية في تلك الحقبة، كما نضح من الأرشيف البريطاني في حينه، أن ذلك كان احتمالاً قائماً. فقد كان اللورد دافرين ممثل بريطانيا في اللجنة الدولية الخاصة بسوريا والمكلفة التحقيق في أسباب الحرب الأهلية التي جرت في لبنان أواسط ستينيات القرن التاسع عشر، وهو الذي اقترح إقامة نظام المتصرفية هناك، يعرقل المسعى الفرنسي إلى إقامة دولة مسيحية مارونية في لبنان، خشية أن يسهِّل ذلك قيام دولة أرثوذكسية مستقلة تحت الحماية الروسية في سوريا ولبنان.

وهناك مؤرخون كبارٌ، ومنهم المؤرخ اللبناني فيليب حتي، يشيرون إلى أن الصراع الدولي على سوريا يضع روسيا دائماً أمام احتمال نشوء خطر استراتيجي عليها. بل يذهب فيليب حتي في كتابه «**لبنان في التاريخ**» إلى الاستنتاج بأن من الأسباب الجوهرية لحرب القرم ضد روسيا من قبل التحالف البريطاني ـ الفرنسي ـ العثماني، أن الروس تمكنوا من الحصول على امتيازات مخلة بالوضع القائم في معاهدة «كوتشوك كينارجي عام ١٧٧٤».

وفي هذا يقول فيليب حتي:

«في معاهدة كوتشوك كينارجي، وهي أشد المعاهدات إذلالاً لكبرياء السلطنة العثمانية، استحصلت روسيا على امتيازات كانت تطمح إليها منذ زمن بعيد وهي حماية الأرثوذكس. وبعد أن أخذت روسيا تمارس الحقوق التي أعطيت لها بموجب تلك المعاهدة، راحت تُلِح على توسيع صلاحياتها لتشمل الأماكن المقدسة في فلسطين، مما أدى إلى حرب القرم».

وغني عن القول بأن هزيمة روسيا في تلك الحرب كان من آثارها الجانبية اضطرار الدولة الروسية إلى بيع ما كان يسمّى «أميركا الروسية»، وهي ألاسكا ومستوطنات شمال كاليفورنيا، إلى الولايات المتحدة، وربما كان ذلك مخططاً له لإبعاد روسيا عن القارة الأميركية. وفي النتيجة، إذا صح تحليل فيليب حتي، تكون روسيا قد خسرت أملاكها الأميركية ولم تربح وجوداً دائماً في الشرق العربي.

وهذا يعيدنا إلى السؤال: لماذا بقي الوجود الثقافي الفرنسي والأنغلو ـ سكسوني في منطقتنا وفرض لغاته وآدابه، بينما عجز الروس، أو لم يكونوا راغبين، في تعزيز وجودهم الثقافي كوسيلة للحفاظ على مصالحهم في المدى البعيد؟ ويزيد من الغرابة في ذلك أن اللغات الشرقية التي تصدرت التوجه الاستشراقي الغربي كانت المكانة الأولى فيه للغة العبرية، **بينما في روسيا كانت الصدارة للغة العربية** التي أُنشىء قسم خاص بها في جامعة خاركوف فور صدور المرسوم القاضي بإدخال تدريس اللغات الشرقية في برنامج المدارس العليا العام ١٨٠٤.

هذا التساؤل جوابه عند المهتمين الروس، خصوصاً الذين يقفون اليوم على أبواب الفرصة التاريخية الثالثة، لأن أرضية التقبل والقبول للثقافة الروسية في المنطقة العربية، وخصوصاً في المشرق، كانت وما زالت لها بيئة حاضنة وتربة خصبة، في حين أن انتشار الثقافات الغربية الفرنسية والأنغلوسكسونية تم برغم العداء الشعبي العربي للدول التي رعتها باعتبارها دولاً استعمارية معادية لتطلعات الشعوب العربية. لكن جزءاً من الجواب في حينه جاء من خلال المواقف النقدية لشخصيات ثقافية روسية بارزة تجاه السياسات القيصرية التي اعتبروها في حينه قاصرة ومقصّرة، كما جاء في بعض **رسائل المستشرق آغاتانجيل كريمسكي إلى ذويه** من بيروت التي أقام فيها ردحاً من الزمن. بل إن كريمسكي عزا ذلك إلى فساد المؤسسات القيصرية القائمة على ذلك الشأن، بما فيه المدارس الروسية. وقد تنبأ كريمسكي في إحدى رسائله بأن استمرار الأوضاع على هذا المنوال سيؤدي إلى زوال الأرثوذكسية في المشرق العربي، فتصبح كبعض طوائف القدس كهنة من دون رعية!

وبرغم أن الانتفاع الروسي من تلك الفرصة كان ضئيلاً، أو فلنقل ليس بالقدر المتوخى، وبرغم من التلاشي الذي انتهت إليه المدارس الروسية في فلسطين ولبنان، فإن تلك المدارس خرّجت نخبة ممتازة من الكتّاب والمفكرين كانوا من أبرز محركات النهضة الأدبية العربية المعاصرة. ويكفي أن نعرف أن نصف أعضاء «الرابطة القلمية» التي تأسست في الولايات المتحدة كانوا من متخرجي المدارس الروسية تلك.

ويبدو لي، كملاحظة أخيرة يمكن أن تلقي بعض الضوء على التعاطي اللاحق مع المسألة من جهة روسيا السوفياتية، وربما من جهة روسيا الراهنة، أن الحساسية الأساسية من حيث التمييز بين العثمانية والإسلام العربي، أو بين العثمانيين والمسلمين العرب، كانت ملحوظة ومراعاة في السياسة القيصرية، وكانت ملحوظة ومشكورة من قبل المسلمين اللبنانيين والعرب، بصرف النظر عن مدى نجاح أو فشل تلك السياسات في الواقع العملي بكل شوائبه.

الفرصة الثانية: عهد البلاشفة والسوفيات

وهناك شواهد موثقة في بعض النتاجات الثقافية اللبنانية والعربية وصولاً إلى مصر تشير إلى نوع من الإحباط العام بسبب انكسار روسيا في الحرب مع اليابان العام ١٩٠٥. وبالتالي، فإن الاحتضان الروسي للأقليات المغلوبة على أمرها، في ذلك الوقت، لم يثر حفيظة الجماعات الإسلامية المحلية، الأكثريات منها أو الأقليات، لأنها كانت تدرك أهمية الحفاظ على الأقليات المسيحية في داخل المجتمعات العربية ذاتها، وعلى دورها الرائد في النهضة العربية، ولأنها أيضاً لم تكن تنظر إلى روسيا على أنها قوة عدوانية ضدها شأن الدول الغربية الاستعمارية، وهو ما تظهّر تالياً بصورة جليّة في المرحلة السوفياتية ـ الناصرية.

أستعرض في الجزء الثاني من هذه المقالة الفرصة التاريخية الثانية لروسيا في الشرق الأوسط والآفاق المستقبلية للدور الروسي (أي الفرصة الثانية)، من خلال رؤيتنا كشرقيين للمشهد العالمي الراهن.

تعاطت روسيا البلشفية في الأيام الأولى لـ «ثورة أكتوبر» بالمسألة الشرقية تعاطياً هامشياً وبمحض الصدفة، عندما كشفت للعرب سراً خطيراً استقته من الأرشيف القيصري حول مؤامرة غربية (فرنسية ـ بريطانية) لتقسيم المشرق العربي بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية كنتيجة حتمية للحرب العالمية الأولى، وذلك بموجب اتفاقية «سايكس ـ بيكو» المعقودة في لندن بين البريطانيين والفرنسيين. ومع أن هذا التعاطي المبكر كان هامشياً، فقد كان من اللافت أن الدولتين العربيتين المستقلتين في ذلك الوقت وهما المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية قدّرتا هذا الموقف الروسي، فكانت المملكة المتوكلية اليمنية بقيادة الإمام يحيى حميد الدين أول دولة في العالم اعترفت بالدولة الروسية الجديدة في عشرينيات القرن العشرين، ثم تلتها المملكة السعودية (١٩٢٦)، وقد جاء ذلك بناء على توصيات من مرجعيات عربية مشرقية في سوريا ولبنان، أدركت أهمية جذب روسيا إلى القضايا العربية المحقة كقوة مانعة لتمادي التسلط الاستعماري الغربي. بل إن الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية أوفد نجله الأمير فيصل، الذي أصبح ملكاً في ما بعد، كأول سفير للمملكة السعودية إلى الكرملين في عهد جوزيف ستالين. **لكن تلك العلاقات مع السعودية لم تدم طويلاً، بل انقطعت في ١٩٣٨ قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم تحولت تالياً إلى عداء عقائدي سافر، وإلى قيام السعودية تالياً بتدخلات مقلقة ضد روسيا في عقر دارها من خلال دعم حركات التطرف الإسلامي في أفغانستان وبلاد الشيشان.**

ولذلك، لا يمكننا القول بأنه كانت هناك قبل الحرب العالمية الثانية سياسة سوفياتية واضحة ومحددة في الشرق الأوسط، باستثناء رعاية بعض الأحزاب الشيوعية الوليدة في الدول العربية الواقعة تحت الانتداب الغربي في المشرق، والواقعة تحت الاستعمار في المغرب. لكن الوضع بدأ يتبلور قليلاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإن بقي فيه الكثير من الغموض والالتباس، يعود جانب منه إلى تعقيدات القضية الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل في قلب المشرق العربي، واعتراف الاتحاد السوفياتي السريع بتلك الدولة.

كانت السياسة السوفياتية قائمة على تثبيت دعائم السلام، وتأكيد استقلال الدول العربية، وعدم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية واضحة وقاطعة، لكنها مع الأسف لم تدم طويلاً بسبب سياسة الأحلاف العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة وانخراط بعض الدول العربية في تلك الأحلاف، من «حلف الدفاع المشترك» إلى «مبدأ أيزنهاور»، إلى «حلف بغداد». لكن بعد ذلك أصبحت السياسات السوفياتية في الشرق العربي مركّبة

ومحفوفة بالكثير من التداخل والغموض بين عناصر ربما كانت متناقضة عند تفكيكها للتحليل.

ويمكننا فرز ثلاثة عناصر أساسية منها ما ظلّ مستمراً إلى اليوم:

العنصر الأول والأهم، والذي ما زال مستمراً، هو تسليح بعض الجيوش العربية الحاكمة في دولها في حالات معينة بأسلحة سوفياتية دفاعية بطبيعتها بهدف حفظ الاستقرار وعدم كسر التوازنات.

العنصر الثاني هو العلاقة الملتبسة مع الأحزاب الشيوعية العربية المعارضة لحكومات يدعمها الاتحاد السوفياتي، وتغاضي الحكومات السوفياتية عن قمع الأحزاب الشيوعية وتدميرها في بلدانها، وخصوصاً في مصر الناصرية، وفي مختلف عهود الجمهورية العراقية التي قامت منذ ثورة الجيش العراقي في تموز ١٩٥٨، وفي سوريا خلال عهد الوحدة مع مصر وبعد ذلك أيضاً.

والعنصر الثالث، وهو من موروثات العهود القيصرية، والذي أثبت أنه قابل للتجدد في كل وقت، هو بروز دور الكنيسة الأرثوذكسية من خلال جولة في سوريا ولبنان قام بها البطريرك المسكوبي أليكسي الأول العام ١٩٦٠، والنتائج الواعدة التي أسفرت عنها تلك الجولة، ما فتح أعين الدبلوماسية الأميركية، ودفع الولايات المتحدة إلى التدخل في شؤون الكرسي الأنطاكي وتذكية صراع بين المطارنة داخلها، وبالتالي السيطرة على تلك الكرسي.

وأوجه التناقض بين هذه العناصر لا يقتصر على تأثيراتها داخل المجتمعات العربية في مصر والمشرق، بل يتعدى ذلك إلى كونها تخالف في الجوهر التركيبة السوفياتية ذاتها؛ بمعنى أن التسليح السوفياتي للجيوش العربية لم يؤثر كثيراً في فاعلية تلك الجيوش، ليس لأنه أقل نوعية، إنما لكون ذلك التسليح غير مشروط بشروط سياسية سواء لجهة العلاقات الخارجية لتلك الدول، أو لجهة التوجهات الأمنية الداخلية المانعة لقيام أي رابط عضوي مع الاتحاد السوفياتي.

وهذا في النتيجة سهّل انتقال بعض الدول والجيوش العربية، مثل مصر ما بعد جمال عبد الناصر، إلى المعسكر المضاد لروسيا، فخلق ذلك بدوره مفارقة مربكة، حيث بقي الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الموالية له في ذلك الوقت قاطعين علاقاتهم مع إسرائيل بسبب عدوانها الواسع في حزيران ١٩٦٧، فيما قامت علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل برعاية أميركية.

فقد تساءل كثيرون من العرب في تلك المرحلة كيف يجوز التنكّر بهذا الشكل الذي مارسه أنور السادات للتضحيات الروسية في سبيل تقدم مصر وصمودها، من بناء السد العالي، إلى تسليح وإعادة تسليح الجيش المصري ودعمه في حرب الاستنزاف على قناة السويس، إلى إقامة مئات المصانع والمشاغل التي حفظت الاستقلال الاقتصادي لمصر بدرجة عالية. **وكان التعاطي الروسي مع مصر عميقاً وكثيفاً إلى درجة أنه أثار أحياناً حفيظة الروس أنفسهم، ولذلك كانت الخيبة العربية والروسية كبيرة من التحول المصري المشار إليه، ولا سيما من الناحية الأخلاقية.**

أما مسألة الأحزاب الشيوعية فهي لا تخلو أيضاً من بعد أخلاقي، لأن صمت موسكو عن التنكيل بالشيوعيين من قبل دول عربية هي في الظاهر حليفة للاتحاد السوفياتي ترك تساؤلات مؤلمة داخل الأحزاب الشيوعية الموالية للاتحاد السوفياتي وداخل المجتمعات العربية التوّاقة إلى الخروج من تحت الهيمنة الاستعمارية الغربية، وربما داخل الحزب الشيوعي السوفياتي ذاته. وفي رأيي أن تلك السياسات الملتبسة والمتناقضة في الشكل والمضمون إزاء العالم العربي كانت من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تراجع الأوضاع السوفياتية، والى

توسع الانخراط العربي في ممارسات عدائية تجاه الروس وفي عقر دارهم.

وعنصر التناقض الثالث المتعلق بتجديد الكنيسة المسكوبية وتحريكها على الساحة العربية المشرقية لم يكن له أن يفعل فعله المرتجى، ليس فقط بسبب محاربة الآخرين له، بل بسبب التناقض العضوي بين الدولة السوفياتية وبين الكنيسة الأرثوذكسية، حيث اتصفت تلك العلاقة بينهما بالعداء السافر والمتواصل منذ انتصار الثورة البلشفية في العام ١٩١٧. **ولم يبدأ نوع من الانفراج في تلك العلاقة إلاّ بعد الغزو الألماني لروسيا في الحرب العالمية الثانية، فاتخذت الكنيسة دورها الوطني التاريخي من حيث مقاومة الغزو الخارجي بصرف النظر عن علاقتها مع الدولة القائمة.**

المظلّة الروسية الراهنة وآفاقها

ثم جاءت مرحلة سقوط النظام السوفياتي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين لتشهد ضموراً في الدور الروسي على جميع المستويات، تقابله قطبية واحدة في قيادة العالم من قبل الولايات المتحدة تقوم على ركيزتين: الركيزة المادية والركيزة العقائدية. الأولى مؤداها أن الحالة الإمبريالية الأميركية كلية القدرة لا يستطيع أحد في العالم أن يقهرها، والركيزة الثانية مؤداها أن النظام الرأسمالي متفوّق بطبيعته على أي نظام اشتراكي، وبالتالي فإنه يعطي معتنقيه تفوقاً عسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً، ويعطي الدولة القائدة فيه، وهي الولايات المتحدة، تفويضاً بتقرير مصائر سائر الدول والأقاليم حول العالم. **وقد لعبت الدول العربية، والدول النفطية منها على وجه الخصوص، دوراً مهماً، منه جانب ظاهر وآخر خفي، في الوصول إلى هذا الوضع المشار إليه، ابتداءً من انقلاب مصر على الاتحاد السوفياتي في السبعينيات، ثم الدور السعودي في تمويل حرب أفغانستان ضد الجيش الروسي في الثمانينيات، وانتهاءً بالاحتلال الأميركي للعراق في مطلع الألفية الثالثة، ثم إشاعة الفوضى العارمة على امتداد الرقعة العربية من خلال تشجيع الحركات الإسلامية المتطرفة.**

هذا التطور الخطير الذي أطلقوا عليه في الغرب اسم «الربيع العربي» وحاولوا من خلاله إسقاط الدولة السورية ونظامها وتفكيك جيشها الحامي للدولة ووحدة البلاد، وضَعَ سائر الأقليات التاريخية فيها، وخصوصاً الأقليات المسيحية في خطر داهم، والمناطق المتعمَد تفكيكها يراد لها أن تتحول إلى أقاليم أو إمارات متناحرة.

وما يجب أن يدركه كل مهتم بالشأن السوري هو أن الغرب بتشجيعه التطرف الإسلامي في المنطقة جعل المسيحيين، وهم أصحاب البلاد وسكانها الأصليون، مجرد رهائن. **علماً أن وجود المسيحيين في الشرق مرهون بدورهم الوطني والقومي، فإذا حرموا من الدور حرموا من الوجود فيصبح بقاؤهم ورحيلهم سيّان.**

لقد سقتُ هذه الملاحظات بشيء من الإسهاب على افتراض أن روسيا الحالية المتحررة من أثقال الماضي القيصري والسوفياتي على السواء، قد استخلصت الدروس والعبر من الحقب السابقة المشار إليها، وبالتالي تسير الآن في مسار حرّ غير مقيّد بالرواسب السابقة. وكان الموقف الروسي الراهن في سوريا مشجّعاً على الافتراض بأن الدور الروسي الجديد في منطقتنا يفتح آفاقاً واسعة للتعاون المثمر على أسس الصداقة والمصالح المتبادلة والثبات على المواقف، فلا تتكرّر التجربة المصرية السابقة في بلاد الشام.

ومن المداخل الأساسية في هذا الشأن كيفية التعاطي مع الأقليات، لأنها باتت بحاجة ماسة إلى التطمين

الموثوق من جهة دولية لها مصداقية وموثوقية، وروسيا هي أكثر تلك الجهات أهلية لبسط مظلتها الضامنة للمسيحيين وبقية الأقليات في الشرق، لأن مثل تلك الضمانة يؤمِّن الاستقرار والازدهار للدول المهدّدة فيحمي ذلك أمن تلك البلدان ويحمي في الوقت ذاته أمن الجهة الضامنة وازدهارها.

ولتوضيح هذه الفكرة، أقول إن المقصود بالحماية والضمانة للأقليات المسيحية وغير المسيحية لا يعني حمايتها من شريحة محلية أكبر منها، كما قد يفترض البعض، لأن سائر منطقة الشرق مؤلفة من أقليات، فليس في هذه المنطقة أكثرية وأقلية، بل كلها من الأقليات وإن كانت هناك أقلية أكبر من أقلية أو أكبر من باقي الأقليات.

لكن مفهوم الحماية والضمانة في هذه المنطقة يعني حمايتها من الغزو الخارجي بشتى أشكاله، ومنه بشكل خاص تحريض فئة على فئة ونشر الفوضى خدمة لدول أجنبية ومصالح مشبوهة المقاصد والغايات.

ومن الواضح الآن أن روسيا الحالية شكّلت سداً منيعاً لرد الاجتياحات الخارجية لسوريا من قبل قوى دولية وإقليمية نافذة وشديدة المراس، ومنها على وجه الخصوص تركيا الأردوغانية الطامحة إلى إحياء الخلافة العثمانية بهدف الهيمنة الإقليمية الواسعة النطاق من خلال السيطرة على سوريا.

وأنا بصفتي منتمياً إلى الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسية أدعو إلى قيام شكل مؤسسي من الاتحاد بين الكنيسة الإنطاكية والكنيسة الروسية يقوم بدور المرجعية العالمية للتجمّعات الأرثوذكسية حول العالم لتصبح الكنائس الأرثوذكسية أكثر قدرة على تثبيت المسيحيين في أرضهم، والعناية الثقافية والاجتماعية بمجتمعاتهم، ورفع مستواها على المستويات كافة.

روسيا تردّ على تركيا من إيران (*)

محمد السعيد إدريس (**)

شكلت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإيران يوم الاثنين ٢٣/١١/٢٠١٥ على هامش مشاركته في أعمال القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز (أوبك غاز)، ولقائه المهم بالمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي انعطافة مهمة في مسار العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران، وفي مسار تطورات الموقف الروسي من أحداث إقليم الشرق الأوسط، وعلى الأخص الأزمة السورية، وانعكاسات هذا الموقف على منظومة العلاقات الإقليمية في ظل ما أخذ يحدث من استقطاب دولي ـ إقليمي محوره الأزمة السورية ومستقبل الحرب على «داعش».

هذه الانعطافة وما تعنيه من تحولات في مواقف كل من موسكو وطهران إزاء بعضهما بعضاً على نحو مختلف عن مواقف أخرى سبقت زيارة بوتين لطهران، مرجعها المواجهة المتصاعدة الآن بين روسيا وتركيا على هامش إسقاط مقاتلتين تركيتين طائرة «سوخوي» روسية على الحدود السورية ـ التركية، وحاجة روسيا إلى حليف قوي مثل إيران في هذه المواجهة مع تركيا وأطراف تحالفاتها الإقليمية والدولية من ناحية، ومرجعه من ناحية أخرى التحولات الجديدة في الموقف الفرنسي من العلاقة مع نظام بشار الأسد والجيش السوري، كردّ فعل فرنسي على أحداث باريس الدامية وعزم فرنسا دعم قتال بري ضد تنظيم «داعش» في سوريا يستلزم تعاوناً مع الجيش السوري، **الأمر الذي يحمل مؤشرات جديدة تدعم الرؤية الإيرانية المتمسكة بشخص بشار الأسد التي تمايزت عن الرؤية الروسية الأكثر مرونة بهذا الخصوص على نحو ما تكشف في لقاء فيينا السوري.**

ففي اليوم الثاني لإسقاط طائرة «السوخوي ٢٤» بدا أن الرد الروسي على الحادثة قد أخذ في الحسبان ضرورة التركيز على إفشال الأهداف التي ابتغتها تركيا من مغامرتها، وهو ما ترتب عليه تكثيف الانغماس العسكري الروسي في سوريا، الأمر الذي استلزم أهمية تفعيل التعاون العسكري مع إيران على أرض المعارك في سوريا.

أدركت روسيا مبكراً أن تركيا أرادت تحقيق حزمة من الأهداف بضربة واحدة من خلال إسقاطها للطائرة الروسية، أبرزها توجيه ضربة معنوية للرئيس بوتين عبر إسقاط طائرة حربية باتت تمثل رمزاً لعاصفته العسكرية المتواصلة في سوريا، واستنزاف الجهود الدبلوماسية والعسكرية الروسية الهادفة إلى دحر الإرهاب وتحقيق الحل السياسي للأزمة السورية، من خلال استدراج موسكو إلى مواجهة تتجاوز جبهتها الميدان السوري، والأهم هو وضع حلف شمال الأطلسي (الناتو) أمام واقع جديد يدفعه إلى القبول بخطة رجب طيب أردوغان الهادفة إلى إقامة منطقة آمنة عازلة من جرابلس إلى البحر المتوسط، لكن جاء الرد الروسي القوي

(*) نشرت في «الخليج» الإماراتية في ٧/١٢/٢٠١٥.

(**) رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

والمباغت ليحبط هذا التخطيط التركي، **فالإجراءات الأولية التي اتخذتها موسكو كانت كافية لإفشال الأهداف التركية الثلاثة.**

كانت البداية هي نجاح عملية كوماندوز مشتركة روسية ـ سورية في إنقاذ وإعادة الطيار الروسي الثاني الذي نجا من القتل إلى قاعدته الجوية في سوريا. أما محاولات الاستنزاف فبدا أنها اصطدمت برد الفعل الروسي الذي أحبط آمال أنقرة بمنازلة روسية ـ أطلسية.

أما مخطط المنطقة العازلة فكان من نصيب روسيا وليس من نصيب تركيا، فبدلاً من نجاح تركيا في فرض منطقة تركية عازلة على الحدود مع سوريا تمكنت روسيا من إقامة هذه المنطقة لتصبح منطقة عازلة روسية بعد قرار موسكو نشر وتفعيل منظمات صواريخ «إس ٣٠٠» و«إس ٤٠٠» على الأراضي السورية، إضافة إلى تسيير طائرات مقاتلة لمواكبة العمليات الجوية، وكذلك إدخال دبابات «تي» ٩٨٠ إلى مسارح العمليات في سوريا، في إشارة روسية إلى رفع وتيرة العمليات ضد «داعش» والمنظمات الإرهابية، جنباً إلى جنب مع تصعيد روسيا المواجهة الدبلوماسية مع تركيا بفرض تأشيرات دخول على الأتراك مع مطلع العام ٢٠١٦، وفقاً لتصريحات على لسان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي هدد بإغلاق الحدود بين سوريا وتركيا، معتبراً أن هذه الخطوة سوف تسهم في حل مشكلة الإرهاب في سوريا إلى حد كبير، مشيراً إلى أن تركيا بدأت تتوتر بعدما بدأ الطيران الروسي يقصف قوافل النفط المسروق من سوريا.

هذه التطورات كان لها تأثيرها القوي والمباشر في الأجواء الشديدة الإيجابية في العلاقات بين البلدين التي صاحبت زيارة بوتين لطهران ولقائه مع السيد خامنئي، سواء ما يتعلق بالعلاقات الثنائية أو الأزمة السورية، أو الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد وضعت هذه الزيارة حجر الأساس لشراكة استراتيجية بين البلدين في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية، وهو ما عبر عنه بوتين برسائل مباشرة وغير مباشرة للقيادة الإيرانية أبرزها قرار موسكو برفع الحظر المفروض على توريد التكنولوجيا النووية لإيران، وتأكيد بوتين أن بلاده «لا تطعن حلفاءها في الظهر ولا تعمل ضدهم خلف الكواليس كما يفعل الآخرون»، في إشارة إلى الولايات المتحدة.

كما فتحت آفاقاً واعدة أمام إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي، وتعميق علاقات التعاون من خلال منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي (أوبك غاز) وتأكيد الثقل الذي تمثله الدول الأعضاء في هذا المنتدى على مستوى سياسات الطاقة، **وعلى أهمية التكامل الاقتصادي بين هذه المجموعة من الدول أعضاء ذلك المنتدى والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي لروسيا دور محوري فيها، خاصة «منظمة شنغهاي» و«مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين» وتجمع دول «بريكس» وكذلك «الاتحاد الأوراسي».**

وفي لقاء بوتين مع مرشد الجمهورية الإسلامية تم تبادل الضمانات وتوضيح المواقف في ملفات ما بعد الاتفاق النووي الإيراني والانخراط الروسي المتزايد الذي قد يتجه نحو التدخل البري في الأزمة السورية، وتقارب الرؤى حول مصير الرئيس بشار الأسد، وفق ما ورد على لسان قادة الحرس الثوري الإيراني بهذا الخصوص، حيث أعلن الطرفان موقفاً موحداً مفاده أنه «لا يحق لأحد أن يفرض شيئاً على الشعب السوري»، كما عكست التصريحات المتبادلة لكل من خامنئي وبوتين أن الجانبين توصلا إلى تفاهمات بشأن مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك وتوسيع التعاون الثنائي والإقليمي، وهو ما ظهر في الثناء الذي ورد على لسان خامنئي على مواقف روسيا من سوريا وإشادته بالدور الروسي في «مواجهة المخططات الأمريكية»، وقوله لبوتين: «الأمريكيون يحاولون دائماً دفع منافسهم إلى موضع الانفعال، لكنكم أفشلتم هذه السياسة».

كما رأى خامنئي أن «قرارات وإجراءات روسيا في الموضوع السوري أسهمت في زيادة المصداقية الإقليمية والعالمية لروسيا والرئيس بوتين شخصياً».

من ناحيته، لم يكن بوتين أقل سخاء في الثناء على إيران وقيادتها، فقد اعتبر أن إيران «بلد مستقل ويتمتع بآفاق زاهرة للغاية»، **وقال: «نحن نعتبركم حليفاً موثوقاً به ويعوّل عليه في المنطقة والعالم» موضحاً موقف روسيا من أصدقائها ومنهم إيران بقوله: «على النقيض من البعض نحن ملتزمون بألا نطعن شركاءنا من الخلف، وألا نقدم على أي إجراء خلف الكواليس ضد أصدقائنا، وإن كانت لدينا خلافات فيمكن أن نتوصل إلى تفاهم من خلال الحوار»، كما اعتبر بوتين أن مواقف روسيا وإيران تجاه سوريا «متقاربة جداً».**

تطورات مهمة تزامنت مع تسليم روسيا صواريخ «إس ٣٠٠» لإيران على نحو ما أكد مهدي صانعي السفير الإيراني في موسكو، كما تزامنت مع إعلان الرئيس بوتين خلال لقائه مع الرئيس الإيراني حسن روحاني في طهران أن روسيا تعتزم العمل على تنفيذ خطة الأعمال المتعلقة ببرنامج إيران النووي، كما أنها ستساعد على تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية.

تحولات مثيرة أثارت استياءً أمريكياً عبرت عنه العديد من الصحف التي شككت في جدية آفاق التعاون الروسي - الإيراني على قاعدة تباين المصالح، لكنها تطورات تعتبر متغيراً مهماً في مجرى التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، في ضوء ما يحدث الآن من استقطاب إقليمي حول الأزمة السورية.

لا تلعبْ مع الدّب الرّوسي (*)

عبد اللـه السويجي (**)

هل كان الرئيس التركي أردوغان يعلم مدى خطورة اللعب مع «الدب الروسي» حين أسقط طائرة «السوخوي ٢٤» التي كانت تقصف أوكار الإرهابيين في سوريا؟ وهل درس شخصية ابن لينينغراد الذي حارب والده في الحرب العالمية الثانية دفاعاً عن مدينته، وترأس مجلس الأمن الفيدرالي الروسي، والأكاديمي الحاصل على ما يعادل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، والحائز الحزام الأسود في رياضة الجودو والسامبو، وفوق ذلك هو الرجل الذي قال عنه سلفه يلتسين بأنه الوحيد القادر على نقل روسيا إلى القرن الحادي والعشرين؟

هل درس أردوغان كاريزما فلاديمير بوتين، الرجل الذي يتربع على قمة رأس دولة عظمى ولا يعرف المخاتلة ولا المراوغة، وإنما يطرح فكرته وموقفه بوضوح تام؟ أم أنه تعامل مع رئيس روسيا الاتحادية بمنطق سليل الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحكم مناطق واسعة كانت تحت إدارة الاتحاد السوفياتي قبل ضربه بـ«البريسترويكا»؟ أي أنه تعامل من منطلق السلطان؟

لا شك في أن أردوغان كرئيس دولة، يطلب تقارير عن حياة رؤساء الدول بالتفصيل الممل، ولا شك أنه يعرف كل ما سبق وأكثر عن شخصية بوتين منذ العام ١٩٩٩، لكنه وكما يبدو لم يدرك الأبعاد الاستراتيجية لهذه الشخصية، ولم يحلّل آلية تفكيرها وردود أفعالها، واعتزازها بنفسها وبتاريخها. بل إنه حين أسقط «السوخوي» نسي أو تناسى أنه أسقط طائرة تابعة لدولة عظمى، لظنه أنه بالإمكان الاحتماء بحليفه «الناتو»، وهذا ما كان له في البداية، لكن الأمر تغيّر فيما بعد لاختلاف وجهات نظر أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن المغامرة التركية.

القضية ليست «مناطحة» بين «السلطان» و«القيصر»، فليس أردوغان سلطاناً، ولا فلاديمير بوتين قيصراً، ولكن القضية استراتيجية بامتياز، وتكمن الخطورة في اللعب بالقضايا الاستراتيجية على المكشوف.

أردوغان، كان يسوّق سياسات متناقضة حتى وقت قريب، حتى يحقق مآربه التي لا تختلف عن مآرب «الإخوان المسلمين» في قلب الأنظمة، وإقامة «دولة الخلافة»، ولهذا كان مرة يتحالف ضد «داعش»، ومرة يقف إلى جانب «المعارضة المعتدلة»، وأخرى يطالب بإقامة مناطق آمنة على الأرض، ومنطقة حظر جوي في السماء، ومرة يريد الإطاحة ببشار الأسد، وأخرى يوافق على بقائه في الحكم لفترة انتقالية، ومرة يفاوض «حزب العمال الكردستاني» وأخرى يلغي المفاوضات.

ظل يتأرجح بين هذه السياسات حتى سوّلت نفسه إسقاط طائرة «السوخوي» وبات في مواجهة رجل روسيا

(*) نشرت في جريدة «الخليج» الإماراتية في ٢٠١٥/١٢/٧.
(**) كاتب من الإمارات.



العنيد، لا لشيء إلا لأن الطائرات الروسية قصفت رتلاً من الشاحنات المحملة بالنفط التابع لتنظيم «داعش»، كما قال بوتين، والذي نشر صورة «قديمة» لنجل الرئيس التركي بلال أردوغان وهو مع قادة «داعش»، ثم نشر صوراً تم التقاطها بالأقمار الصناعية توضّح هذا الأمر، ووجه الاتهام مباشرة لتركيا بأنها تشتري النفط من «داعش» مقابل إمدادها بالسلاح وتسهيل عبور المقاتلين إلى سوريا. وظهر مسؤول إيراني الجمعة الماضي ليؤكد أن بلاده تمتلك وثائق تدل على تجارة النفط بين «داعش» وتركيا.

موقف أردوغان ليس وليد اللحظة، فهو من سهّل عبور عشرات الآلاف من المقاتلين المتطرفين (الإسلاميين) إلى سوريا، وسلّحهم ودرّبهم، وقد كان في زيارة لدمشق قبل اندلاع الأحداث في سوريا بثلاثة أشهر، ووقع معها اتفاقيات استراتيجية، فضلاً عن أنه حاضن «الإخوان المسلمين» منذ زمن، وهو أول رئيس أجنبي زار الرئيس المصري السابق محمد مرسي أملاً بتحقيق دولة الخلافة على أرض مصر. وهو الذي ينتمي لحزب ديني بامتياز «حزب العدالة والتنمية» ويمارس القمع ضد وسائل الإعلام التركية حتى احتلت تركيا أدنى المراكز في مجال حرية الصحافة.

وروسيا التي خسرت استثماراتها في ليبيا التي تقدر بالمليارات، وخُدعت من قبل «الناتو»، وهي التي تواجه حرباً ضد المقاتلين الشيشان قبل اندلاع (الربيع العربي)، وهي التي تملك أكبر قاعدة لها في البحر المتوسط، في ميناء طرطوس السوري، وتبني قاعدة عسكرية كبيرة الآن في ميناء اللاذقية، وهي التي تتمتع باستثمارات هائلة في سوريا في مجال الطاقة تقدّر بـ ١٦ مليار دولار، وهي التي تراقب تمدّد «داعش» في أفغانستان والشيشان وقيرغزستان، وهي التي بدأت تشعر بالخطر الحقيقي للإرهاب العابر للقارات، اتخذت خطوة جريئة وواضحة وقوية للتصدي للإرهاب قبل عبوره إلى أراضيها كما قال بوتين. وتوجهت بكل ثقلها إلى الأراضي السورية، وأعلنت بشكل واضح أنها تقف إلى جانب الأسد، **وأدركت أن محاربة التطرف والإرهاب لا يتم إلا بالتنسيق مع النظام السوري، وهو الموقف الذي عبرت عنه ألمانيا فيما بعد، وها هي تشارك بطائراتها في قصف قواعد «داعش»، إضافة إلى انضمام بريطانيا وفرنسا للحلف، بعد أن ذاقت الأخيرة من كأس جحيم الإرهاب.**

اللهجة التي تحدث بها الرئيس الروسي مؤخراً قوية إلى درجة الإهانة، وحذّر أن رد فعل دولته لن يتوقف عند العقوبات الاقتصادية، وهذا يعني أن خطوات أخرى سُتتخذ ضد تركيا، فالدب الروسي يعاني التطاول على هيبته، و(طعنه) في الظهر، على حد وصف بوتين، وموقفه الجاد جعل تركيا توقف تحليق طائراتها في السماء السورية لضرب «داعش» برغم أن ضرباتها كانت وهمية، لأنها في الواقع كانت تضرب قواعد «حزب العمال الكردستاني» في العراق وسوريا.

أردوغان يحاول الآن امتصاص الانفعال الروسي واحتواءه، لكنه لم ينجح، فهو غير مستعد حتى للاعتذار، ولم تقبل روسيا كلامه الذي قال فيه إنه لم يعط الأوامر لإسقاط الطائرة.



السعر: L.L. 10,000

